فلسفة الاختلاف والاتفاق في الفكر النحوي
الفارسي وابن جني أنموذجاً

د. عبد الله علي أبوشبانة خلف
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية التربية -جامعة المنصورة

مقـدمة :

لَقَدْ كَانَتْ العلاقةُ بينَ ابن جِنيّ وأبي عليٍّ الفارسيّ علاقةً وطيدةً للغاية، دامَتْ فترةً زمنيـةً طويلـةً، قُدِّرَت بـأربعين سنة، هذه المدة الزمنية الطويلة مكَّنت ابنَ جنيٍّ من تدوين عِلْمِ أستاذِه أبـي علـي الفارسـي، واستشـهدَ فـي كتبِـهِ بآرائِـه، واعتمدَ عليـه كثيراً فـي شروحِه العلميـةِ واستنْتاجَاتِه، فهو تلميذٌ بارٌ حفظَ لنَا عِلمَ أستاذه وكأنَّه قد سار على نهجِ سيبويه في حفظِ علمِ الخليلِ وتدوينِه.

والبحـث الحـالي الموسوم بـ:**(فلسـفة الاختلاف والاتفاق في الفكر النحوي؛ الفارسي وابــن جنـــي أنموذجـــاً)** يُحَلِّـلُ تحلـيلاً علميـاً لمجموعةٍ من القضـايا اللغويـةِ الواردةِ عندَ أبـي علـي الفارسـي وكـذلك عنـد ابـن جنـي فيرصـد مـدى التوافـق أو الاخـتلاف بينهمـا فـي هـذه القضـايا اللغويـة، صـوتية كانـت أو صـرفية أو نحويـة، أو دلاليـة. ورغم طبيعـة العلاقـة القويـة بين الأستاذ (الفارسي) والتلميذ (ابن جني) فإنَّ ذلك لم يمنع ابن جني أن يبديَ اعتراضَـه على بعضِ المسـائلِ اللغويـةِ التـي ذكرهـا أبـو علـيٍّ الفارسي.

ويبـدو ابـنُ جنـيٍّ فـي كثيـرٍ مـن المسـائلِ التـي يعـرضُ لهـا عنـد أسـتاذه متلقيـاً لمسـائلِ العلـم، موافقاً الرأي لأستاذه، ويظهر في مواقف أُخَر بصـورة النِّـد الـذي يتبـادل الحـديث مـع الآخـر ويعترض على آرائِه ويفندها ويثبتُ له بكل ما أوتـي مـن قـوةِ عبـارةٍ وحجـةِ عقـلٍ صـوابَ مـا اعتقده وذهبَ إليه.

وقد يدور حوارٌ لغوي بين أبـي علـي وابـن جنـي يَظْهـرُ مـن خلالـه حـرصُ الفارسـي علـى الاسـتئناس بـرأي ابـن جنـي، وربمـا أخـذ برأيه ونزل عليه. وكثيراً ما كان يتلقى ابن جني عن أبي علي الفارسي، وقد ساق من العبارات ما يوحي بذلك، ومن ذلك قوله [1]: "سألت أبا علـي – رحمـه اللـه – " وقولـه: "وأنشـدنا أبـو علي"، وقوله: "حدثني أبو علي" وقوله" "أو كذا عهد إلـي أبـو علـي – رحمـه اللـه – " وقولـه: "هو رأيُ أبي علي – رحمه الله – وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبحثاً". وكلها عبارات تدلُّ على التلقي من أستاذه.

ومـن القليـل النـادر أن يتلقـى الأسـتاذ مـن تلميـذه ويقبـلَ منـه ويطمـئنَّ إليـه، ويرضـى به، ومن ذلك ما ذكره ابن جني في قوله: "قلت مرة لأبـي علـي – رحمـه اللـه – : قد حضـرني

([1]) ينظـر: الخصـائص، ١/٣٩٠، ٣٩٤، ٤١٧، ٥٠١، ٤٣٤/١، ٥٦٣، ٧/١، ٤٢٠/١، ١٢٦/١، تحقيـق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان،

شيء في علة الاتباع في (نقيذ) وإن عُرِيَ أن تكون عينة حلقية، وهو قرب القاف من الخاء والغين، فكما جاء عنهم النخيز والرغيف، كذلك جاء عنهم (النقيذ)، فجاز أن يشبه القاف لقربها من الحلْق بها، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم، فالنقيذ في الاتباع كالمُنْخَل والمنغل فيمن أخفى النون، فرضيه وتَقبَّله، ثم رأيته وقد أثبتَه فيما بعد بخطه في تذكرته"[٢].

لقد كان ابن جني يؤيد رأي أستاذه في كثير من المسائل اللغوية، وهو تأييد مبني على أدلة منطقية وحجج وبراهين قوية، وليس أدلُّ على ذلك من مخالفة ابن جني لرأي أبي علي في كثير من المسائل، وخصوصاً إذا لم يرَ في رأيه قوةً ولا برهاناً – على نحو ما سيظهر لنا في البحث الحالي – كما أنه لم يكن يقبل رأي أستاذه إلا بعد تدقيق وتمحيص، وبحث ومناقشة، وعرض لرأيه على ما ورده من كلام العرب، فإذا وافق ما ذكره أبو علي هذه المقاييس، قَبَلَه ابن جني وإلا رَفَضَه وأعلن ذلك صراحة، وفنَّده، وأيَّدَ ما ذهب هو إليه بالدليل الناصع والحجة القوية.

ولم يكن الأمر مقصوراً في البحث على ما ذكره أبو علي ونقله عنه ابن جني من مسائل لغوية، وإنما زاد الأمر عندي بأن عرضت آراءهما على أقوال غيرهما من النحاة، لرصد الفكرة تامة، فكثيراً ما كنت أعرض لرأي سيبويه والخليل، وثعلب، والمبرد، والأخفش، والفراء، والزجاج، وغيرهم من أهل اللغة والنحو، وذلك حتى تتأصل مسائل اللغة، ويكون الاستنتاج المبني على ذلك صائباً.

أهداف البحث:

- الكشف عن بعض مسائل الاتفاق بين الفارسي وابن جني (صوتاً وصرفاً ونحواً، ودلالة).
- الكشف عن بعض مسائل الاختلاف بين الفارسي وابن جني (صوتاً وصرفاً ونحواً، ودلالة).
- إبراز قدرة النحاة على الاجتهاد والاختيار من بين الآراء المتعددة.
- بيان صلة ابن جني بتراث أستاذه أبي علي الفارسي وغزارة ما نقبله عنه.
- إثبات أن شخصية ابن جني اللغوية لم تكن محصورة في نقل آراء أستاذه وتقديمها والتعليق عليها وترجيح بعضها فحسب، وإنما كان له رأيه السديد القائم على التمحيص والتدقيق والمناقشة.
- بيان أثر الفارسي بعقليته الفَذَّة في خالفيه وخصوصاً في تلميذه ابن جني.

الدراسات السابقة:

(١) أبو علي الفارسي (حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو)، تأليف د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي،

(٢) الخصائص، ٣٢١/١.

مكتبة دار نهضة مصر، الفجالة، مصر، ١٣٧٧هـ.

(٢) أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية، د. علي جابر المنصوري، ط١، بغداد، ١٩٨٧م.

(٣) أبو علي النحوي (صرفياً)، رسالة دكتوراه، بتول عباس نسيم الوائلي، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠١م.

(٤) ابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي، دار النذير للطباعة، بغداد، ١٩٧٠م.

وفي هذا الكتاب ذكر لبعض مسائل الاتفاق، وكذلك بعض مسائل الاختلاف بين ابن جني وأستاذه، ولكنها إشارات مقتضبة لا تعدو أن تكون ذكراً للمسألة دون عرض تفاصيلها، كما أن الأمر لم يكن حصراً لكل المسائل ولا لأكثرها، وإنما ذكر لبعضها، وقد ذكر – كذلك – مسائل اتفاق ومسائل اختلاف بين ابن جني وغيره من النحاة، أمثال: سيبويه والخليل وغيرهما.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث الحالي استعمال المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع آراء الفارسي وابن جني في كتبهما، وتصنيف هذه الآراء في إطار مسائل لغوية (صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية). ومناقشة رأي أبي علي الفارسي وابن جني ثم الوصول إلى رأيٍ يتعلق بمدى التوافق بينهما أو الاختلاف.

خطة البحث:

قُسِّم البحث إلى مقدمةَ، وفصلين، أمَّا المقدمة فتناولت فيها ماهية الموضوع وأهميته، وكذلك أهدافه، والمنهج المتبع فيه، والدارسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. أما الفصل الأول، وعنوانه: القضايا اللغوية المختلف فيها بين ابن جني وأبي علي الفارسي فقسَّمْته أربعة مباحث، المبحث الأول، تناولت فيه القضايا الصوتية المختلف فيها بينهما، والمبحث الثاني، عرضت فيه للقضايا الصرفية المختلف فيها، أما المبحث الثالث، فخصصته بالحديث عن القضايا النحوية المختلف فيها بين ابن جني وأبي علي الفارسي. والمبحث الرابع تناولت فيه القضايا الدلالية المختلف فيها بين ابن جني والفارسي. أما الفصل الثاني، وعنوانه: القضايا اللغوية المتفق عليها بين ابن جني وأبي علي الفارسي، فقسَّمته أربعة مباحث، عرضت في المبحث الأول للقضايا الصوتية المتفق عليها بينهما، والمبحث الثاني تناولت فيه: القضايا الصرفية، أما المبحث الثالث فكان موضوعه: القضايا النحوية المتفق عليها بين ابن جني وأبي علي الفارسي. والمبحث الرابع تناولت فيه: القضايا الدلالية المتفق عليها بينهما. وأردفت ذلك بخاتمة تشتمل على أهم النتائج التي تم التوصل إليها، ثم ثبت بالمصادر.

- **المبحث الأول: القضايا الصوتية المختلف فيها بين ابن جنيّ والفارسي**
- **المبحث الثاني: القضايا الصرفية المختلف فيها بين ابن جنيّ والفارسي**
- **المبحث الثالث: القضايا النحوية المختلف فيها بين ابن جنيّ والفارسي**
- **المبحث الرابع: القضايا الدلالية المختلف فيها بين ابن جنيّ والفارسي**

المبحث الأول: القضايا الصوتية المختلف فيها بين ابن جني والفارسي

اختلف ابن جني مع أستاذه أبي علي الفارسي في عدد من المسائل الصوتية، ومن هذه المسائل:

١-إبدال الهمزة هاء (شاء، شاة):

نقل ابن جني عن شيخه أنه قال له: " شاءٌ جمع شاة من غير لفظها؛ لئلا يجتمع فيها قلبُ الواوِ ألفاً وقلْبُ الهاءِ همزةً، وتكون الهمزة على هذا أصلاً"[٣]. وقد ردّ ابن جنيّ معترضاً على قول الفارسي، فقال: "ما تصنع بقولهم: شَوِيٌّ ألا تراه بغير همزة، ولو كانت الهمزة في شاءٍ أصلية لوجب أن يقول: شَوِيءٌ"[٤]. وقد أجاب أبوعليٍّ على ذلك بقوله: قد يمكن أن يكون شاء من غير لفظ شويّ أيضاً، ويجوز – أيضاً – أن يكون التخفيف فيه مجتمعاً عليه، يقول: اجعله مثل: النّبيّ، والبريَّة"[٥]. فابن جني يذهب إلى أن الهمزة غير أصلية، وقد عرض سيبويه لهذه المسألة ونقل عن العرب أنَّ الشاء يقال فيه: شُوَيٌّ، والشاةُ يُقال فيها: شُوَيْهةٌ، والشاء لامها من بنات الياء أو الواو، والشاة عينها من بنات الواو ولامها هاء، يقول سيبويه: " وأمَّا الشَّاء، فإنَّ العرب تقول فيه: شُوَيٌّ، وفي شاة: شُوَيْهَةٌ، والقول فيه، إنَّ شاءً من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات، وشاةً من بنات الواوات التي تكون عينات، ولامها هاء كما كانت (سَواسَيةٌ) ليس من لفظ (سَيٍّ)، كما كانت شاءٌ من بنات الياءات التي هي لامات، وشاةٌ من بنات الواوات التي هُنَّ عينات، والدليل على ذلك: هذا شُوَيٌّ، وإنما ذا كامرآةٍ ونسوةٍ، وليست من لفظ امرأة، ومثله: رَجُلٌ، ونَفَرٌ"[٦].

فهمزة (شاء) ليست هي هاء (شاة) وإنما بدلها؛ لأن شاء جمع شاة من غير

---

(٣) ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، ١٤٥/٢، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ. وينظر الخصائص، ٢٦٥/١-٢٦٦.

(٤) المنصف، ١٤٦/٢.

(٥) السابق، ١٤٦/٢.

(٦) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) الكتاب، ٤٦٠/٣، تحقيق: أ. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

لفظها، كما أن نسوة جمع امرأة من غير لفظ المفرد.

وإذا نسبنا إلى (شاء) فقلنا: (شاوي)، فإنَّ في ذلك دلالة على أن لام الكلمة ليست همزة أصلية، وإذا سميت رجلاً، فقلت: شائي، وشاوي، فاللام في (شاء) هي ياء قلبت همزة أو واو قلبت همزة أيضاً، وكأنَّ سيبويه لمَّا رأى قولهم: شاوي، وشَوى، عدَّ لام الكلمة ياءً لا واواً؛ لأن باب: طويت وشويت، أكثر من باب: جوٌّ وقوٌّ [٧]. قال سيبويه: "كما قالوا: شاوِيٌّ، فجعلوا الواو مكان الهمزة"[٨]. فالهمزة أبدلت واواً؛ والأحرى أن تبدل الهمزة هاء لقربها في المخرج. وقد نقل ابن جني إبدال العرب للهاء همزة، والهمزة هاء، يقول: "إلاَّ أنَّ العربَ أبدلت الهاء همزة، كما أبدلت الهمزة هاء في قراءة من قرأ: "هيَّاك نعبد"... وكما قالوا: هَرَقْت الماءَ، في أَرَقْت... فكما أبدلت الهمزة في المواضع هاء؛ لأنهما من مخرج واحد، وكذلك أبدلت الهاء في (شاة) همزة، فصارت: شاء كما ترى. فجمعوا على الكلمة: قلب العين ألفاً وقلب اللام همزة، وهذا مكروه، وعليه أكثر الأقاويل"[٩].

ويُسْتنْتَجُ من كلام ابن جِنّيٍّ أنَّ الإبدال حاصل بين الهاء والهمزة في: (شاة، وشاء)؛ لأنَّ لامَ الكلمةِ ترجع إلى الجمع حفاظاً عليه من أن يصبح على حرفٍ واحدٍ، وهذا محال، في العربية وكلمة (شاء) – عند ابن جني – جمع لكلمة (شاة)، كما أن (بقراً جمع بقرة)، فالهاء للتأنيث وألفها منقلبة عن واو، واللام محذوفة (وهي الهاء). ومن ثم فإنه عند جمع (شاة) تحذف هاء التأنيث ويبقى الاسم من حرفين: الشين والألف، وحتى لا تذهب الألف في التنوين لأنها ساكنة ومن ثم يبقى الاسم على حرف واحد وَجَبَ ردُّ الهاء الأصلية التي هي لام الكلمة، فيكون التقدير: شاة، مثل وزن: جاه [١٠].

وقد نقل ابن جني عن الفارسي قراءة أبدل فيها الهمزة هاء، فقال: "قرأت على أبي علي، قال: قال الأصمعي: يقال للصَّبا: هِيْر وهِيَر، وإِيْر وإِيَر، وذكر ابن السكيت هذه اللفظة في باب الإبدال، ولم يقل أيهما الأصل وأيهما الفرع"[١١].

وقد ذكر سيبويه هذا الإبدال وعَدَّه مطرداً في كلام العرب، فقال: "وأمَّا الهاء... وقد أبدلت من الهمزة في: هرقتُ، وهَمَرْتُ، وهَرَحْتُ الفرسَ، تريد: أرحت،... ويقال: إيَّاك،

(٧) ينظر: المنصف، ١٤٦/٢.
(٨) الكتاب، ٣٥١/٣.
(٩) المنصف، ١٤٥/٢.
(١٠) ينظر: السابق، ١٤٤/٢.
(١١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٥٥٣/٢، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ١٤٠٥هـ.

وهيَّاك"[١٢]. وأيّده الكسائي في هذا الإبدال، فقال: "يُقَالُ: أرحت دابتي وهرحتها"[١٣].

وذكر ابن جني: "وقرأت على أبي عليٍّ – أيضاً:

...وأمَّا إبدال الهاء من الهمزة الزائدة، فقولهم في: أَرَقْتُ: هَرَقْتُ... قرأت ذلك على أبي عليٍّ في كتاب ابن السكيت، وأخبرنا به أيضاً بإسناده عن قطرب، وعنه – أيضاً – قال: يقولون: هَزيْدٌ منطلقٌ؟ أي: أزيدٌ منطلقٌ؟"[١٤].

ويُستنتج من هذا كله:

- الإبدال بين الهمزة والهاء مطرد في كلام العرب؛ لقرب مخرجيهما؛ إذ هما من حروف الحلق.
- لا يتضح في الإبدال بين الهمزة والهاء الأصل والفرع؛ أهي الهاء أم الهمزة؟ وهذا ما حدا بابن جني إلى القول: " والقول في ذلك عندي أن يُقْضَى بكونهما أصلين غير مبدل أحدهما من الآخر حتى تقوم الدلالة على القلب"[١٥].

٢-إبدال الهمزة هاء: (هيت، أتيت):

ذهب ابن جني إلى أنَّ هاء (هيت) مبدلة من الهمزة، واستدل على ذلك برأيٍ للخليل، يقول ابن جني: "على أنَّ صاحب العين قد قال: إنَّ الهاء فيه بدل من همزة، كهَرَقت ونحوه"[١٦]. وذكر ابن منظور: "قال الخليل: أصل هات من أتى يؤاتي، فقلبت الألف هاء"[١٧]. وقد سار ابن جني على نهج الخليل، وبين أنه من: أتيت، فقال: "وكذلك صاحب العين، إنما حمله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشيء، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء"[١٨].

أمَّا أبو علي فيرى أنَّ كلمة (هيت) مأخوذة من الهُوْتة؛ أي: الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها [١٩]. وقد وفَّقَ ابن جني بين رأي الخليل ورأي أبي علي، فقال:" هاتِ، إنما هو استدعاء منك للشيء واجتذابُهُ إليك"[٢٠]. فالاجتذاب والانخفاض في معنى واحد، وما ذهب إليه أبو علي هو المعنى نفسه الذي ذهب إليه الخليل؛ لأنَّ الإتيان ضربٌ من الانجذاب. فما ذهب إليه الخليل في إبدال الهمزة هاء في (هيت) من أتيت، يدل عليه المعنى الواحد الذي تابع أبو

---

(١٢) الكتاب، ٢٣٨/٤.

(١٣) ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، الإبدال، ص ٨٩، تحقيق: د. حسين محمد شرف، مراجعة أ. علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

(١٤) سر صناعة الإعراب، ٥٥٤/٢. وينظر: الإبدال، ص ٨٨-٨٩.

(١٥) السابق، ٥٥٣/٢.

(١٦) الخصائص، ٢٧٨/١.

(١٧) لسان العرب، مادة (هيت).

(١٨) الخصائص، ٢٧٨/١.

(١٩) الخصائص، ٢٧٨/١.

(٢٠) السابق، ٢٧٨/١.

علي الخليل فيه. فكأنَّ أبا علي أشار إلى هذا الإبدال ضمناً في المعنى الذي ذهب إليه في الكلمة وهو الانجذاب.

وقد أشار ابن جني إلى هذا الإبدال في كلمة (ماء) أصله (موه) لقولهم في جمعها: أمواه، واستشهد على ذلك بما أنشده أبو علي من قول الشاعر:

وبلدةٍ قالصةٍ أمواؤها ما صحةٍ
رَأْدَ الضُّحَى أفياؤها (٢١)

فأجاز في ضوء الشاهد أن تكون الهمزة بدلاً من الهاء التي في (أمواه) فكأنه لفظ بالهاء في الجمع، ثم أبدلها همزة كما فعل في المفرد (ماء). وهذا الإبدال – أيضاً – مطرد عند اللغويين، فقد ذكر أبو بكر بن السّراج: "وأبدلوا الهمزة من الهاء في موضع اللام من ماء، بدل على ذلك تصغيرها: مُوَيْهٌ، وفي الجمع: مياهُ وأمواهٌ"(٢٢).

وخلاصة الرأي أنَّ أبا علي ذهب مذهبا مخالفاً لجمهور النحاة، فقال إنَّ (هيت) مأخوذ من (الهوتة) أي: الأرض المنخفضة، في حين ذهب ابن جني مع جمهور النحاة إلى أنَّ هاء (هيت) بدل من الهمزة.

٣-إبدال الباء ميماً: (مخر – بخر)، (راتم – راتب):

من المسائل التي ورد فيها خلاف بين الفارسي وابن جني القول بإبدال الباء ميماً في (مخر) و (بخر). قال ابن جني: "في الشذوذ ما قرأته على أبي علي بإسناده إلى الأصمعي، وقال: يقال: بنات مَخر، وبنات بخر، وأخبرنا أبو علي بإسناده إلى الأصمعي، قال: وكان أبو سوار الغنوي يقول: باسمك؟ يريد: ما اسمك؟ فهذه الباء بدل من الميم. قالوا بعكوكة وأصلها معكوكة، فالباء بدل من الميم؛ لأنها من الشدة وهي من المعك. وقال أبو علي: كان أبو علي محمد بن السري يشتق هذه الأسماء من النجار فهذا يدلك من مذهب أبي بكر وأبي عليٍّ – لأنه تقبله عن أبي بكر ولم يدفعه – على أن الميم في مَخْر بدل من الباء في بَخْر، أخبرنا أبو علي – أيضاً – يرفعه بإسناده إلى أبي عمرو الشيباني، قال: يقال ما زلت راتماً على هذا وراتباً؛ أي مقيماً، وقرأت على أبي علي بإسناده إلى يعقوب، قال: يقال: رأيته من كَثَبٍ ومن كَثم"(٢٣).

وما ذكره ابن جنيٍّ نقلاً عن الفارسي، أورده ابن السكيت في إبداله، حيث يقول: "ويُقال للظّليم: أرمد، وأربد، وهو لون إلى الغُبرة. قال بعضهم ليس هذا من الإبدال،

(٢١) سر صناعة الإعراب، ١/١٠٠.

(٢٢) ابن السراج: ابو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، ٣/٢٤٦، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٢٣) سر صناعة الإعراب، ١/١١٩، ١/٤٢٣-٤٢٥.

ومعنى أرمد نسبة إلى لون الرماد، وأرْبَد: أغبرَّ: تربَّد وجهُه وأربدَّ"[٢٤].

وذهب الخيل إلى أنَّ الميم في (بنت مخر) أكثر من الباء في (بنات بخر)، فيقول: "بناتُ مخرٍ وبنات بخر: سحابات تنشأ بالبادية من قبل البحر، بيضٌ، بعضها أكبر من بعض، والقطعة بنت مخر بالميم أكثر"[٢٥].

وقد خالفهم ابن جني؛ إذا يعد الميم في (مخر) أصلاً، واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿**وَتَرِى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ** ﴾(فاطر ١٢)، فقال: "ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ الميم في (مخر) أصل غير مبدلة على أن يجعله من قوله عزَّ اسمه: "﴿ **وَتَرِى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ** ﴾وذلك أن السحاب كأنها تمخر البحر؛ لأنها فيما يذهب إليه عنه تنشأ، ومنه نبدأ، لكان عندي مصيباً غير مُبْعِدٍ، ألا ترى إلى قول أبي ذؤيب في وصف السحاب:

شَرِبْنَ بماء البحر ثُم تَرفَّعتْ

متى لججٍ خضرٍ لهُنَّ نئيج"[٢٦].

وذكر – أيضاً –: "وأخبرنا أبو علي – أيضاً – يرفعه بإسناده إلى أبي عمرو الشيباني، قال: ويقال: ما زلت راتماً على هذا وراتباً؛ أي: مقيماً"[٢٧].

غير أنه يعود فيقول: "الظاهر من أمر هذه الميم أن تكون بدلاً من باء راتب؛ لأنّا لم نسمع في هذا الموضع: رَتَمَ مثل: رَتَبَ. وتحتمل الميم في هذا عندي أن تكون أصلاً غير بدل من الرَّتيمة، وهي شيء كان أهل الجاهلية يرونه بينهم..."[٢٨].

فذهب النحاة على جواز إبدال الميم باء في نحو (مخر، وبخر)، و (راتب، وراتم) في حين يرى ابن جني أصلية الميم في (مخر) وأصليتها في (راتم).

٤-إبدال الخاء حاءً:

قال ابن جني إنه قرأ على أبي عليٍّ عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب من أنَّ أبا زيد قال: يقال: خَمَصَ الجرحُ يخمُصُ خموصاً، وحَمَصَ يحمصُ حُمُوصاً، وانخمصَ انخماصاً. قال أبو علي: وانخَمَصَ انخماصاً... إذا ذهب ورمه"[٢٩].

ويُفْهم من نص ابن جني أنَّ أبا عليٍّ لا يرى في (انخمص، وانحمص) إبدالاً بين الحاء والخاء، فكل حرف منهما أصل في

(٢٤) الإبدال، ص ٧٠.

(٢٥) العين، ٢٦٢/٤، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للطباعة، ودار الحرية للطباعة، بغداد، (١٩٨٠-١٩٨٥م / ١٤٠٠هـ -١٤٠٥هـ).

(٢٦) سر صناعة الإعراب، ٤٢٤/١.

(٢٧) السابق، نفسه.

(٢٨) السابق، نفسه.

(٢٩) سر صناعة الإعراب، ١٨٣/١.

كلمتـه بـدليل معنيهمـا، ودليـل ذلـك قولـه: "وانحمـص انحماصـاً... إذا ذهـب ورمـه، فـلا يكون الحاء فيه بدلاً من الخاء، ولا الخاء بدلاً من الحاء؛ ألا ترى أن كلَّ واحد من المثالين يتصرف في الكلام تصرف صاحبه، فليست لأحدهما مزيـة مـن التصـرف والعمـوم فـي الاستعمال يكون بها أصلاً ليست لصاحبه. ومع هذا فإنك تجد لكل واحد منهما وجهاً يحقق له حرفه، وذلك أن (خمص) بالخاء من الشيء الخميص: الضامر، وهذا واضح، لأن الجرح إذا ذهب ورمه فهو فيه كَخُمْصِ البطن، وأمّا (انْحَمَصَ) بالحاء فهو من الحِمَّص؛ ألا ترى أنَّ الحِمَّصة صغيرة بمجتمعة ضامرة، فهذا يشهد بأنَّ الحرفين أصلان، وأنه ليس أحدهما أصلاً لصاحبه، ولا بدلاً منه"[٣٠].

فالمعنى الذي يتصرف فيه (الحمص) بعيد بعض الشيء عن المعنى الذي يتصرف فيه الخمص، وهذا ما دفع أبا علي إلى القول بأنهما أصلان، وإذا أردنا الربط بينهما فإنه يمكن القول: إنهما متقاربان دلالياً، وليس هناك إبدال.

وقد ذكر ابن السكيت هذا الإبدال بين الحاء والخاء في نحو: يتحوف ويتخوف: "هو يتخوف مالي ويتحوفهُ أي يتنقصه ويأخذ من أطرافه، قال الله تعالى:﴿ **أَوْ يَأْخُذَهُم عَلَى تَخَوُّفٍ** ﴾(النحل ٤٧) أي: تنقص... وقد قرىء:﴿ **إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحاً طَوِيلاً**﴾(المزمل ٦) وسبخا، وقرأها يحيى بن عمر: سبخاً..."[٣١].

أمَّا الفراء، فقد ذكر أنَّ (سبخاً وسبحاً) بمعنى واحد(الاتساع)، وكذلك يتخوف ويتحوف، فقال: "جاء التفسير بأنّه التنقص، والعرب تقول: تحوفته بالحاء: تنفّصته من حافاته، فهذا الذي سمعت. وقد أتى التفسير بالخاء وهو معنى، ومثله مما قرىء بوجهين قوله:﴿ **إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحاً طَوِيلاً** ﴾ وسبخاً بالحاء والخاء، والسّبخ: السعة. وسمعت العرب تقول سَبِّخي صوَفكِ، وهو شبيه بالندف، والسّبح نحو ذلك، وكلٌّ صوابٌ بحمد الله"[٣٢]. وذكر الفراء – أيضاً – "حضر أبو زياد الكلابي مجلس الفراء... فسأله عن هذه الحرف، فقال: أهل باديتنا يقولون: اللهم سبِّخ عنه للمريض والملسوع ونحوه"[٣٣].

فالفراء يرى أنَّ هناك إبدالاً بين الخاء والحاء؛ لقرب مخرجيهما، فالحاء من وسط الحلق، والخاء من أدناه. وما ذكره الفراء عن أبي زياد الكلابي دليل على وجود الإبدال بينهما، وأنَّ (سبّخ) أكثر استعمالاً في البادية، والمعنى لهما واحد، وهو التوسعة.

(٣٠) السابق، ١/١٨٣-١٨٤.

(٣١) الإبدال، ص ١٠٠.

(٣٢) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ٢/١٠١-١٠٢، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

(٣٣) معاني القرآن، ٣/١٩٧.

وخلاصة القول في هذه المسألة أنَّ ابنَ جنيّ يرى وجود الإبدال، ويرى الفارسي عدم وجود إبدال وأنَّ كل حرف في كلمته أصل وليس مبدلاً من غيره.

٥-الحذف والإتمام فيما كان من باب (فَعُل يَفْعُل):

من القضايا التي خالف فيها ابنُ جني أستاذَه الفارسي مسألة حذف الواو من (يُوطُؤ، ويوضُؤ)، فقال: "سألت أبا علي وقت القراءة عن هذا، فقلت: هلا حذفت الواو من: يَوْطُؤُ ويوضُؤُ؛ لوقوعها بين ياء وضمة، كما حذفت في (يَعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة على أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فقال: إنما جاء هذا تاماً ولم يُحْذف واوه؛ لأن باب (فَعُل) لا يأتي مضارعُه إلا على بناء واحد وهو (يَفْعُلُ)، نحو: ظَرُفُ: يظْرُفُ، وشَرُف يشْرُف"[٣٤]. فالواو من (يوطؤ، ويوضؤ) لا تحذف حتى لو كان وقوعها بين ياء وضمة.

وقد أشار سيبويه إلى إتمام المضارع من فَعُل يفْعُل، وذلك لأنه لا يرد له تصريف إلى فَعَل يفعِلُ، قال سيبويه: "وقالوا: وضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَضُعَ يَوْضُعُ، فأتموا ما كان على (فعُل) كما أتموا ما كان على فَعِل؛ لأنهم لم يجدوا في (فَعُل) مصرفاً إلى (يَفْعِل) كما وجدوه في باب (فَعَل)، نحو: ضَرَب، وقَتَل، وحَسَبَ، فلما لم يكن يدخله هذه الأشياء وجرى على مثالٍ واحدٍ، سلّموه وكرهوا الحذف؛ لئلا يدخل في باب ما يختلف يَفْعَلُ منه، فألزموه التسليم لذلك"[٣٥]. فرأي الفارسي موافق لرأي سيبويه من أنَّ (فَعُل) يجري على بناءٍ واحدٍ أو على مثالٍ واحدٍ.

أمَّا ابن جني فقد علل حذف هذه الواو؛ لئلا يأتي المضارع مرة بالواو، ومرة بغير الواو، في نحو: أوعد ويعدُ، حتى يطرد حكم الشيء على نظيره، قال: "حذفه في قولهم: أعِدُ، ونَعِدُ، ويَعدُ، وإن لم تكن هناك ياءٌ؛ لأنهم لو قالوا: أنا أوْعدُ، وهو يعِدُ، لاختلف المضارع فيكون مرة بواو وأخرى بلا واو، فحُمِل ما لا علّة فيه على ما فيه علة. فهذا مذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم"[٣٦].

وأرى أن ما ذهب إليه ابن جني في الحذف أمر وارد، لئلا يأتي الفعل بلا واو في الحالتين لاطراده في كلام العرب، كما أن رأي الفارسي في الإتمام وعدم الحذف وارد وأيَّدَ فيه سيبويه؛ فالفعل الذي يأتي على بناء واحد لا تحذف واوه.

٦-التخفيف:

(٣٤) المنصف، ٢٠٩/١.

(٣٥) الكتاب، ٥٣/٤-٥٤.

(٣٦) المنصف، ١٩١/١.

التخفيف عملية صوتية يميل إليها متكلمو اللغة عند النطق طلباً للسهولة واليسر. وقد ذكر ابن جني أنه قُرِيءَ قوله تعالي:﴿ **مَا وَدَعَك** ﴾(الضحى ٣) خفيفة مروية عن النبي ﷺ، وعروة بن الزبير، وذكر أنها قليلة الاستعمال، واستشهد بما استشهد به أبو علي الفارسي من قول أبي الأسود:

لَيْتَ شِعْري عَنْ خَليلي ما الَّذي

غَالَه في الحبّ حتَّى وَدَعَه (٣٧)

فالتخفيف في الفعل (ودَع) لم يرد كثيراً في الاستعمال اللغوي عند العرب، واستعمل مكانه مرادفه (ترك).

قال سيبويه: "وقالوا: ليس ولم يقولوا: لاس،... ولم يجئ على أفعلتُ، فجاء على ما لم يُسْتعمل كما أنَّ يَدَعُ ويَذرُ على وَدَعْتُ ووذَرْتُ وإن لم يستعمل. وفعلوا هذا بهذا لكثرته في كلامه"(٣٨). وهذا يدل على أن العرب تركوا استعمال(وذر)، و(ودع) واستعملوا بدلاً منهما (ترك) وذلك لكثرته في كلامهم.

وقد ذكر ابن جني التخفيف في (وَدَعَ) وأنه لم يُسْمَع من العرب لعدم استعماله عندهم فقال: "من ذلك امتناعك من: وذَرَ، ووَدَعَ؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو وَزَنَ، وَعَدَ لو لم تسمعهما، فأمَّا قول أبي الأسود:

.....

غَالَه في الحبّ حتَّى وَدَعَهُ

فشاذ. وكذلك قراءة بعضهم:﴿ **مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى** ﴾. فأمَّا قولهم: وَدَع الشيء يَدِع – إذا سكن – فاتّدع، فمسموع متّبع"(٣٩).

أمَّا أبو علي فذهب إلى أنَّ (يَدَع) شاذ في الاستعمال مطرد في القياس؛ لأنه لا ماضي له، فهذا يمنعه من القياس، وأنه لا يعرف ماضياً لـ (يدع ويذر) استعمل في العربية، وهذا يناقض ما ذكره ابن جني وما أورده من قول أبي الأسود. ذكر الفارسي: "فأمَّا الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس فكما في (يدع) و (يذر)، فماضي هذا لا يمنع منه القياس، ألا ترى أنه لا تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا، فلهذا شذَّ عن قياس نظائره، فصار قول الذي يقول: (وَدَعَ) شاذاً عن الاستعمال، وقد حكى أبو العباس أنَّ بعضهم قرأ:﴿ **مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى** ﴾. ومثل هذا لا تُسْتَحبُّ قراءتُه للشذوذ، ولرفضهم ذلك واستغنائهم عنه بتركه. وكما رُفضَ مثالُ الماضي منه، فكذلك رُفضِ المصدرُ واسمُ الفاعل. فإنَّ بعض البغداديين أنشد من الطويل:

.....

حزينٌ على تركِ الذي أنا وادعُ

(٣٧) ينظر: المحتسب، ٣٦٤/٢.

(٣٨) الكتاب، ٣٦٤/٤.

(٣٩) الخصائص، ٩٩/١.

وهذا في القلة كما تقدم ومثل (يدعُ) و(يذرُ) غير أني لا أعرف ماضيه واسم فاعله استعمالاً في موضع"[٤٠].

فاتفق الفارسي مع ابن جني في أن الفعلين (يدع) و (يذر) لم يستعمل لهما فعل ماض في العربية، واختلفا في مجيء هذا الماضي عن العرب، فذهب ابن جني إلا أنه واردٌ عن العرب إلا أن استعماله من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه، في حين ذهب الفارسي إلى أنه لم يرد فعلٌ ماض لهذين الفعلين المضارعين، ومن ثَمَّ فقد شذَّا عنده عن قياس نظائرهما.

٧-حذف همزة (أُكرم) في المضارع تخفيفاً (تخفيف الهمزة):

إذا اجتمع همزتان في كلمة فإنه يثقل النطق بها، لذلك لجأوا إلى حذف همزة منهما طلباً للخفة وبعداً عن الثقل في النطق، وهمزة الفعل (أُكرم) الأصل فيها: (أُأكرم) فاجتمعت همزتان في بداية الكلمة نتج عن اجتماعهما ثقل في النطق، فحذفت الثانية وأُثْبِتَت الأولى، فصارت: (أُكرِمُ).

وقد ذكر أبو علي الفارسي أنهم لما حذفوها من (يُكرم) أثبتوها في (إكرام) وهذا – عنده – من باب التعويض، يقول: "ألا ترى أنهم لمَّا حَذَفُوا الهمزة من (يُكرم) أثبتوها في (إكرام) فكان ذلك كالتعويض من حذفها؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة كانت لذلك كالثابتة في الباقي"[٤١]. وقد نقل سيبويه عن الخليل أنَّ القياس في هذه المسألة هو إثبات الهمزة، ولكنها حُذفت كراهية الثقل عليهم، يقول: "وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يَفْعِلُ، ويُفْعَلُ) وأخواتهما كما ثبتت التاء في تَفَعَّلْتُ وتفاعلت في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل في هذا الموضع فاطّرد الحذف فيه؛ لأن الهمزة تثقل عليهم... وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حذف: كُلْ، وتَرَى"[٤٢].

فالحذف عند الخليل سببه التخفيف، فالفعل: أكرم والمضارع يكرم، أصله: يؤكرم، حذفت همزته تخفيفاً.

وقد اتفق ابن جني في الرأي مع الخليل وسيبويه واختلف مع أبي علي، فيقول: "قولهم: أنا أُكْرِم، فحذفوا الهمزة التي كانت في أَكْرَمَ لئلا يلتقي همزتان؛ لأنه كان يلزم: أنا أُؤَكْرِم، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين"[٤٣].

---

(٤٠) أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٠٣-١٠٤، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، ط٢، ١٩٨٢م.

(٤١) المنصف، ٦٥/١.

(٤٢) الكتاب، ٢٧٩/٤.

(٤٣) المنصف، ١٩٢/١.

وقد زاد أبو علي على ما قاله سيبويه، فذكر بقاء الهمزة في (إكرام) وهو مصدر، وذلك دليل على ثبوتها عنده في المصدر. قال سيبويه: "فأمَّا فُعِلَ منه فأُفْعِلَ، وذلك نحو: أُخْرِج، وأما يُفْعَلُ وتُفْعَلُ فيها فبمنزلته من فَعَل، وذلك نحو: يُخْرَجُ وتُخْرَجُ... أمَّا الاسم فيكون على مثال أُفْعِل إذا كان هو الفاعل؛ إلا أن موضع الألف ميمٌ. وإن كان مفعولاً فهو على مثال يُفْعَلُ، فأما مثال مَضْرُوب فإنه لا يكون إلاَّ لِمَا لا زيادة فيه من بنات الثلاثة"(٤٤).

فأبوعلي الفارسي لم يكن يميل إلى حذف الحرف؛ لأنه اختصار له، والحرف مختصر عن معنى آخر، وحذف الحرف ليس بقياس؛ لأن الحرف إنما دخل الكلام لضرب من الاختصار، كما أنَّ الحرف يأتي نائباً عن الفعل وفاعله. ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن النفي، كما نابت الهمزة وهل عن: استفهم، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به"(٤٥).

ويتضح من الآراء السابقة أن حذف همزة (يكرم/ أكرم) هو حذف قياسي في صيغة أفعل، وكذلك في صيغة اسم الفاعل واسم المفعول، فيقال: مُكْرِم، ومُكْرَم. وتثبت هذه الهمزة في المصدر (إكرام) كما أشار إلى ذلك أبو علي. والحذف القياسي للهمزة مقصور على كون زيادة الهمزة في بداية الكلمة، أي: صورتها في البداية، فإن أبدلت هاءً، مثل: هراق، وعيناً، مثل: عنهل، بقيت تلك الزيادة في سائر تصاريف الكلمة"(٤٦).

٨-مكان حركة الحرف (مكان الطويلة من القصيرة):

اختلف العلماء في مكان حركة الحرف، فذهب بعضهم إلى أنها تحدث مع الحرف، وذهب آخرون إلى أنها تحدث قبل الحرف، ومنهم من ذهب إلى أنها تحدث بعده، وقد علل أبو علي ذلك بغموض الأمر وشدة القرب (٤٧). وقد استدل أبو عليٍّ على ذلك بقوله: "النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة، فدلَّ ذلك عنده على أنَّ الحركة تحدث مع الحرف، وهو لعمري استدلال قوي"(٤٨). وهو بذلك يخالف مذهب سيبويه الذي نصَّ على أنَّ: الحركة تحدث بعد الحرف(٤٩).

وقد ساق ابنُ جنيٍّ دليلَ مَنْ قال بحدوث الحركة مع الحرف فقال: "يقوّي قول

(٤٤) الكتاب، ٤/٢٧٩-٢٨٠.
(٤٥) الخصائص، ٢/٢٧٣-٢٧٤.
(٤٦) د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
(٤٧) ينظر: الخصائص، ٢/١١٠.
(٤٨) سر صناعة الإعراب، ١/٣٢-٣٣.
(٤٩) ينظر: الخصائص، ٢/٣٢١.

من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أنَّ النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة من الأنف – أيضاً – ذلك أنَّ الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغي ألا تغني عنا شيئاً؛ لسبقها هي لحركتها"[٥٠].

ورغم ما قد يوحي به هذا الكلام من ميل ابن جني إلى رأي أستاذه إلاَّ أنَّ حقيقة الأمر تُظْهِرُ ميلَ ابنِ جني إلى رأي سيبويه ومخالفته لرأي أبي علي الفارسي، إذ يقول: "فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أنَّ الحرفَ كالمحَلِّ للحركة، وهي كالعوض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده"[٥١].

وذكر – أيضاً – "فالذي يدل على أن حركة الحرف في المرتبة بعده، أنك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين إذا كان الأول منهما متحركاً، فالمثلان نحو قولك: قَصَصَ، ومَضَضَ، وطَلَلَ وسُرُرَ، وحُضُضُ، ومِرَر، وقِدَدَ، فلولا أن حركة الحرف الأول من هذين المثالين بعده لما فصلت بينه وبين الذي هو مثله بعده، ولو لم تفصل لوجب الإدغام، لأنه لا حاجز بين المثلين، فإن ظهر هذان المثلان ولم يدغم الأول منهما في الآخر فظهورهما دلالة على فصلٍ واقعٍ بينهما، وليس ههنا فصل ألبتة غير حركة الحرف الأول"[٥٢]. وهذا يؤكد مذهب ابن جني في أن الحركة تلي الحرف في الرتبة، وهي التي تمنع إدغام الحرفين المثلين المتكررين في الكلمة الواحدة؛ نحو: قصَص لا تكون: قصّ، وطلل لا تكون: طلَّ؛ لأن حركة الحرف الأول منعت ذلك إذ إنها وقعت بعد الحرف وأصبحت بين الحرف الأول والحرف الثاني، ومن ثم كانت مانعاً من إدغامهما.

وقد ذكر ابن جني دليلاً آخر على وقوع الحركة بعد الحرف، وهذا الدليل هو إشباع الحركة، فالإشباع لا يقع إلا إذا كانت الحركة بعد الحرف، يقول: "ودلالة أخرى تدلُّ على أن حركة الحرف بعده، وهي أنك إذا أشبعت الحركة تممتها حرف مدّ، كما تقدم من قولنا في نحو: ضَرَب، وقَتَلَ، إذا أشبعت حركة الضاد والقاف قلت: ضارب وقاتل. وضُرِبَ وقُتِلَ، قلت: ضُورب وقُوتِلَ. وكذلك: ضِرَاب وقِتَال إذا أشبعت، قلت: ضِيرِاب وقِيتَال، فكما أن الألف والواو والياء بعد الضاد والقاف، فكذلك الفتحة والضمة والكسرة في الرتبة بعد الضاد والقاف؛ لأن الحركة إذا كانت بعضاً للحرف فالحرفُ كلٌّ لها، وحكم البعض في هذا تابعٌ لحكم الكلِّ، فكما أنَّ التي نشأت عن إشباع الحركات بعد الحروف المتحركة بها،

(٥٠) السابق، ٣٢٤/٢.

(٥١) سر صناعة الإعراب، ٢٨/١.

(٥٢) سر صناعة الإعراب، ٢٨/١-٢٩.

فكذلك الحركات التي هي أبعاضها وأوائل لها وأجزاء منها في الرتبة بعد الحروف المتحركة، وهذا واضح مفهوم لمتأمله"[٥٣].

وابن جني بذلك يؤكد ما ذهب إليه سيبويه من أن الحركة تحدث بعد الحرف، ويزيد الأمر وضوحاً بقوله: "فمما يشهد لسيبويه بأنّ الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو: الملل، والضفَف، والمشَش؛ كما تفصل الألف بعدها بينهما، نحو: الملال، والضفاف، والمشاش"[٥٤].

إنَّ ابن جني يوافق سيبويه الرأي ويعلل لصحة مذهبه بعلل كثيرة، ذكرت بعضاً منها، ومما ذكره كذلك من علل قوله: "وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف؛ فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، فكما أنَّ الحرف لا يجامع حرفاً آخر فينشآن معاً في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد؛ لأنَّ حكم البعض في هذا جارٍ مجرى الكل... هذا يفسد قول من قال: إنَّ الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضاً"[٥٥].

وأرى أن الحركة تحدث مع الحرف في آن واحد، إذ من الصعب القول بأن النطق بالحركة يسبق النطق بالحرف، وكذلك يصعب النطق بالحرف ثم النطق بحركته، فهما يخرجان من الجهاز النطقي معاً، ويقعان على الجهاز السمعي (الأذن) في وقت واحد أيضاً. ولعل الاختلاف في هذه القضية بين النحاة يرجع كما ذكر أبو علي الفارسي إلى: "لُطْف الأمر وغموض الحال، فإذا كان هذا أمراً يعرض للمحسوس الذي إليه تتحاكم النفوس فحسبك به لطفاً، وبالتوقف فيه لَبْساً"[٥٦].

٩-الإمالة:

الإمالة ظاهرة صوتية يتحول اللسان فيها من النطق بالفتحة إلى النطق بالكسرة، والألف التي بعدها كسرة ينطقها ياء، والعلة في ذلك تجانس الصوت بين الكسرة والياء [٥٧]. وهذه الظاهرة الصوتية توضح العلاقة بين الحروف والحركات. وقيل: إنها لغة بني تميم، ولغة أهل الحجاز الفتح في مثل: شاء وخاف، وعامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس يميلون إلى الكسر من ذوات الياء ويفتحون بذوات الواو [٥٨]. وقد أشار إليها سيبويه بقوله: "هذا بابُ ما تُمَال فيه الألفان؛ فالألف تمال إذا كان

---

(٥٣) السابق، ١/٣٠-٣١.

(٥٤) الخصائص، ٢/٣٢٢.

(٥٥) الخصائص، ٢/٣٢٧.

(٥٦) السابق، ٢/٣٢١.

(٥٧) ينظر: سر صناعة الإعراب، ١/٥٢.

(٥٨) ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ٩/٥٤، مكتبة المتنبي، القاهرة.

بعدها حرفٌ مكسورٌ، وذلك قولك: عَابِدٌ، وعَالِمٌ، ومساجدُ، ومفاتيحُ، وعذافر، وهابيل. وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي في (صَدَرَ)، فجعلوها بين الزاي والصاد... فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرف على قَدْرِ ذلك. فالألف تُشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها"[٥٩]. وقد أيَّد أبو علي مذهب سيبويه في إمالة الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة، وعلة ذلك عنده: التلاؤم بين الحرفين، والتقارب الصوتي بينهما [٦٠]. وقد أشار إلى الأسباب الموجبة للإمالة، فقال: "وللإمالة أسباب توجبها، فمن ذلك وقوع الياء أو الكسرة قبل الألف، فالياء قولهم: شيبان وعيلان، وكذلك إذا انفتحت الياء، نحو: الصّيَاح للبن المخلوط بالماء، والكَيَّال. وأمَّا الإمالة للكسرة قبلها فنحو: عمادٍ، وكتابٍ، وشملال، وسربال، ودرهمان، وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف، نحو: عابد، وعالم، ومسافر، ومبايع"[٦١].

فالإمالة عند أبي علي واجبة إذا كان الحرف بعد الألف مكسوراً، أمَّا إذا كان الحرف مضموماً أو مفتوحاً، فإن الإمالة تكون ممتنعة؛ لأن الإمالة هي إمالة الألف نحو الكسرة.

قال سيبويه: فإذا كان ما بعد الألف مضموماً أو مفتوحاً لم تكن فيه إمالة، وذلك نحو: آجُرّ، وتابل، وخاتم، لأن الفتح من الألف، فهو ألزم من الكسرة. ولا تتبع الواو؛ لأنها لا تشبهها. ألا ترى أنك لو أردت التقريب من الواو انقلبت فلم تكن ألفا"[٦٢]. أمَّا إذا كان الحرف قبل الألف مضموماً أو مفتوحاً فلا تُمَالُ الألفُ أيضاً، نحو: رَباب وجَمَادٍ، والجمَّاع، والخُطّاف"[٦٣]. ومعظم حروف العربية المكسورة التي تأتي قبل الألف أو بعدها تمال معها الألف ما عدا سبعة حروف، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، وهي حروف الاستعلاء، وقد علل سيبويه عدم إمالتها بقوله: "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلمَّا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبتْ عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها. فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي وقربتْ من الألف، كان

---

(٥٩) الكتاب، ١١٧/٤.

(٦٠) الفارسي: أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، التكملة، ص ٥٢٨، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ -١٩٨٠م.

(٦١) التكملة، ص٥٢٨.

(٦٢) الكتاب، ١١٨/٤.

(٦٣) ينظر: السابق، نفسه.

العمل من وجهٍ واحدٍ أخفَّ عليهم، كما أنَّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفعُ اللسان من موضعٍ واحدٍ أخفَّ عليهم فيدغمونه"[٦٤].

وقد اتفق ابن جني مع أستاذه في إمالة حروف التهجي، فقال: "وأنا أذكر وجه الإمالة في هذه الحروف... أمَّا إمالتهم إياها وهي حروف تهجٍّ فليس ذلك لأنها منقلبة عن ياء ولا غيرها، وذلك أنها حينئذ أصواتٌ غير مشتقة ولا متصرفة، ولا انقلاب في شيء منها لجمودها، ولكن الإمالة فيها حينئذ إنما دخلتها من حيث دخلت (بلى)، وذلك أنها شابهت بتمام الكلام واستقلاله بها وعناها عما بعدها الأسماء المستقلة بأنفسها. فمن حيث جازت إمالة الأسماء كذلك – أيضاً – جازت إمالة (بلى) لكونها جواباً مستقلاً إلى شيء بعهدها فلما قامت بنفسها وقويت لحقت في القوة بالأسماء في جواز إمالتها كما أميل نحو: أنَّى ومتى، وكذلك أيضاً إذا قلت: (با، تا، ثا) قامت هذه الحروف بنفسها، ولم تحتج إلى شيء يقويها، ولا إلى شيء من اللفظ تتصل به فتضعف وتلطف لذلك الاتصال عن الإمالة المؤذنة بقوة الكلمة وتصريفها"[٦٥]. فإمالة ألف حروف المعجم عند أبي علي وابن جني قائمة؛ لأنها أسماءُ لما يلفظ بها، وليست كـ(قد)؛ لأنه حرف والحرف لا تصلح إمالته.

وقد اختلف ابن جني مع أبي علي في إمالة ألف كلمة(ماء)، فهي عند ابن جني من الياء وعند أبي علي من الواو في ضوء قياسه بأنها واو في الأصل؛ لأنها عينٌ والهمزة لامٌ بدل من ياء ليكون من باب طويت [٦٦].

قال ابن جني: "فأما (ماء) فلو سميت به رجلاً، لقضيت بأنَّ ألفه من الياء لأجل الإمالة فيه، وقياس قول أبي علي أن تكون من الواو"[٦٧]. وما ذهب إليه أبو علي من كون الألف في (ماء) من الواو دليل على أنَّ الفتح أولى في هذه الكلمة، وهي لغة أهل الحجاز، أمَّا ما ذهب إليه ابن جني فيدلُّ على أن الإمالة أولى من الفتح وهي لغة أهل نجد وتميم وقيس وأسد. ذكر ابن يعيش: "فالإمالة لغة بني تميم والفتح لغة أهل الحجاز. قال الفرّاء: أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل: شاء وخاف، وجاء، وكاد، وما كان من ذوات الياء والواو. قال وعامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس يَسرون إلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء ويفتحون في ذوات الواو، مثل قال وجال"[٦٨]. فكلمة (ماء) تقارب كلمة (شاء) في أنَّ ألفهما أصلها ياء فيكون فيها إمالة على مذهب ابن جني. أمَّا إذا كان القول بأن أصلها واو كما ذهب أبو علي فإنَّ فيها الفتح لا

(٦٤) الكتاب، ١٢٩/٤.
(٦٥) سر صناعة الإعراب، ٧٩٤/٢.
(٦٦) ينظر: المنصف، ١٢٥/١.
(٦٧) السابق، ١٢٦/١.
(٦٨) شرح المفصل، ٥٤/٩.

الإمالة. وقد ذكر الخليل أنَّ الحرف لو سمينا به رجلاً أميلت ألفه، نحو: حتى، وأما، وإلاّ [٦٩]. ومن ثم فإن كلمة (ماء) لو سمينا بها رجلاً وهي في الأصل اسم فإنَّ إمالتها أولى من الفعل في ضوء القرائن.

١٠-قلب الواو ألفاً:

اختلف ابن جني مع أستاذه – في بادئ الأمر – حول ألف (يا) إذا خالطها حرف الجر (اللام) قال ابن جني: "وسألني أبو عليّ – رحمه الله – عن ألف (يا) من قوله فيما أنشده أبو زيد:

فَخَيرٌ نحنُ عند الناسِ مِنْكُمْ

إذا الدَّاعي المُثَوِّبُ قال يالا

فقال: أمنقلبة هي؟ قلت: لا؛ لأنها في حرف؛ أعني (يا). فقال: بل هي منقلبة، فاستدللته على ذلك، فاعتصم بأنها قد خُلِطَت باللام بعدها وَوُقِفَ عليها، فصارت اللام كأنها جزءٌ منها، فصارت (يال) بمنزلة (قال)، والألف في موضع العين وهي مجهولة، فينبغي أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو"[٧٠]. وقلبت كذلك في كلمة (علا) إذ إنَّ أصل الألف واو قلبت ألفاً؛ لأنها من (علوت): "وقد كان أبو علي يقول في قول الراجز:

فهي تنوشُ الحوضَ نوشاً من عَلا

نوشاً به تقطَعَ أجوازَ الفلا

إنَّ الألف في (علا) منقلبة عن الواو؛ لأنه من (عَلَوْتُ)، وإن الكلمة في موضعٍ مبنيّ على الضم، نحو: (قبل، وبعد)؛ لأنه يريد: نوشاً من أعلاه، فلما اقتطع المضاف من المضاف إليه وجب بناء الكلمة على الضم، نحو (قبلُ وبعدُ) فلمَّا وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قُلبت ألفاً"[٧١]. وذلك لأنَّ الفتحة تقارب الألف في الصوت والألف تقاربها أيضاً، وقد استحسن ابن جني هذا الرأي بقوله: "وهذا مذهب حسنٌ"[٧٢].

فالمسألة بدأت باختلاف في الرأي بين ابن جني وأبي عليّ ثُمَّ لمَّا ساق أبو عليّ من الأدلة ما يؤيد رأيه استحسنه ابن جني ومال إليه. فبدأت المسألة باختلاف وانتهت بينهما باتفاق واستحسان.

وفي سؤاله لشيخه عن ألف (باء وتاء) أهي منقلبة؟ أجابه أبو علي، فقال: "نعم، أحكم عليها بأنها واو في الأصل؛ لأنها عين والهمزةُ لامٌ بدلٌ من ياء ليكون من باب (طويت). فقلت له: كيف تجيز ذلك ونحن نعلم أن هذه الألف إنما هي الألف المجهولة في (با، وتا) قبل المد؟ فقال: لمَّا صارت اسماً قضينا لها بأحكام الأسماء. ألا ترى أنا لو سمينا بـ (ضرب) لأعربناه، فقلنا: جاءني ضَرَبٌ، فنعربه وإن كان قبل التسمية غير معرب، فكذلك (با،

---

(٦٩) الكتاب، ١٣٥/٤.

(٧٠) الخصائص، ٢٧٦/١.

(٧١) المنصف، ١٢٤/١-١٢٥.

(٧٢) السابق، نفسه.

وتا) إذا مُدّت قُضِي عليها بما يُقْضى على الأسماء. فقيل له في الوقت: أفتجمع على الكلمة إعلالين: إعلالَ العين، وإعلال اللام؟ فقال: قد جاء من هذا شيء صالح، نحو: (ماءٍ، وشاءٍ)"[٧٣]. وقد اتفق ابن جني مع أستاذه وعَدّ رأيه هو الصحيح فيقول: "وهذا هو الصحيح؛ لأنك إذا استقريت اللغة وجدتها في أكثر الأمر هكذا ألا ترى إلى: بابٍ، ودارٍ، وساقٍ، ونارٍ، وتاجٍ، وصاعٍ، فهذا كله من الواو، والياء في هذا الموضع قليلة"[٧٤].

كما استدل ابن جني على صحة مذهب أبي علي باشتقاقهم أفعالاً من أسماء هذه الحروف، فيقول: "ويدل على صحة ما ذهب إليه أن الألف في: قاف، وكاف، ودال، ونحوها لا يعلم لها أصل في الياء ولا في الواو؛ لأنها غير متصرفة، إلا أنهم لما أعربوها وعطوفها، فقالوا: قاف وكاف ودال، اشتقوا منها أفعالاً كما يشتق من الأسماء الصريحة، فقالوا: قَوْفتُ قافاً، وكوّفتُ كافاً، ودوّلت دالاً. وقالوا: لويتُ لاءً حسنةً، فجعلوها من الواو؛ لأن الإمالة لم تُسمع فيها"[٧٥]. فهي مسألة بدأت باختلاف وانتهت باتفاق واستحسان.

١١-قلب الياء ألفاً:

في هذه المسألة نقطتان؛ الأولى خاصة بألف كلمة (واو)، فقد ذهب الأخفش وأيّده ابن جني أنها منقلبة عن واو، في حين يعدها أبو علي منقلبة عن ياء، ذكر ابن جني ذلك فقال: "ورأيت أبا علي ينكر هذا القول-يقصد قول الأخفش – ويذهب إلى أن الألف فيها منقلبة عن ياء واعتمد في ذلك على أنه إذا جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلها لفظاً واحداً، قال: وهذا غير موجود، فعدل عنه إلى القضاء بأنها من ياء"[٧٦].

وقد عَلَّل الأخفشُ لرأيه بتفخيم العرب لها وعدم سماعه الإمالة فيها منهم [٧٧]. فالأصل عنده: (وَوَوٌ) قلبت الواو الوسطى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: (واوٌ).

ولم يجد ابن جني بأساً من رأي الأخفش؛ لأنه لا توجد كلمة في العربية فاؤها واو ولامها واو غير كلمة (واو)، ومن ثم فإنَّ ما ذهب إليه الأخفش بأنَّ عينَها واوٌ لا يُنكر عليه، يقول ابن جني: "ولست أرى بما أنكره أبو عليّ على أبي الحسن بأساً، وذلك أنَّ أبا علي إنْ كان كره ذلك لئلا تصير حروف الكلمة كلها واوات؛ فإنه إذا قُضي بأنَّ الألف منقلبة من ياء لتختلف الحروف فقد حصل معه بعد ذلك لفظ لا نظير له، ألا ترى أنه ليس في الكلام حرفٌ فاؤه واو، ولامه واو إلا قولنا:

(٧٣) المنصف، ١/١٢٥-١٢٦.
(٧٤) المنصف، ١/١٢٦.
(٧٥) السابق، ١/١٢٧.
(٧٦) سر صناعة الإعراب، ٢/٥٩٨.
(٧٧) السابق، ٢/٥٩٨.

(واو) فإذا كان قضاؤه بأن الألف من الياء لا يخرجه من أن يكون الحرف يكون فاؤه ولامه واوين فذا لا نظير له، فقضاؤه بأنَ العين واو – أيضاً – ليس بمنكر"[٧٨].

وبالتدقيق في هذه المسألة نجد أنَّ ما ذهب إليه الأخفش وتابعه فيه ابن جني يتناسب مع حركة الجهاز النطقي، وذلك لأن وجود ثلاث واوات في موضع واحد أسهل في النطق من واوين بينهما ياء مفتوحة؛ إذ يحتاج هذا الوضع الأخير إلى جهد عضلي يميل باللسان والحنك الأسفل إلى الانخفاض ثم الارتفاع لصوت الفتحة، ثم العودة إلى قطع اللسان ليناسب الضم. وما ذهب إليه أبو علي من أنها منقلبه عن ياء (وَيَوٌ) أحسن في قياس العربية، فالنطق بـ (وَيَوٌ) أقيس من (وَوَوٌ) لتكرار ثلاث واوات؛ لأن تكرار الأمثال تَأْبَاهُ العربية وتستقبحه.

أما النقطة الثانية في هذه المسألة، فهي ألف (أرطى)، فهي عند الأخفش منقلبة عن ياء لقولهم: مَرْطي كمرمي من رميت، وتابعه ابن جني، فقال: "حدثنا أبو علي أنَّ أبا الحسن حكى: أديمٌ مرطيّ، فأرطيّ على هذا (أفْعَل) والألف في آخره منقلبة عن ياء لقولهم: مرطيّ كمرمي من رميت"[٧٩]. فالهمزة في (أرطى) زائدة، والألف رابعة أصلية وهي منقلبة عن ياء وليست عن واو، إذْ لو كانت منقلبة عن واو، لقالوا: مرطوّ. قال ابن جني: "ومن قال: مَرْطيّ، فأرطًى عنده بمنزلة أفعًى، وينبغي أن تكون الألف في آخر (أرطى) فيمن قال: مرطيّ منقلبة عن ياء؛ لأنه لو كان من الواو لقالوا: مَرْطُوٌّ كما قالوا: مَغْزوٌّ، وإنما مرطيٌّ كمرميٌّ"[٨٠]. وقد أيَّد أبو عليّ الفارسي رأي سيبويه الذي رأى أن الهمزة أصلية والألف زائدة للإلحاق على وزن (فعلى)، يقول: "وتلحق رابعة لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث، فيكون على (فَعْلَى)، نحو: أرطى..."[٨١]. واحتج على ذلك بقوله: أديم مأروط، فقال: "وكذلك الأرطى؛ لأنك تقول: أديمٌ مأروط، فلو كانت الألف زائدة لقلت: مَرْطِيٌّ"[٨٢]. والمأروط – عند الفارسي – أكثر استعمالاً في اللغة من (مَرطي)، وقد أكّد على أصلية الهمزة عند حديثه عن (أروى): "عندما يكون أُريدَ به الإلحاق كـ (أرطى) فقد تكون على هذا همزته أصلية، كما أنه في (أرطى) أصل"[٨٣].

١٢ – قلب الواو ياء في (إوزة):

(٧٨) السابق، ٥٩٨/٢.

(٧٩) السابق، ٦٩١/٢.

(٨٠) المنصف، ١١٨/١.

(٨١) الكتاب، ٢٥٥/٤.

(٨٢) السابق، ٣٠٨/٤.

(٨٣) ينظر: المنصف، ١١٨/١، وينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ص ١٢٩، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العالي، بغداد، ١٩٨٣م.

ذهب ابن جني إلى قلب الواو ياء في (إوزّة) لتصبح (إيززة)؛ وذلك لانكسار ما قبل الواو، فتقلب ياء لمجانسة الكسرة. يقول ابن جني: "ومن ذلك قولهم: إوزّة، أصل وضعها: إوْزَزَة، فهناك الآن عملان، أحدهما: قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ساكنة، والآخر: وجوب الإدغام، فإن قدّرت أنَّ الصنعة وقعت في الأول من العملين فلا محالة أنك أبدلت من الواو ياء، فصارت: إيززة، ثم أخذت في حديث الإدغام فأسكنت الزاي الأولى ونقلت فتحتها إلى الياء قبلها، فلما تحركت قويت بالحركة فرجعت إلى أصلها – وهو الواو – ثم أدغمت الزاي الأولى في الثانية، فصارت: إوزة كما ترى. فقد عرفت الآن على هذا أنَّ الواو في إوزة إنما هي بدل من الياء التي في إيززة، وتلك الياء المقدرة بدل من واو إوززة التي هي واو: وَزّ"[٨٤].

وقد رفض أبو عليَّ قلب واو (إوزة) ياء، بل هي عنده واو أصلية، وهذا ما أشار إليه ابن جني نفسه في قوله: "وكان أبو عليّ – رحمه الله – يذهب إلى أنها لم تصر إلى إيززة. قال: لأنها لو كانت كذلك لكنت إذا ألقيت الحركة على الياء بقيت بحالها ياء، فكنت تقول: إيزّة. فأدرته في ذلك وراجعته فيه مراراً فأقام عليه"[٨٥]. فلم يتراجع أبو علي عن رأيه رغم مراجعة ابن جني له في المسألة نفسها أكثر من مرة. واحتج أبو علي لرأيه بقوله: "إنَّ الحركة منقولة إليها فلم تقوَ بها"[٨٦].

وقد ضَعَّف ابن جني رأي أستاذه، واحتج عليه بعين (طيّ) عندما تحركها فإنها تقوى وترجع واواً في: طَوَوِيّ وإن كانت الحركة أضعف من تلك؛ لأنها مجتلبة زائدة وليست منقولة من موضع قد كانت فيه قوية معتدّة [٨٧]. وقد اعتمد ابن جني في ذلك على رأيٍ لسيبويه يقول فيه: "هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء، وذلك إذا سُكِّنَتْ وقبلها كسرة"[٨٨].

فأبو عليّ جعل حركة الواو منقولة إليها وضعيفة فلا تكون قوية بها، فضلاً عن أنها سمعت عن العرب بالواو وليست بالياء. وهو ما أكده الخيل بقوله: "الإوزُّ من طير الماء، والواحدة بالهاء... لا يحذف ألفها وإوَزّةٌ على فِعَلَةٌ"[٨٩].

١٣– قلب الواو والياء ألفاً:

سأل ابن جني أستاذه في هذه المسألة، فقال: "وسألت أبا علي، فقلت: فإذا كان الأمر كذلك فهلاّ قلبوا الياء والواو في: (النهاية والإداوة) ألفاً لوقوع الألف قبلها، كما قلبوهما ألفين في (العَلاةِ، ومناةِ) إذْ الألف عندك أشد

(٨٤) الخصائص، ٦/٣.
(٨٥) الخصائص، نفسه.
(٨٦) السابق، ٧/٣.
(٨٧) ينظر: السابق، ٧/٣.
(٨٨) ينظر: الكتاب، ٣٣٥/٤.
(٨٩) العين، ٣٩٨/٧.

إيجاباً للقلب من الفتحة، لأنها أكثر منها؟"[٩٠]. فأجابه أبو عليّ على هذه المسألة بقوله: "إنما المعنى أنّ الألف مثل الفتحة إذا وقع حرف اللين بعد الألف طرفاً حرفَ إعراب"[٩١].

ولم يكن جواب أبي عليّ مرضياً لابن جني؛ لقلبهما الواو والياء في: حصاة وقناة لأجل الفتحة. وإن لم يكونا حرفي إعراب، وكانت الهاء بعدها، فكان قلب الياء والواو في: نهاية وإداوة لوقوع الألف التي هي أكثر من الفتحة همزةً أوْلى [٩٢].

وقد نقل ابن جني عن بعض أصحابه عن أبي عليّ أنه يعتبر (القناة والحصاة) بمنزلة الفعلين (غزا، ورمى)، وأمَّا النهاية والإداوة فهما ليستا بمنزلة الفعلين السابقين. قال ابن جني: "ووجدت في بعض تعليقات أصحابنا عن أبي عليّ أنّه إنما قُلبت الواو والياء في (قناة وحصاة) لوقوع الفتحة قبلهما وتحركهما، وأنَّ الكلمة التي هي فيهما على مثال الفعل نحو: (غزا، ورمى)، فأمَّا (النهاية والإداوة) فليستا على مثال الفعل، فهذا الفرق بينهما"[٩٣]. وقد نصّ ابن جني على عدم موافقته لرأي أبي عليّ بقوله: "وهذا عندي أشبه من الأول"[٩٤].

ومن ثم فإن ابن جني يكون قد خالف أبا علي وسيبويه – كذلك – الذي ذكر هذا النوع من القلب بقوله: "إن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة همزت، وذلك نحو: القضاء، والنماء، والشفاء"[٩٥]. وقد ذكر ذلك في باب: "ما كانت الياء والواو فيه لامات"[٩٦]. غير أنه أخرج: (الإداوة والنهاية) عن الأصل وجعل الياء والواو فيها غير حرفي إعراب، ولذلك لم تقلبا إلى ألف ثم إلى همزة كما في: (قضاء ونماء)، وذلك بقوله: "هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب، وذلك قولك: الشقاوة، والإداوة، والإتاوة، والنقاوة، والثُّفاية، والنهاية. قويت حيث لم تكن حرف إعراب، كما قويت الواو في (قَمَحْدُوة)"[٩٧].

١٤- الإعلال بالحذف: حذف عين (استحى):

اختلف النحاة في حذف عين الفعل (استحى)؛ فذهب الخليل إلى أنها حذفت لالتقاء ساكنين. قال ابن جني: "الذي يقول إنَّ عينَ (استحى) حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين الخليلُ، وذلك أنهم لما جاءوا بالفعل على اعتلال (آية) سكنت، واللام بعدها ساكنة، فحذفت العين لسكونها وسكون اللام"[٩٨]. وقد أكّد سيبويه – ذلك – بقوله: "وكذلك: اسْتَحَيْتُ، أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بِعْتُ، وسكنت

(٩٠) المنصف، ١٣٨/٢.
(٩١) السابق، نفسه.
(٩٢) ينظر: السابق، نفسه.
(٩٣) المنصف، ١٣٩/٢.
(٩٤) السابق، ١٣٩/٢.
(٩٥) الكتاب، ٣٨٥/٤.
(٩٦) السابق، ٣٨١/٤.
(٩٧) السابق، ٣٨٧/٤.
(٩٨) المنصف، ٢٠٥/٢.

الثانيـة؛ لأنهـا لام الفعـل، فحـذفت الأولـى لـئلا يلتقـي سـاكنان وإنمـا فعلـوا هذا حيث كثـر فـي كلامهم"[٩٩].

أمَّـا أبـو علـي الفارسـي فقد ذهـب إلـى القول بحذف العين مقابل دخول حروف الزيادة فـي (اسْتحى) فضـلاً عن قولـه: "إنَّ اليـاء مـن الحـروف التـي تضـارع الحركـات وهـي تحـذف بســبب الجــزم وغيــره، ولهــذا لا يصــح اجتماعهما"[١٠٠]. فجعل أبو علي حركة الضم غيـر لازمـة، كمـا أنَّ النصـب غيـر لازم، ولـم يعتد بها وهذا ينطبق على الضم ولم يعتد بـه أيضاً.

وقد تبنـى ابـنُ جنـيّ رأي سـيبويه الـذي ذهـب إلـى أن اليـاء الأولـى حـذفت لـئلا يلتقـي ساكنان وقد فعلوا هذا لكثرته في كلامهم.

(٩٩) الكتاب، ٣٩٩/٤.

(١٠٠) المنصف، ٢٠٥/٢.

اختلف ابن جني مع أبي علي الفارسي في مجموعة من المسائل الصرفية، ومن هذه المسائل:

أولاً: في أبنية الأسماء المجردة

الأسماء المجردة في العربية: هي ما كانت حروفها أصلية لا زيادة فيها، وأبنية الأسماء المجردة إما أن تكون ثلاثية، نحو: فَعَلٌ: جَبَلٌ، وإما أن تكون رباعية، نحو: فَعْلَلٌ: جَعْفَرٌ، وإما أن تكون خماسية، نحو: فَعَلَّلٌ: فَرَزْدَقٌ. أما الكلمات التي تتكون من حرفين، مثل: دمٌ، وفمٌ فإنها جاءت محذوفة اللام من أصل ثلاثي، وعند تثنية هذه الأسماء أو تصغيرها فإنها ترجع إلى أصلها الثلاثي، فنقول: دُميٌّ، في تصغير (دم)، و (فموان) في تثنية فم. ومن أبنية الأسماء المجردة التي اختلف فيها ابن جني مع الفارسي:

١-بناء (فِعْلٌ):

أورد ابن جني بناء (فِعْل) وذكر لأبي عليٍّ كلمة على هذا البناء، وهي (العِشْق)، فقال: "فأمَّا العِشقُ، فقال لي أبو علي وقت القراءة: كان قياسه إذا اضْطُرَّ إلى حركة العين في (عِشْقٍ) أن يكسرها اتباعاً لحركة الفاء، فيقول: عِشِقٌ. قال: ولكنّه شبَّهَه بغيره من الأسماء، نحو: بِدَل و بَدَل، ومِثل ومَثَل، وشِبْه وشَبَه..."[١٠١].

وقد اعتمد أبو علي في ذلك على القياس، فقاس كلمة (عِشْق) على غيرها من الكلمات الواردة في لغة العرب، نحو: بدل، ومثل، وشبه. وهو يفضل القياس على السماع.

وقد ورد عن العرب – سماعاً – أن عين (العشق) تحركت للفتح وتحركت فاؤها أيضاً قال الخليل: "عَشِقَها عَشَقاً"[١٠٢]. فالمصدر مفتوح الفاء والعين. وقد ذكر ذلك ابن السكيت في باب ما يفتح أوله وثانيه، نحو: شَرَعٌ وشَرْعٌ، فقال: "وتقول: هو الشَّمَعُ للذي يُصْطَبحُ به، بتحريك الشين والميم، وربما خُفِّف كما يُخَفَّفُ الشَّعْرُ والنَّهْر، وهو الصَّخَر والصَّخْرُ، وهو القَرَعُ والفَهَمُ، وقد يُقال: الفَهْمُ"[١٠٣].

ويرى ابن جني أن كسر العين في هذه الكلمة اتباعاً للفاء يُعَدُّ من باب الضرورة واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

ضَرْبًا أَلِيماً بِسِبْتٍ يلْعَجُ الجِلِدا

يشبه قياس أبي علي في أن يتبع فيقول: عَشِقَ [١٠٤].

وقد ذهب ابن جني إلى صحة مجيء (العَشَق) مفتوح العين؛ لأنَّ مصدر (فَعِلْتُ) في أغلب أحواله (فَعَلٌ) نحو: حَذِرَ حَذَراً، وبَطِرَ

(١٠١) المنصف، ٣٠٨/٢.

(١٠٢) العين، ١٢٤/١.

(١٠٣) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ١٧٢، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٠م.

(١٠٤) المنصف، ٣٠٨/٢.

بَطَرَاً، فكأنه انتصر لرأي أبي عثمان المازني؛ لأنه لم يحمله على الضرورة، ولم يسمعه في غير هذا الموضع جاء على (فَعَل) فحمله على الضرورة لذلك [١٠٥].

ويقول ابن جني كذلك: "ونظير عَشِقْتُ عِشْقاً: عَلِمْتُ عِلْمَاً، فلو قال آخر: عَلِمْتُ عَلَماً؛ لحُمِل على الضرورة، كما حُمِل العَشَق عليه؛ لأنهما لم يُسْمَعا في غير هذا الموضع وهو موضع ضرورة"[١٠٦].

فأبو علي يتبع القياس ويقول بكسر عين الكلمة اتباعاً لحركة الفاء، أما المازني وتبعه ابن جني فيذهبان إلى الأخذ بالسماع وأن سكون العين وفتحها قد نطقت به العرب وذكروه في أشعارهم.

٢-بناء (هِناه)؛ الهاء اللاحقة فيها أصلية أم زائدة؟

ذكر ابن جني مسألة في كلمة (هناه)، فقال [١٠٧]: "لو بنيت من (هناه) في قول الشاعر:

وقد رابني قولها: ياهناه

وَيحك ألحقت شرًّا بِشَرّ

مثل: (جِرْدَ حْل) لقلت: (هِنْوَوّ) لأن الهاء الآخرة في (هِناه) بدل من واو، يدلك على ذلك قول الشاعر:

أرى ابنَ نزارٍ قد جفاني وملَّني

على هَنَوَاتٍ شَأْنُها مُتَتَابِعِ

فابن جني يرى أن الهاء في (هِناه) بدل من الواو اعتماداً على ما سُمِع عن العرب. وقد ردَّ على القائلين بتعاقب الهاء والواو لامين على الكلمة الواحدة، فقال: "فإن قيل: ما تنكر أن تكون الهاء والواو وجميعاً تعتقبان لامين على الكلمة الواحدة، نحو: سنة، وعضة. ألا تراهم قالوا: سنوات وعضوات، وقالوا: سُنيهة وعضاه. فكذلك ما تنكر أن تكون الهاء في (هناه) غير بدل، بل تكون لاماً تعاقب الواو؟ قيل له: لأنَّا لم نرهم استعملوا الهاء في اسم الإشارة إلا في قولهم (ذه) علمنا أنها بدل الياء، ولا يقول أحد إن الهاء في (ذه) أصل غير مبدله، فكذلك ينبغي أن تكون الهاء في (هناه)"[١٠٨].

والهاء التي في (هناه) غير لازمة – عند ابن جني – كالهاء التي في (شفاه) جمع شفة.

٣-بناء: عَلَة وعِلة (فَعَة، وفِعَة):

كلمة (ضَعة) حذفت فيها (الواو) كما حذفت في كلمة (ضِعة) أو إن شئت قلت أبدلت فيها الواو. يقول ابن جني: "ومن قال إنَّ أصل ضَعَة: فِعلة بكسر الفاء ثُمَّ فتحت لأجل العين خلافاً لسيبويه، فقوله ليس بشيء"[١٠٩].

([١٠٥]) السابق، ٣٠٩/٢.

([١٠٦]) السابق، الصحيفة نفسها.

([١٠٧]) السابق، ١٣٩/٣.

([١٠٨]) المنصف، ١٣٩/٣.

([١٠٩]) السابق، ١٤١/٣.

وقد ذكر سيبويه: "وضُعَ ضِعَة وهو وَضِيْعٌ. والضَّعَة مثل الكثرة، والضِّعة مثل الرِّفعةِ"(١١٠). في حين أنَّ أبا علي قال: "ولكنها لما حذفت في (ضَعَة) و(أَضع، وتَضع، ونَضع، ويَضع)، حذفت في (ضِعة)، وإنما يفتح الحرف لأجل حرف الحلق في الفعل لا في الاسم"(١١١).

الضّعة والضِّعة من (فَعْلة وفِعْلة) ومثالها بالفتح (كثرة) وبالكسر (رِفعة)، وقد حذفت واو (ضعة) مثل (زِنة من وزن) و(عِدة من وعد) وهذا حذف قياسي. والضِّعة بالكسر أو الفتح، والأصل: وِضعة بزنة: فِعلة. وقد زال كسر فاء الكلمة، فقالوا: الضَّعَة؛ لأنها فتحت لأجل حرف الحلق العين.

ثانياً: في أبنية الأفعال المجردة

الأفعال المجردة أبنيتها ثلاثية أو رباعية، ولا تكون خماسية إلا مزيدة وذلك لأن الفعل – عند البصريين – ينقص مزيداً وغير مزيد عن بناء الاسم حرفاً، كما أنَّ الاسم عندهم أقوى من الفعل؛ لاستغناء الاسم عن الفعل واحتياج الفعل للاسم. أما الكوفيون فيرون أن المجرد من الأفعال الصيغة الثلاثية فقط، والأبنية الأخرى زائدة، رباعية كانت أو خماسية.

قال أبو علي: "فأمَّا الأفعال فأبنيتها بغير الزيادة على ضربين؛ ثلاثية ورباعية وليس في الأفعال ما يكون على خمسة أحرفٍ أصولٍ. إنما يكون ذلك في الأسماء خاصة"(١١٢).

ومن المسائل التي اختَلف فيها ابن جني مع الفارسي في أبنية الأفعال المجردة:

١-قِلْتَهُ أقِيله: فَعِلْتَه أفْعِلَه:

ذكر ابنُ جني أنه قال لأبي عليٍّ: "ما تنكر أن يكون قِلتهُ أقيله من الواو، إلاَّ أنه جاء على (فَعِلَ يَفْعِلُ) ونظيره من الصحيح: حَسِبَ يَحْسِبُ، ويكون كما قال الخليل في: طِحْتُ أَطِيحُ، وتِهْتُ أتَيهُ: إنه فَعِل يَفْعِل من الواو. فقال: ليس ذلك بالكثير. وقد حكى أيضاً: طَيَّحَ وتيّه، فهذا مما يدل أنه من الياء بمنزلة: باع يَبِيع"(١١٣).

وقد نقل سيبويه عن الخليل قوله في طاح وتاه، وقد جعلهما من الواو في ضوء: طوّحت، وتوّهت، فقال: "وأما طاح يطيح، وتاه يتيه، فزعم الخليل أنهما فَعِل يَفْعِلُ بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ، وهي من الواو، ويدلك على ذلك: طوّحت وتوَّهت، وهو أَطْوَحُ منه وأَتْوَهُ منه، فإنما هي فَعِلَ يَفْعِل من الواو كما كانت

(١١٠) الكتاب، ٣٣/٤.

(١١١) المنصف، ١٤١/٣.

(١١٢) التكملة، ص ٥٤١.

(١١٣) ابن جني: أبو الفتح عثمان، (ت: ٣٩٢هـ) تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع، ص ٢٥، تحقيق: محمد بهجة الأثري، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٦هـ.

منه فَعِل يَفْعَلُ. ومن فعِل يَفْعِل اعتلتا. ومن قال: طيَّحت وتيّهت، فقد جاء بها على باع يبيعُ مستقيمة"[١١٤].

وقال أيضاً: "وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أُدخِلت الضمةُ على الياء والواو والكسرة عليهما في فَعُلْتُ وفَعِلْتُ ويَفْعُل ويَفْعِلُ، ففروا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذف والإسكان أخفّ عليهم"[١١٥].

وقول أبي عليّ "ليس ذلك بالكثير" يُفْهَم منه أن الكلام الذي يأتي على هذا البناء المعتل قليل في كلام العرب. وقد أكد أبو عليّ أنه من الياء لمجيء مضارعه على بناء (أقيلهُ)، ولا يكون على بناء (فَعِل يَفْعِل) من الواو، يقول ابن جني: "ويفسد هذا ما حكوه في مضارعه من قولهم: أقيلُهُ، فهذا دليل الياء، ولا ينبغي أن يحمل على أنه فَعِل يَفْعِلُ من الواو... لكنه من قولهم: تَقَيّل فلانٌ أباه: إذا رَجَعَتْ إليه أشباه منه، فمعنى أقلتُه على هذا: أني رجعت له عما كنت عقدت معه، ورجع هو أيضاً، فقد ثبت بذلك أنَّ عين استقال من الياء"[١١٦].

وقد بيّن أن الفعل من ذوات الياء ردّاً على من ذهب إلى أنَّ معنى (أقلته في البيع) مأخوذ من القول، فلو كان الفعل من القول، لقلنا: قلته أقولُه، وهذا خلاف الفعل إذا كان: قلتهُ أُقِيلُهُ، نحو: بعته أبيعُه. قال: "قيل: أقلته في البيع، معناه: رجعت عليه ما أخذته منه، ورَدَّ عليَّ ما أخذ منّي... وقد قال بعض الناس: إنَّ معنى أَقَلْتُهُ في البيع مأخوذ من القول؛ أي: قلت له: رُدَّ عليّ حتى أَرُدَّ عليك، وهذا خطأ؛ لأنَّ أبا زيد قال: يُقَالُ: قِلْتُهُ، وأَقَلْتُه جميعاً. فقولهم: قِلْتُهُ أقيلُهُ يدل على أنَّ الفعل من ذوات الياء، وأنه مثل: بعته أبيعه، ولو كان من القول، لقلت: قلته أقولُه"[١١٧].

٢-دَنَأ، دَنُؤَ: فَعَل فَعُل:

ورد في المحتسب قول ابن جني: "أخبرنا أبو علي عن... عن أبي زيد قال: تقول: دَنُؤَ يَدْنُؤ دناءَة، وقد دَنَأ يَدْنَأُ إذا: كان دنيئاً لا خير فيه، غير أنَّ القراءة بترك الهمز: "أدنى". وينبغي أن يكون من دنا يدنو؛ أي: قريب"[١١٨].

وفي هذا إشارة من أبي علي إلى أنَّ هذا الفعل يَرِدُ في اللغةِ على بناءين هما: فَعَلَ وفَعُلَ ومعناه في الحالتين: الدناءة. غير أن الخليل عَدّه بالواو المهموزة والألف غير

(١١٤) الكتاب، ٣/٣٤٤.
(١١٥) السابق، ٣/٣٤٤-٣٤٥.
(١١٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٨٣/١، تحقيق: علي النجدي ناصيف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.
(١١٧) تفسير أرجوزة أبي نواس، ص ٢٤-٢٥.
(١١٨) المحتسب، ٨٨/١-٨٩.

المهموزة، ومعناه في الحالتين: اللؤم. ذكر الخليل: "دنُؤ يدنُؤ دناءة، فهو دنيء؛ أي: حقير قريب من اللؤم. والدُّنُوُّ غير مهموز، دنا فهو دانٍ ودنيّ، وسميت الدنيا؛ لأنها دنت وتأخرت الآخرة، وكذلك السماء الدنيا هي القُربى إلينا"(١١٩).

وقد عدّه ابن السكيت بالألف غير المهموزة بمعنى القرب وهذه الألف تكون واواً في المضارع والمصدر، نحو: دنا يدنو دناوةً، ويعده بالألف المهموزة بمعنى آخر وهو اللؤم والمجن، فقال: "ويقال: قد دنوت من فلانٍ أدنو منه دُنُوّاً، وما كنت يا فلان دَنِيّا، ولقد دَنَوتَ، غير مهموز، تدنو دناوة، ويقال: ما تزدادُ منا إلا قرباً ودناوة. ويقال: ما كنتَ دانئاً ولقد دَنَأْتَ تَدْنَأُ؛ أي: مَجَنْتَ"(١٢٠). وقد أشار ابن جني إلى قراءة زهير الفُرقُبي في قوله تعالى:﴿ **أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَأُ** ﴾(البقرة، ٦١)، بالهمز، وعَدّها قراءة شاذة، والقراءة المعمول عليها هي ترك الهمزة؛ أي: أدنى، من دنا يدنو إذا قرب"(١٢١). فإذا كان الفعل (دنا) بالألف غير مهموز فإنه يكون في معنى الدنو؛ أي: القرب، إما إذا كان في تحقيق الهمزة ومعها ألف أو واو (دنأ – دنؤ) فهو حينئذ يعطي معنى الدنو من اللؤم. وأما قراءة زهير الفُرقُبي فهي شاذة ولا تتفق مع الرسم القرآني.

ثالثاً: أبنية الأسماء المزيدة

قد يُزاد حرفٌ أو أكثر على أصل حروف الكلمة العربية، سواء أكانت الكلمة اسماً أو فعلاً، نحو: أكرم بوزن: أَفْعَل، وانكسر بوزن: انفعل، وكوثر بوزن فوعل. والزيادة ترد إما لمعنى، وإما للإلحاق. وقد خالف ابن جني أبا علي في بعض المسائل التي تتعلق بأبنية الأسماء المزيدة، ويمكن العرض لها على النحو التالي:

١-أَوْلَق: فَوْعَل، لا أَفْعَل:

اختلف العلماء حول زنة كلمة (أولق)، هل هي: فَوْعل أم أَفْعَل؟ "قال أبو علي: سأل مروانُ بن سعيد المهلبي الكسائيَّ في حَلْقةِ يونس عن أَوْلَقِ؟ فقال الكسائي: أَفْعَلُ، فقال له مروان: استحييت لك يا شيخ"(١٢٢). فالسائل يرى أن البناء يكون على وزن فَوْعل لا أَفْعَل، وأنَّ الزيادة في الواو، وهذا مذهب سيبويه، إذ يقول: "وإنَّ أَوْلَقاً إنما الزيادة فيه الواو؛ يدلك على ذلك: قد أُلقِ الرجل فهو مألوق. ولو لم يتبين أمر أَوْلقٍ لكان عندنا أَفْعل؛ لأن أَفْعَل من هذا الضرب أكثر من فَوْعل"(١٢٣).

وقد أكد سيبويه في موضع آخر أنَّ البناء (فوعل)، فقال: "وأمَّا أوْلق، فالألف من

(١١٩) العين، ٧٥/٨.
(١٢٠) إصلاح المنطق، ص ١٨٧.
(١٢١) ينظر: المحتسب، ٨٨/١.
(١٢٢) المنصف، ١١٦/١.
(١٢٣) الكتاب، ١٩٥/٣.

نفس الحرف، يدُلك على ذلك قولهم: أُلِقَ الرجلُ، وإنما أُوْلِق فوعل، ولولا هذا الثبتُ لحمل على الأكثر"[١٢٤].

ويحتمل هذا البناء عند الفراء الأمرين (الولق، والألق)؛ يقول الفراء: "الوَلِقُ في السير، والوَلِقُ في الكذب بمنزلة إذا استمر في السير والكذب فقد وَلَق. وقال الشاعر:

إنَّ الجُلَيْدَ زَلِقٌ وزُمْلَقْ
جاءت به عَنْسٌ من الشامِ تَلِقْ
مُجَوّع البطْنِ كِلابيّ الخُلُقْ

ويقال في الولق من الكذب: هو الأَلِقُ والإلِقُ؛ وفعلت منه: أَلِقْت، وأنتم تألقونه وأنشدني بعضهم:

من ليَ بالمزرِّ اليلامق
صاحب إدهانٍ وأَلْقٍ آلِقِ"[١٢٥]

إنَّ ما نقله أبو علي في هذه المسألة يظهر بناءين؛ الأول: بناء(فَوْعل) من الفعل (أُلِقَ) والواو زائدة في البناء. والثاني: بناء(أَفْعَل) من الفعل(وَلَق) والهمزة زائدة فيه. قال أبو علي: "أمَّا أَوْلَقُ فيحتمل ضربين من الوزن، أحدهما: أن يكون فوعلاً من أُلق، فالهمزة فاء، ولو سميت به رجلاً على هذا الوصف لا تصرف. ويجوز أن يكون أَفْعَلَ من وَلَقَ يَلِقُ، إذا أسرع، ومنه قوله تعالى﴿ **إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ** ﴾(النور ١٥) ... فهو على هذا أَفْعَلُ، الهمزة زائدة، والواو فاء، فإن سُمّي به رجل على هذا لم يُصْرَفْ"[١٢٦].

أمَّا جمهور النحاة فيذهبون إلى أن البناء على وزن (فوعل) وهو من الفعل أُلِقَ وأوْلَق البرق إذا أخفق. وقد عده ابن جني على بناء فوعل من أولق، وأصله عنده: وَولق، وقلبت الواو الأولى همزة فصار (أَوْلق). ذكر ابن جني: "يمكن أن يكون الأولق فَوْعلاً من هذا اللفظ، وأن يكون – أيضاً – أفعل منه. فإذا كان أَفْعَل فأمره ظاهر، وإن سميت لم تُصْرِفْه معرفة، وإن كان فَوعلاً، فأصله: وَوْلَق، فلما التقت الواوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة لاستثقالهما أولاً... ولو سميت بأَوْلِقِ على هذا لصرفته، والذي حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تألق البرق، إذا خفق، وذلك لأنَّ الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب... والوجه فيه ما عليه الكافة: من كونه فوعلاً من (ألِق) وهو قولهم: أُلِق الرجل فهو مألُوْقٌ..."[١٢٧].

٢-إلحاق (تجفاف) بـ (قرطاس):

قال ابن جني: "سألت يوماً أبا علي – رحمه الله – عن تجفاف: أَتَاؤه للإلحاق بباب

([١٢٤]) السابق، ٣٠٨/٤.

([١٢٥]) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ٢٤٨/٢، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

([١٢٦]) التكملة، ص ٥٤٥-٥٤٦.

([١٢٧]) الخصائص، ٩/١.

قرطاس؟ فقال: نعم، وأصبَح في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها"[١٢٨]. وعلى هذا فيجوز عندهم "أن يكون ما جاء عنهم من باب أُمْلُودٍ، وأُظْفُورٍ ملحقاً بباب عُسْلُوج ودُمْلُوجٍ، وأن يكون إطْريح وإسليح ملحَقاً بباب شنِظير وخنزير"[١٢٩]. وقد علّق ابن جني على هذا كله بقوله: "ويبعد هذا عندي"[١٣٠]. وقد بَعُد ذلك عند ابن جني؛ لأن التسليم بقول أبي علي يلزمه أن يكون: "باب إعصارٍ وإسنام ملحقاً بباب حِدْبارٍ وهَلِقامٍ، وباب إفعالٍ لا يكون ملحقاً؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر، نحو: إكرامٍ، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعل غير ملحق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سمت فعله غير مخالف له"[١٣١].

فأبو علي يذهب إلى إلحاق التاء بهذا الباء وزيادة الألف كما ذهب سيبويه إلى إلحاقهما في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، فقال: "وتلحق رابعة – أي الألف – وفي الحروف زائدةٌ غيرها... ويكون على (تِفعال) في الاسم، نحو: تِجفاف، وتمثال، وتلقاء، وتبيان، ولا نعلمه جاء وصفاً"[١٣٢].

فقول سيبويه: "وفي الحروف زائدة غيرها" دلالة على أن التاء زائدة للإلحاق؛ لأنَّ أصل البناء هو (فَعَلّ) أي جَفَفٌ، فزيدت عليه التاء في أوله، والألف رابعة، فأصبح – عنده – ملحقاً بـ (قرطاس). ذكر أبو علي: "التاء تكثر زيادتها في ... تجفاف"[١٣٣].

رابعاً: أبنية الأفعال المزيدة

١-حكم بناء (انفعل) و (افتعل): انحطم واشتال

ذهب أبو علي إلى أنَّ بناء (افتعل) وبناء (انفعل) إلا مما كان متعدياً، فقال: "حكم افْتَعَل وانْفَعَل ألا يُبْنيا إلا مما كان فَعَل منه متعدياً، هذا في الأمر العام"[١٣٤].

وذكر ابن جني تعليقاً على الكلام السابق، فقال: "يريد أن اقتطع من قطع، وكذلك: حويْتُ واحتويت، وقد جاء في الشعر، قال الراجز:

حتى إذا اشْتَال سُهَيلٌ في السَّحَر
كَشُغْلَةِ القابِسِ ترمي بالشَّرر

فهذا من: شال يشول، وهو غير متعدٍ، بدلالة قول الراجز:

تراهُ تحت الفَنَنِ الوَريقِ
يشولُ بالمِحْجَنِ كالمحروق

(١٢٨) السابق، ٢٣١/١.
(١٢٩) السابق، نفسه.
(١٣٠) السابق، نفسه.
(١٣١) الخصائص، ٢٣٢/٢.
(١٣٢) الكتاب، ٢٥٦/٤.
(١٣٣) التكملة، ص ٥٥٩.
(١٣٤) المنصف، ٧٥/١.

ولـو كـان متعـدياً، لقـال: يشـول المحجنَ"[١٣٥]. فجاز عند ابن جني أن يصاغ من فعل غير متعّدٍ، في حين أنه يصاغ من فعل متعّدٍ عند أبي علي الفارسي.

وقد ذكر أبو علي في تكملته أن (انفعل وافتعل) يُبنيان أيضاً من المطاوع ولا يشترط فيه حينئذ التعدي، قال: " فما كان من ذلك على انْفَعَل فهو مطاوع فَعَلَ، ولا يكون متعدياً إلى المفعول به أبداً، وذلك نحو: كَسَرْتُه فانكسر، وحَطمْتُه فانحطم،... وما كان على افتعل فقد يكون بمنزلة انفعل، وذلك قولهم: غممتَه فاغتمّ، وقالوا: انْغَمَّ. وقالوا: شويته فاشتوى وانشوى. وقد يكون افتعل متعدياً، وليس في ذلك كانفعل، وقالوا: اشتوى القوم إذا اتخذوا شواءً"[١٣٦].

وقد سار أبو علي في هذا الحكم على مذهب سيبويه في القول بأن (انفعل) يُبنى من المطاوع، يقول سيبويه: "هذا باب ما طاوع الذي فِعْلُه على فَعَل، وهو يكون انفعل وافتعل، وذلك قولك: كسرتُهُ فانكسر، وحطَمتُهُ فانحطم، وحَسَرْتُه فانحسر، وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى، وغممتُه فاغتّم وانْغَمَّ عربية... وصرفته فانصرف، وقطعته فانقطع"[١٣٧].

ومن ثَمّ فإنّ بناء انفعل وافتعل يجوز بناؤه من المتعدي وغير المتعدي، ويصبح مطاوعاً غير متعدٍّ أو متعدياً.

٢-اقْوَوَّلَ، من قال: افْعَوْعَل:

ذكر ابن جني: "قال أبو علي: ولسيبويه أن يقول: إنَّ الوسطى زائدة، وليست من الكلمة، فلم يعتد بها، وهذا يجب معه أو يجوز ألا يهمز (فَوْعَلٌ) من (وَعَدَ) ونحوه، وأن (وَوْعَدٌ) يقال: (وَوْعَدٌ) لأن الواو الثانية زائدة ليست من الكلمة وهذا لا يجيزه أحد"[١٣٨].

وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة بقوله: "وتقول في: افْعَوْعَلْتُ من سِرْتُ: اسْيَيّرت؛ تقلب الواو ياء لأنها ساكنة بعدها ياء. فإذا قلت: فُعِلْتُ؛ أي بنيت هذا للمفعول – قلت: اسْيُوِيْرِتُ؛ لأنه هذه الواو قد تقع وليست بعدها ياء"[١٣٩]. وقال – أيضاً –: "وأمَّا (افْعَوْعَلْتُ) من (قُلْتُ) بمنزلة افْعَوْعَلْتُ من سِرْتُ في فَعَل، وأُتمّت افْعَوْعَلْتُ منها كما يتم فاعلت وتفاعلت... وذلك قولك في افعوعلت: اقووّلت"[١٤٠].

فسيبويه يرى أن في بناء افعوعلت من قلت ثلاثة واوات قد اجتمعت لإتمامه. أمَّا أبو بكر السراج فقد جعل واو (افعوعل) زائدة عندما تكرر العين فتكون بينهما زائدة، وقد ذهب مذهب الأخفش في قلب الواو الأخيرة ياء

([١٣٥]) السابق، ٧٥/١.
([١٣٦]) التكملة، ص ٥١٨-٥١٩.
([١٣٧]) الكتاب، ٦٥/٤.
([١٣٨]) المنصف، ٢٤٤/٢.
([١٣٩]) الكتاب، ٣٧٣/٤.
([١٤٠]) السابق، ٣٧٤/٤-٣٧٥.

وكذلك التالية لها، فتصبحا معاً ياء واحدة مشددة. يقول ابن السراج: "تقول في مثل اغْدَوْدَن من قلت: اقْوَوَّل، تكرر العين وهي واو، وتجعل واو افعوعل الزائدة بينهما وهي ساكنة فتدغمها في الواو التي بعدها. وكان أبو الحسن الأخفش يقول: اقْوَيَّلَ، فيقلب الواو الأخيرة ياء، ثم يقلب لها الواو التي تليها؛ لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة، ويقول: أكره الجمع بين ثلاث واواتٍ، وإذا قلت:(فُعِلَ) من هذا قلت: (ابْيُوِيعَ و اُقْوُوِّل) فلم تدغم، لأن الواو مدَّةٌ فهي بمنزلة الألف، ويقول أبو الحسن: (اقووول) فلا يقلب، ويقول: صارت الوسطى مدة بمنزلة الألف فلا يلزمه من تغيير ذلك، ويشبه ذلك بـ (فُوعِلَ) مِنْ وعَدَ، إذ قال فيها: وُوعِدَ، فلا يلزمه الهمز، كما يلزمه الهمز إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة؛ لأن الثانية مدّة"(١٤١).

فأبو علي يرى أن واو (افْعَوْعل) التي بين العين والعين زائدة؛ لأنها ليست من الكلمة، ومن ثَمَّ لا يُعَتَدُّ بها، وهو ما ذهب إليه أبو بكر السراج. أمَّا ابن جني فقد أيَّد مذهب الأخفش، فتقلب الواو الأخيرة لضعفها ياء، وتقلب الواو التي قبلها لسكونها قبل ياء وإدغام الياء بالياء، فيكون البناء (اقويَّل)، ولا يؤيد رأي سيبويه ولا رأي أبي علي في جعل الواو الوسط من البناء وإدغامها مع ما بعدها فيكون هذا البناء (اقْوَوَّل).

خامساً: في أبنية جمع التكسير

جموع التكسير نوعان؛ جموع قلة، وجموع كثرة، ولكل منهما أبنية خاصة به. ومن المسائل التي اختلف فيها ابن جني مع أبي علي الفارسي:

بناء أفعال من (باز) أي: (أبواز) :

ذكر ابن جني كلمة (باز) وذكر أنَّ أبا علي جمعها على أبواز جمع قلة، وبيزان جمع كثرة، فقال: "أخبرني أبو علي أنه يقال: باز وجمعه بواز وبزاة وبأز، وثلاثة أبواز، فإذا كثرت فهي: البيزان"(١٤٢).

فإذا كان جمع قلة فيأتي على وزن (أَفْعَال)، فتجمع باز على أبواز، وإذا كان جمع كثرة فيأتي على بناء فِعْلاَن؛ أي: بيزان، ويأتي – أيضاً – على بناء (فُعَلة) أصلها: بزوة، مثل غزاة التي أصلها: غَزَوَة. أمَّا همزة بأز فجاءت نتيجة الفتحة قبل الألف لمّا جاورتها قلبت الألف إلى همزة، نحو: الضألين، وجأن، وفي هذا جُمِعَ جَمْع كثرة، نحو: بئزان بزنة (فعلان). مثل: رَأل ورئلان، فهو باز: بأز كما همزوا ضالين: ضألين.

قال ابن جني: "فإن قلب، فقد حكى جمعه بئزان بالهمز، فصارت لذلك كَرَأل

(١٤١) ابن السرّاج: الأصول في النحو، ٣/٣٦٦-٣٦٧.

(١٤٢) ابن جني، ابو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المذكر والمؤنث، ص ٥٨، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار البيان، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

ورِئلان، فما أنكرت أن يكون ذلك لغة في الباز لا على البدل الذي رُمته؟ قيل: هذا وجهٌ يذهب إلى مثله لكن لم نسمع الهمز في هذا الحرف أصلاً إلا في هذه الحكاية، والواو فيه هي الشائعة المستفيضة. حدثنا أبو علي، قال: قال أبو سعيد الحسن بن الحسين – يعني السكري – يقال: بأز، وثلاثة أبواز، فإذا كثرت فهي بيزان. وقالوا: باز وبواز، بزاة، فباز وبزاة كغاز وغزاة، وهو مقلوب الأصل الأول، وأنشدنا لذي الرمة:

كأنَّ على أنيابه كلَّ سُدْفَةٍ

صياحَ البوازي من صريفِ اللوائكِ"(١٤٣)

سادساً: بناء (إفْعَل) لا يأتي صفة في الكلام

ذكر ابن جني: "وحكى أبو عبيدة: (القَهْوباة) وقال سيبويه: ليس في الكلام: فَعَوْلى. وقد يمكن أن يحتج له، فيقال: قد يأتي مع الهاء ما لولا هي لما أتى، نحو: تَرْقُوة، وحِذْرِية. وأنشد ابن الأعرابي:

إن تكُ ذا بزٍّ فإنَّ بزّي

سابغةٌ فوق وَأْي إوَزِّ

قال أبو علي: لا يكون إوزّ من لفظ الوزّ، لأنه قد قال – أي سيبويه – ليس في الكلام إفْعَل صفة، وقد يمكن – عندي – أن يكون وُصِفَ به لتضمنه معنى الشدة؛ كقوله:

لرحتَ وأنت غِربالُ الإهاب

ويجوز – أيضاً – أن يكون كقولك: مررت بقائمٍ رجلٍ"(١٤٤).

فابن جني يجوز عنده أن يكون (إفْعَل) صفة، ويجوز أن يكون بدلاً لا صفة، نحو: مررت بقائمٍ رجلٍ.

سابعاً: همزة (وراء)

ذكر ابن جني: "ومن البدل الجاري مجرى الزائد – عندي لا عند أبي علي – همزة وراء، وجب أن تكون مبدلة من حرف علة؛ لقولهم: تواريت عنك؛ إلاَّ أنَّ اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة في (ضَهْيأَة)؛ فكما أنك لو حقرت ضَهْيأة لقلت: ضُهَيِّئة، فأقررت الهمزة. فكذلك قالوا في تحقير (وراء): وُرَيِّئة، ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها: وُرَيَّة، كما قالوا في صلاءة: صُلَيّة. فهذا ما أراه أنا وأعتقده في (وراء) هذه"(١٤٥).

ويذكر – أيضاً – "وأمَّا أبو علي – رحمه الله – فذهب إلى أنَّ لامها في الأصل همزة، وأنها من تركيب (ورأ) وأنها ليست من تركيب (ورى)، واستدل على ذلك بثبات الهمزة في التحقير ... وهذا – لعمري – وجه من القول، إلاَّ أنك تدع معه الظاهر والقياس معاً"(١٤٦).

فقول أبي علي مخالف للقياس من جهة وظاهر القول في همزة (وراء) من جهة

(١٤٣) المحتسب، ٤٨/١.

(١٤٤) الخصائص، ٢١٧/٣.

(١٤٥) السابق، ٢٧٨/٣.

(١٤٦) الخصائص، ٢٧٨/٣.

ثانية. وقد زاد ابن جني الأمر وضوحاً وبيّن خطأ ما ذهب إليه أبو علي، فقال: "أمَّا الظاهر فلأنها في معنى (تواريت)، وهذه اللام حرف علة لا همزة، وأن تكون ياء واجب؛ لكون الفاء واواً. وأمَّا القياس، فما قدمناه من تشبيه البدل بالزائد"(١٤٧).

المبحث الثالث: القضايا النحوية المختلف فيها بين ابن جني والفارسي

اختلف ابن جني مع أبي علي الفارسي في مجموعة من القضايا النحوية، ويمكن العرض لها على النحو التالي:

أولاً: التنوين عوضاً عن الياء في: جوارٍ وغواشٍ

يوجد في العربية نوع من التنوين يسمى بتنوين العوض، ويُقَسِّمه النحاة أقساماً، من هذه الأقسام: العوض عن حرف، ومن ذلك التنوين اللاحق لكلمات، مثل: جوارٍ وغواشٍ في حالتي الرفع والجر. وقد اختلف النحاة في هذا التنوين، قال ابن جني: "فأمَّا جوارٍ وغواشٍ ونحوهما، فللسائل أن يقول: لِمَ صُرِفَ هذا الوزن وبَعْدَ ألفه حرفان؛ الراء والياء، والشين والياء؟ وقد قال أبو إسحاق في هذا ما أذكره لك: وهو أنه ذهب إلى أن التنوين إنما دخل في هذا الوزن؛ لأنه عِوضٌ من ذهاب حركة الياء"(١٤٨).

وقد ذكر ابن جني إنكار الفارسي لقول أبي إسحاق، فقال: "وأنكر أبو علي هذا القول على أبي إسحاق، وقال: ليس التنوين عوضاً من حركة الياء... لأنه لو كان كذلك لوجب أن يعوض التنوين من حركة الياء في (يرمي) ألا ترى أنَّ أصله: (يَرْمِيُ) بوزن: يَضْرِبُ، فلما لم نرهم عوضوا من حركة هذه الياء، كذلك لا يجوز التنوين في (جوارٍ) عوضاً من ذهاب حركة الياء"(١٤٩).

وقد سبق سيبويه أبا علي في القول بهذا الرأي نقلاً عن الخليل بعد أن سأله عن (جوارٍ) بقوله: "قلت: فإنْ جعلته اسم امرأة؟ قال: اصرفها؛ لأن هذا التنوين جُعِل عِوَضاً، فيثبت إذا كان عِوَضاً كما ثَبُتت التنوينة في أذرعات إذ صارت كنون مسلمين"(١٥٠).

أمَّا المبرد، فقد ذهب إلى انصراف جواري أُنْقِصَت من باب: ضوراب، ولو سميت بالمنقوص، مثل: قاضٍ اسم امرأة، فإنها تصرف في الرفع والخفض؛ لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه (١٥١).

وقد وافق ابن جني أبا إسحاق والمبرد الرأي، فذكر أن التنوين عوض عن الحركة، فقال: "ألا ترى أنَّ الحركة لما ثبتت في موضع النصب في قولك: رأيت جواري، لم يُجَأْ بالتنوين، لأنه إنما كان يَجِيءُ عوضاً من

(١٤٧) السابق، ٣/٢٧٨-٢٧٩.
(١٤٨) المنصف، ٢/٧٠.
(١٤٩) السابق، ٢/٧٠-٧١.
(١٥٠) الكتاب، ٣/٣١٠.
(١٥١) ينظر: المقتضب، ١/١٤٣.

الحركة، فإذا كانت الحركة ثابتة لم يلزم أنَّ يعوض منها شيء"[١٥٢].

وقد ذكر السيرافي أنَّ المبرد يخالف سيبويه في حذف الاسم المنقوص، نحو: جواري؛ لأن التنوين عوض عن الحركة لا عن الياء المحذوفة. قال السيرافي: "مذهب المبرد في هذا التنوين أنه عوض من الحركة؛ لأن الأصل عنده تقدم الحذف على الإعلال، وأمَّا قول سيبويه، فالذي ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضاً من الياء، فإنْ قال قائل: وكيف يجعل التنوين عوضاً من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين؟ قيل له: تقدير هذا: إنَّ أصل غواشٍ: غواشي، ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ثم تحذف ضمه الياء مثلاً استثقالاً، فيجتمع الساكنان فتحذف الياء ثم يحذف التنوين لمنع الصرف؛ لأن الياء منوية، ثم يعوض من الياء المحذوفة تنوين غير تنوين الصرف"[١٥٣].

فالتنوين عند سيبويه أدخل عوضاً عن الياء. أمَّا المبرد فذهب إلى أن التنوين يدخل عوضاً عن الحركة؛ لأنَّ (جوارٍ) في الأصل: (جواريُ) فحذفت الحركة لثقلها على الياء، ثم حذفت الياء؛ لأنها ساكنة والتنوين ساكن، وبهذا جاء التنوين عوضاً عن حركة الياء لا عن الياء نفسها [١٥٤].

وقد انتصر ابن جني لرأي أبي إسحاق الزجاج، وردَّ على شيخه بقوله: "فإنْ انتصر منتصرٌ لأبي إسحاق، فقال: إلزام أبي علي إياه لا يلزمه؛ لأنَّ له أن يقول: إنَّ جوارٍ ونحوه اسم، والتنوين بابه الأسماء، ويرمي ويغزو فعل، والتنوين لا مدخل له في الفعل، فلذلك لم يلزم أن يعوض من حركة ياء (يرمي)، ونحوها"[١٥٥].

إن ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه أبو علي الفارسي من أن التنوين في (جوارٍ، وغواشٍ) عوض عن حرف محذوف في حالتي الرفع والجر هو أرجح الآراء، أمَّا ما ذكره أبو علي محتجاً به على الزجاج، فهو احتجاج ضعيفٌ ردَّه ابن جني على أستاذه وضَعّفَ رأيه فيه؛ إذ التنوين عوض عن الحرف وحركته معاً؛ لأن الحركة تأتي تابعة للحرف، فلما حذف الحرف وحذفت الحركة استثقالاً جيء بالتنوين ليعوض عنهما معاً.

ثانياً: فتح نون المثنى

الغالب في استعمال نون المثنى أن ترد في اللغة مكسورة، في حين أن نون جمع المذكر السالم تكون مفتوحة في الاستعمال اللغوي. غير أنَّ ابن جني أورد نصاً يستشهد

([١٥٢]) المنصف، ٢/٧٠.

([١٥٣]) الكتاب (هامش)، ٣/٣٠٩.

([١٥٤]) السابق، هامش، ٣/٣١٠.

([١٥٥]) المنصف، ٢/٧١.

فيه ببيت شعري وردت فيه نون المثنى مفتوحة، يقول: "وفتحها بعضهم في موضع الرفع (هكذا في المصدر، والصواب: النصب)، قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد:

أعرفُ منْها الأنفَ والعينانَا

ومنخريْن أَشْبَها ظبيانا"(١٥٦)

وقد عدَّ النحاة هذا الشاهد من باب الشاذ والنادر في ضوء القواعد اللغوية، ويرى ابن عقيل أنه مصنوع لا يُحْتج به (١٥٧). وقد خطأ اللغويون كل من قال بشذوذ البيت؛ لأن راويه – عندهم – ثقة وسيبويه دائم الذكر له واصفاً إياه بالثقة، فيقول: حدثني الثقة، وأخبرني الثقة، ويقصد بالثقة أبا زيد الأنصاري. وقد روى أبوزيد (ومنخران) بالكسر "وأنشدني المُفَضَّل لرجل من بني ضبَّة هلك من أكثر من مائة سنة:

إنَّ لِسُعْدَي عندنا ديوانَا

يُخْزِي فُلاناً وابْنَه فلانا

كانت عجوزاً عَمِرتْ زمَانا

وهي ترى تسِيئَهِا إحسانا

أَعْرِفُ منها الأنف والعينانا

ومنخرانِ أَشْبهَا ظَبْيَانا

ظبيانُ: اسم رجل، أراد منخري ظبيان"(١٥٨).

ثالثاً: اعتراض الجملة الاسمية بين اسم إنَّ وخبرها:

اختلف النحاة في اعتراض المبتدأ والخبر ٠الجملة الاسمية) بين اسم إنَّ وخبرها. وقد ذكر ابن جني المسألة، فقال: "وسألتُ أباعلي عن قول كُثيِّر:

وإني وتَهْيامي بِعَزَّةَ بعدما

تَخَلّيْتُ مما بيننا وتَخَلَّتِ

فقلت له: ما موضع (تهيامي) من الإعراب؟ فأفتى بأنه مرفوع بالابتداء، وخبره: بعزة... وجعل الجملة التي هي (تهيامي بعزة) اعتراضاً بين اسم إنَّ وخبرها؛ لأن فيها ضرباً من التشديد للكلام، كما تقول: إنَّك – فاعلم – رجلٌ سوءٌ، وإنه – والحقّ أقولُ – جميلُ المذهب. وهذا الفصل والاعتراض الجاري مجرى التوكيد كثير في الكلام، وإذا جاز الاعتراض بين الفعل والفاعل في نحو ما أنشدناه أبو علي من قوله:

وقد أدركتني – والحوادث جَمَّة–

أَسِنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عزل

كان الاعتراض بين اسم (إنَّ) وخبرها أسوغ"(١٥٩).

---

(١٥٦) سر صناعة الإعراب، ٤٨٩/٢.

(١٥٧) ينظر: شرح ابن عقيل، ٧٢/١.

(١٥٨) أبو سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، ص ١٥، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

فالفصل بين اسم إنَّ وخبرها بجملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر يقع في العربية، بل إنه يجوز في العربية الفصل بين المبتدأ والخبر، وقد: "زعم الخليل – رحمه الله – أنه يقول: إنه – المسكين – أحمقُ، على الإضمار الذي جاز في مررت، كأنه قال: إنه – هو المسكين – أحمقُ. وهو ضعيفٌ، وجاز أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر؛ لأنَّ فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى: إنَّا . تميماً . ذاهبون"[١٦٠]. رغم أنَّ (تميماً) نصب على معنى الاختصاص جوازاً، وهو اعتراض بين (إنَّ) و(اسمها). وكذلك: المسكين، رُفِع على معنى: الترحم، لكنه اعتراض بين الاسم والخبر. فالاعتراض في العربية بين المبتدأ والخبر وارد، وواردٌ – كذلك – بين اسم إنَّ وخبرها، كما أنه لا يؤثر على بناء الجملة ولا على الموقع الإعرابي للمبتدأ والخبر، وإنما يأتي للتسديد في اللغة. وهو كثير في لغة القرآن الكريم.

قال ابن جني: "والاعتراض للتسديد، قد جاء بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة، وغير ذلك، مجيئاً كثيراً في القرآن، وفصيح الكلام... والاعتراض في هذه اللغة كثير وحسن"[١٦١].

فابن جني وافق أستاذه في القول بورود الاعتراض في العربية بين المبتدأ والخبر وبين اسم إنَّ وخبرها، وبين الفعل والفاعل، وبين الموصول والصلة، وأشار إلى كثرة وروده في لغة القرآن، وزاد على ذلك باستحسانه إياه.

وقد ذكر ابن جني بيت كثير – السابق – وعَّلق عليه بقوله: "وقد يحتمل بيت كثير – أيضاً – تأويلاً آخر غير ما ذهب إليه أبو علي، وهو أن يكون (تهيامي) في موضع جر على أنه أقسم به كقولك: إني – وحبِّك – لضنين بك. وعرضتُ على أبي علي هذا الجواب فقبله"[١٦٢].

فجعل لكملة (تهيامي) وجهاً إعرابياً آخر هو: أنها تكون في موضع جر بدلالة القسم بها، وقد أقرّه أبو علي على ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن الاعتراض يبقي هو الأولى في تأويل إعراب كلمة (تهيامي) في بيت كثير. وهذا أمرُ واردٌ في اللغة ومستعمل بكثرة في لغة القرآن، ويمكن اعتبار الأوجه الإعرابية الأخر من باب التوسع في استعمال اللغة.

رابعاً: حذف خبر (إنَّ) و (أنَّ) والخلاف بين البصريين والكوفيين

(١٥٩) سر صناعة الإعراب، ١٣٩/١، وينظر الخصائص، ٣٣١/١.

(١٦٠) الكتاب، ٧٦/٢.

(١٦١) الخصائص، ٣٣١/١.

(١٦٢) السابق، نفسه.

ذكر ابن جني أنَّ خبر (إنَّ) يحذف مع النكرة خاصة، وساق على ذلك شاهداً من أشعار الأعشى، يقول فيه:

إنَّ محلاً وإنَّ مُرْتَحَلا

وإنَّ في السَّفْر إذا مَضَوْا مهلا

أي: إنَّ لنا محلاً وإنَّ لنا مرتحلا. وأصحابنا يجيزون حذف خبر (إنَّ) مع المعرفة. ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم إنَّ الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إن زيداً؛ وإنَّ عمراً؛ أي: إنَّ لنا زيداً، وإنَّ لنا عمراً. والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة، فأمَّا احتجاج أبي العباس عليهم بقوله:

خَلا أنَّ حيًّا من قريش تَفَضّلوا

على النَّاسِ أو أنَّ الأكارمَ نَهْشَلا

أي: أو أنَّ الأكارم نهشلا تفضلوا. قال أبو علي: وهذا لا يلزمهم؛ لأنَّ لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع إنَّ المكسورة؛ فأمَّا مع أنَّ المفتوحة فلن نمنعه. قال: ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أنَّ المكسورة حُذِف خبرُ نقيضها، وهو قولهم: لا بأس، ولا شك؛ أي: عليك، وفيه. فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضاً"[١٦٣].

وقد أشار ابن جني إلى اختلاف النحاة من بصريين وكوفيين في مسألة حذف خبر إنَّ، وقد اشترط الكوفيون لحذف خبر (إنَّ) أن تكون مع النكرة. وما ذكره ابن جني من رأي للفارسي يبدو أنه ترجيح من أبي علي لرأي الكوفيين، فهو يريد أن يقول لهم أن يحتجوا بأن حذف خبر المعرفة مُنع مع إنَّ المكسورة، ولا يمنع مع (أنَّ) المفتوحة، وحجتهم في ذلك أنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة يمكن حذف خبرها كما حذف خبر (لا) النقيضة لها التي تختص بالنكرات، نحو: لا شك، ولا بأس، ولهذا يمكن حذف الخبر مع إنَّ المكسورة إذا كان الاسم نكرة كما جاز حذفه مع (لا).

وأما ما ذكره ابن جني فهو منقول عن سيبويه الذي أكَّدَ على إضمار خبر (إنَّ) وليت مع النكرة والمعرفة، فقال: "وتقول: إنَّ غيرها إبلاً وشاء، كأنه قال: إنَّ لنا غيرها إبلاً وشاءً، أو عندنا غيرها إبلاً وشاءً. فالذي تضمر هذا النحو وما أشبهه. وانتصب الإبل والشاعر كانتصاب فارس إذا قلت: ما في الناس مثله فارساً. ومثل ذلك قول الشاعر:

ياليت أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

فهذا كقوله: ألا ماءَ بارداً، كأنه قال: ألا ماء لنا بارداً، وكأنه قال: ياليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: ياليت أيام الصبا أقبلت رواجع. وتقول: إنَّ قريباً منك زيداً، إذا جعلت قريباً منك موضعه. وإذا جعلت الأول هو

([١٦٣]) الخصائص،٢/٣٧٣-٣٧٤.

الآخر قلت: إنَّ قريباً منك زيدَ، وتقول: إنَّ قريباً منك زيدٌ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إنَّ زيداً قريبٌ منك أو بعيدٌ منك؛ لأنه اجتمع معرفة ونكرة. وقال امرؤ القيس:

وإنَّ شفاءَ عَبَرةٌ مُهْراقَةٌ

فهلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

فهذا أحسن لأنهما نكرة"(١٦٤).

وهذا يعني أن سيبويه يذهب إلى حذف خبر إنَّ، إنْ كان اسمها نكرة أو إنْ كان معرفة، والأحسن إذا كان الاثنان نكرتين. وقد نقل السيرافي عن الفراء أنه ذهب إلى حذف خبر إنَّ إذا كررت، قال السيرافي: "قوله: إنَّ زيداً وإن عمراً...إلخ، قال الفراء: إنما تحذف مثل هذا إذا كُرِّرَتْ إنَّ؛ ليعرف أن أحدهما مخالفٌ للآخر عند من يظنهُ غير مخالف. ويحكى أنَّ أعرابياً قيل له: الزبابة الفأرة، فقال: إنَّ الزبابة وإنَّ الفأرة، وتقديره: إنَّ الزبابةَ زبابةٌ وإنَّ الفأرةَ فأرةٌ، أي: إنَّ هذه مخالفة لهذه، وخالفه غيره في اشتراط التكرار"(١٦٥). وهنا يبدو الخلاف قائماً بين سيبويه والفراء، فسيبويه يرى حذف الخبر إنْ كان اسم إنَّ نكرة أو معرفة والأفضل عنده أن يكون الاسمان نكرتين، في حين يذهب الفراء إلى أنَّ تكرار إنَّ يجيز حذف الخبر وذلك لمعرفة أن الأول يخالف الثاني. وقد ذهب ابن جني مذهب سيبويه وخالف مذهب أبي علي الفارسي.

خامساً: حذف الواو العاطفة

قد تحذف الواو العاطفة بين الكلمات في نحو قولنا: أكلت لحماً سمكاً تمراً. وقد ذكر ابن جني هذا الحذف وضَعَّفَه، وعَدَّه من باب الشذوذ. قال ابن جني: "حدثنا أبو علي، قال: حكى أبو عثمان: أكلت لحماً سمكاً، تمراً. يريد لحماً وسمكاً وتمراً، وقال:

ماليَ لا أبكي على عِلاَّتي

صبائحي غَبائقي قَيْلاتي

أراد: وغبائقي وقيلاتي، فحذف حرف العطف"(١٦٦).

وهذا الحذف يُعَدُّ من باب الشذوذ، وما نقله أبو علي عن المازني هو حكاية أبي زيد، وهذا مثل ما أنشده أبو الحسن الأخفش، وما نقله محمد بن يزيد المبرد عن المازني وعن أبي زيد، قول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مِمَّا

يثبتُ الودَّ في فؤادِ الكريم

أي: كيف أصبحت، وكيف أمسيت، فحذف الواو للضرورة (١٦٧).

وقد ذكر ابن هشام أنَّ هذا الحذف بابه الشعر، ولا يُعدُّ – عنده – من باب حذف حرف الواو، وإنما يعدُّ من باب بدل الإضراب،

(١٦٤) الكتاب، ٢/١٤١-١٤٢-١٤٣.

(١٦٥) حاشية الكتاب (بولاق)، ١/٢٨٤.

(١٦٦) سر صناعة الإعراب، ٢/٦٣٥.

(١٦٧) ينظر: الخصائص، ١/٢٩٠-٢٩١.

أو على إضمار (أو). قال ابن هشام: "حذف حرف العطف بابه الشعر، كقول الحطيئة:

إنَّ امرأً رهُطهُ بالشام، منزلُهُ
برمْلِ يبرين جاراً شدَّ ما اغتربا

أي: ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا. ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة. وحكى أبو زيد: أكلت خبزاً لحماً تمراً، فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب. وحكى أبو الحسن: أعطه درهماً درهمين ثلاثة. وخرّج على إضمار (أو)، ويحتمل البدل المذكور"[١٦٨].

وقد ذكر ابن جني أن هذا الحذف شاذ في العربية؛ لأن حرف العطف يكون عوضاً عن العامل، فحذفه كأنه حذف العامل عن الجملة، وهذا الأمر يؤدي – من وجهة نظره – إلى خلل في التركيب وضعف في القياس. قال ابن جني: "هذا عندنا ضعيف في القياس، معدوم في الاستعمال، ووجه ضعفه أنَّ حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أنه قد أقيم مقام العامل، ألا ترى أنَّ قولك: قام زيدٌ وعمرو، أصله: قام زيدٌ وقام عمرو، فحذفت (قام) الثانية وبقيت الواو كأنها عوض منها، فإذا ذهبت تحذف الواو الثانية عن الفعل تجاوزت حدَّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رفض ذلك... وشيء آخر، وهو أنك لو حذفت حرف العطف لتجاوزت قبح الإجحاف إلى كلفة الإشكال، وذلك أنك لو حذفت الواو في نحو قولك: ضربت زيداً وأبا عمرو، فقلت: ضربت زيداً أبا عمرو، لأوهمت أنَّ زيداً هو أبو عمرو، ولم تعلم مِنْ هذا أنَّ (زيداً) غير (أبي عمرو) فلما اجتمع إلى الإجحافِ الإشكالُ قَبحُ الحذفُ جداً"[١٦٩].

أمَّا البيت الشعري الذي حدّث به أبو علي حكاية عن أبي عثمان فقدْ خَرَّجه ابن جني تخريجاً آخر؛ إذ جوَّز أن يكون (صبائحي، وغبائقي، وقيلاتي) بدلاً من(علاتي)، والمعنى – عنده – كيف لا أبكي على علاتي التي هي صحائبي وهي غبائقي وهي قيلاتي، فيكون هذا من بدل الكل [١٧٠].

والرأي في هذه المسألة أنه لا يجوز حذف حرف العطف إنْ كان في حذفه إشكال وإجحاف، فإذا لم يوجد إشكال وإجحاف جاز حذفه للضرورة. ومن ثَمَّ فإنَّ الباحث يميل إلى رأي ابن جني؛ لأن حذف حرف العطف ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، ووجه ضعفه أنَّ حرف العطف فيه ضرب من

([١٦٨]) ابن هشام: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب، ص ٨٣١، تحقيق: د. مازن المبارك ود. محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت.

([١٦٩]) سر صناعة الإعراب، ٦٣٥/٢-٦٣٦.

([١٧٠]) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٦٣٥/٢-٦٣٦.

الاختصار؛ لأنه قام مقام العامل، فإذا حُذِفَت الواو فكأنما حُذِفَ العامل.

ساساً: إثبات ألف المضارع المجزوم أو حذفها في الشعر

الأصل أن تحذف ألف المضارع المجزوم في الشعر أو في النثر، لأن حذف الألف علامة جزم للفعل المضارع. غير أنَّ ابن جني نقل عن بعض العرب إثباتهم ألف المضارع المجزوم في الشعر من باب الضرورة. قال ابن جني: "وأنشدنا أبو علي قال: أنشدنا أبو زيد:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطِلّقِ

ولا ترضاها ولا تَمَلّقِ

فأثبت الألف في موضع الجزم تشبيهاً بالياء في (يأتيك) على أنَّ بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف: ولا ترضها ولا تملّق"[١٧١].

وهذا الذي ساقه ابن جني غير جائز عند أبي علي وغير مستقيم أن تقدر في (ترضاها) ما قُدِّر في (يأتيك). قال أبو علي: "فترضاها، لا يستقيم أن تقدر فيه ما قدرت في: ألم يأتيك، إلاَّ أنَّ الألف شبيهة بالياء فأجريته مجراها، وكذلك قوله: كأن لم ترى. وبعض البغداديين يذهب في ذلك على ما حكي أنه حذف لام الفعل للجزم وأنَّ هذه الألف هي المبدلة من الهمزة، وليس هذا بالواسع، على أنّ سيبويه قد حكى المراة والكماة، فقياس هذا قياسٌ لم تره في قول القائل"[١٧٢]. فقلب الهمزة ألفاً في هذا القول – عند أبي عليٍّ – أمر لا يُتَّسَعُ فيه عند العرب ولا يُذْهَبُ إليه، وإنما يُذْهَبُ إلى أنَّ الألف تشبه الياء، فكما أنَّ الياء بقيت في (يأتيك) فالألف يمكن أن تبقى في (ترضاها). كما أنّ الإبدال بين الهمزة والألف من باب القلة.

وأرى أن بقاء الألف هنا من باب الضرورة الشعرية، ولعلَّ الشاعرَ كَرِهَ الزحاف، وقد أشار ابن جني إلى ذلك، فقال: "فأثبت الألف في (ترضاها) في موضع الجزم، ولو قال: ولا ترضها، ولا تملّق، لم ينكسر الشعر؛ لأنه كان يصير موضع مُسْتَفْعِلنُ: مَفاعلن، وهو جائز، ولكنه كره الزّحاف، وقد رُوِيَ أيضاً: ولا ترضّها، مزاحفاً، وهذا خلاف مذهب الجُفاة من العرب. ومذهبهم أقوى عندي من هذا؛ لأنَّ زحاف البيتِ أسهلُ من احتمال ما لا يجوز مثله إلاَّ في الشعر"[١٧٣].

سابعاً: حذف لام الأمر وتقديرها في ضرورة الشعر

يجوز في ضرورة الشعر أن نحذف لام الأمر الجازمة قياساً على جواز حذف حرف الجر في الضرورة الشعرية كذلك. قال

([١٧١]) السابق، ١/٧٨-٧٩.

([١٧٢]) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص: ١٦٥.

([١٧٣]) المنصف، ٢/٧٨.

ابـن جنـي: "واعلـم أنَّ هـذه الـلام الجازمـة لا تضـمر إلا فـي ضـرورة الشـعر، كمـا أنَّ حـرفَ الجـرِّ لا يحـذف إلا فـي الضـرورة. قـرأت علـى أبي علي، قال: أنشد أبو زيد:

فتُضْحي صريعاً ما تجيبُ لِدعوةٍ

ولا تُسْمِع الداعي ويُسْمَعك من دعا

أي: وليُسْمِعْك"(١٧٤).

فالضـرورة الشـعرية هـي التـي دفعـت الشاعر إلـى حـذف هذه الـلام، وهـي وإنْ كانـت محذوفـة فـي اللفظ إلا أنهـا عاملـة فـي المعنـى فهي منوية ومقدّرة، وتعمل وهي مضمرة تشبيها لها بـ (أَنْ). قـال سيبويه: "واعلـم أنَّ هذه الـلام قـد يجـوز حـذفها فـي الشـعر وتعمـل مضـمرة، كـأنهم شـبهوها بـأنْ إذا أعملوهـا مضـمرة، وقـال الشاعر:

محمدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ

إذا ما خِفْت من شيءٍ تَبالا

وإنما أراد: لِتَفْدِ، وقال مُتَمِّم بن نويرة:

على مثل أصحابِ البعوضةِ فاخمُشي

لكِ الويلُ حُرَّ الوجْه أو يبكِ من بَكى

أراد: لبيكِ"(١٧٥).

وقد ذكر أبو علي أن البيت الشعري: ... ويسمعك من دعا، لم يجزه أحد، غير أنه يجـوز – عنـده – أن نقـدر حـذف الـلام فيـه، وحجته في ذلك أنَّ أبا زيد كان يريد: مَنْ دعا يُسْـمعْك أي: يُعِـدُّه جـواب الشـرط، وهـذا لا يسوّغه بقوله: "ولو جاز لجاز: آتِ من يأتيني، والوجه في هذا أن تقدر حذف اللام كقولـه: ... أو يبكِ مَنْ بكـى، وكـان هذا أيضـاً فـي المعنـى أقرب مما ذكره"(١٧٦).

وقد قبّح الأخفش هذا الرأي وتبعه ابن جنـي، وجعلـه الأخفش مـن بـاب مجـيء اللفظ مخالفاً للمعنـى، وعَدَّ ذلك فـي بـاب المجازاة أو جواب الأمر، فقال: "وقال:﴿ **قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ** ﴾(الجاثيـة ١٤)، وقـال:﴿ **وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾(الإسراء ٥٣)، فأجراه على اللفظ حتى صـار جواباً للأمر. وقد زعم قوم أنَّ هذا إنما هو على "فليغفروا" و "قل لعبادي فليقولوا" وهذا لا يضمر كله يعني الفاء واللام. ولو جاز هذا جاز قول الرجل: يَقُمْ زيد، وهو يريد: ليقُمْ زيد: وهذه الكلمـة أيضـاً أمثل؛ لأنك لم تضمر فيها الفاء مـع الـلام. وقد زعموا أنَّ الـلام قد جاءت مضمرة، قال الشاعر:

محمدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ

إذا ما خِفْت من شيءٍ تَبالا

يريد: لتفدِ، وهذا قبيح. وقال: اتق الله امرؤ فعل كذا وكذا، ومعناه: ليتق الله، فاللفظ

(١٧٤) سر صناعة الإعراب، ٣٩٠/١.

(١٧٥) الكتاب، ٨/٣-٩.

(١٧٦) المسـائل المشـكلة المعروفـة بالبغـداديات، ص ٤٦٩، دراسـة وتحقيـق: صـلاح الـدين عبـد اللـه، إحيـاء التـراث الإسـلامي، ومطبعـة العـالي، بغداد، ١٩٨٣.

يجـيء كثيـراً مخالفـاً للمعنـى، وهـذا يـدل عليه"[١٧٧].

وقـد اتفـق ابـن جنـي مـع الأخفـش واختلف مع أبي علي الفارسي، وجعله من باب الشاذ الذي لا يقاس عليه.

والرأي في هذه المسألة أنه يجوز أن تقدر الـلام مـع الفعـل المضـارع فـي الشـواهد السابقة من باب الضرورة الشعرية، ولا يعد هذا الأمر قياساً يؤخذ به في كل شيء، ولذا فإنه يُعَـدُّ مـن بـاب الشـاذ الـذي لا يقـاس عليـه ويقتصر استعماله في باب الضرورة الشعرية.

ثامناً: تركيب (هَلُمَّ):

اختلـف النحـاة فـي تركيـب اسم الفعـل (هَلُمَّ)، قال ابن جني: "وقال الفراء: أصلها (هل) زَجْرٌ وحثٌّ دخلت على أُمَّ، كأنها كانت (هلْ أُمَّ)؛ أي أجل وأقصد، وأنكر أبو علي عليه ذلك، وقال لا مـدخل هنـا لاسـتفهام"[١٧٨] وإنكـار أبـي علـي لرأي الفراء السابق – في تركيب (هلم) فيه موافقة ضمنية منه لرأي الخليل وسيبويه في تركيبها، فقد ذهب الخليل وتبعه سيبويه إلى أنه لا وجود لـ (هل) الاستفهامية ولا مدخل للاستفهام في تركيب (هلم). ووافقهم أبو علي في ذلك. قال سيبويه: "فأمَّا هَلُمَّ، فزعم – يعني الخليل – أنها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنها: (لُمَّ) أُدْخِلَت عليها (الهاء)، كما أدخلت (ها) على (ذا)؛ لأنّي لم أرَ فعلاً قطُّ بُني على (ذا) ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل"[١٧٩].

وقد فَصَّل ابنُ جنيّ القولَ في رأيِ الخليل، وذلك بقوله: "وأصلها عنده (ها) للتنبيه، ثم قال: (لُمَّ)؛ أي: لُمَّ بنا، ثم كَثُرَ استعمالُها فحذفت الألف تخفيفاً، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون، ألا ترى أنَّ الأصل وأقوى اللغتين – وهي اللغة الحجازية – أن تقول فيها: ألْمُمْ بنا، فلما كانت لام (هَلُمَّ) في تقدير السكون حذف لها ألف (ها) كما تحذف لالتقاء الساكنين، فصارت: (هَلُمَّ)"[١٨٠].

ورغم هذا التفصيل لرأي الخليل من ابن جني، إلاَّ أنَّ الأخير يميل في رأيه إلى رأي الفراء مخالفاً بذلك أستاذه والخليل وسيبويه، فـ (هل) – عند ابن جني – ليست استفهاماً كما زعم أبو علي، بل زجر وحث، قال ابن جني: "وهذا عندي لا يُلْزِمُ الفراءَ؛ لأنه لم يدّعِ أن (هل) هنا حرف استفهام، وإنما هي عنده زجرٌ وحثٌّ، وهي التي في قوله:

وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلي حَيَّهَلْ

(١٧٧) الأخفش: أبو الحسين سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، ٧٥/١، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأول، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

(١٧٨) الخصائص، ٣٥/٣-٣٦.

(١٧٩) الكتاب، ٣٣٢/٣.

(١٨٠) الخصائص، ٣٥/٣.

قال الفراء: فألزمت الهمزة في(أمَّ) التخفيف، فقيل: هَلُمَّ"[١٨١].

وقد وافق السيرافي الفراء في رأيه، فقال: "وغير سيبويه من النحويين يقول: إنَّ أصله: هل، زادوا عليه (أمَّ) التي في معنى أقصدُ، وحذفوا الهمزة لما جعلوهما كشيء واحد، وضموا اللام وألقوا عليها حركة الهمزة إذ ابتديء بها، وهذا قولٌ قريب: وقد رأينا (هل) قد دخلت عليها (لا) فجعلا في معنى التحضيض كقولهم: هلاَّ فعلت ذاك: وهَلُمَّ أمرٌ مثل التحضيض"[١٨٢].

والرأي – عندي – ما ذهب إليه ابن جني، فهو أقرب للصواب؛ لأن السياق في استعمال (هَلُمَّ) لا يدل على استفهام، وإنما يدل على حث وتحضيض.

تاسعاً: الإعراب على الحكاية

الحكاية في لغة العرب هي أن يبقى الاسم على حركة إعرابه التي سمي بها أو كانت – أولاً – عليه. وهي واردة عن العرب خصوصاً في تسميتهم للأعلام، فلو سمينا رجلاً بـ (وزيداً) فهو منصوب في أصل وضعه، فيبقى منصوباً في حالاته الإعرابية الثلاث (في الرفع، والنصب، والجر). وقد نقل ابن جني عن أبي علي رأيًا يجيز فيه تغيير الاسم عن أصل وضعه في اللغة، قال ابن جني: "وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

تَدَاعوا بالرَّحيلِ غَداً وفي ترحَالِهم نفسي

ثلاثة أوجه في الرحيل: الرفعُ والنَّصبُ، والجرُّ؛ فأمَّا الرفعُ والنَّصبُ فعلى الحكاية كأنهم قالوا: الرحيلُ غداً، والرحيلَ غداً؛ أي نجعل الرحيلَ غداً، فحكى الشاعر ما سمع، وأمَّا الجر، فبالباء في (بالرحيل) فحكى اللفظة ولم يحكِ الإعراب، فهذا نظير: (دعا بالويل والحرب) في أنْ حكى الويل والحرب، وأعمل الباء ولم يحكِ الإعراب"[١٨٣].

فكأنهم تنادوا فيما بينهم: الرحيلُ غداً، أو قالوا: الرحيلَ غداً، فرفعوا ونصبوا على الحكاية؛ لأنهم حكوا اللفظ ولم يحكوا الإعراب، وهذا الأمر واردٌ في لغة العرب.

أما سيبويه فيرى أن يبقى الاسم على حاله المحكي في الحالات الإعرابية الثلاث، فيقول: "ولو سميت رجلاً بـ (وزيدٍ، أو: وزيداً، أو: وزيدٌ، فلا بُدَّ لك من أن تجعله نصباً أو رفعاً، أو جراً، تقول: مررت بوزيداً، ورأيت وزيداً، وهذا وزيداً. كذلك الرفع والجر؛ لأن هذا لا يكون إلا تابعاً"[١٨٤]. فالاسم المحكي عنده يلزم حالة واحدة لا تتغير رفعاً ولا نصباً، ولا

(١٨١) السابق، ٣٦/٣.

(١٨٢) حاشية الكتاب (بولاق)، ١٥٨/٢.

(١٨٣) الفسر (شرح ابن جني لديوان المتنبي)، ٢١٢/١، تحقيق: د. صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢م.

(١٨٤) الكتاب، ٣٣٣/٣.

جراً. وقد أكدَ ذلك بقوله: "هذا باب الحكاية التي لا تُغَيَّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبَّط شرًّا: هذا تأبَّط شرًّا، وقالوا: هذا بَرَقَ نَحْرُه، ورأيت برق نحره، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً..."(١٨٥). وبناء على هذه التسمية ومعاملتها على الحكاية لغة وإعراباً، استطاع العربي أن يسمي كثيراً من المسميات والأعلام على هذه الطريقة. قال ابن جني: "وقد جاءت هذه الحكاية عنهم مجيئاً متسعاً، أنشدني أبو عليٍّ لرجل يهجو جريراً:

أبْلِغْ كُليبا، وأبْلِغْ عنك شَاعِرَها
أنِّي الأغَرُّ وأنّي زَهْرَةُ اليَمَنِ

فقال جرير مجيباً:

ألمْ تكنْ في وُسُومٍ قد وَسَمْتُ بها
من حانْ موعظةً يا زهرةَ اليَمَنِ

فسَمَّاه: زهرة اليمن، على مذهب الحكاية لقوله؛ أي: يا مَنْ قال إني زهرة اليمن، وليست عندي كذلك"(١٨٦).

وواضح من هذا النص عدم موافقة ابن جني لأبي علي في رأيه الذي ذهب فيه إلى أنَّ هذه التسمية (زهرة اليمن) من باب الحكاية في تسمية الأعلام من الرجال، فلو كانت هذه التسمية على الحكاية للزم أن تبقى على حركتها الإعرابية قبل التسمية كما ذكر سيبويه من قبل، ولكنها استعملت – عند أبي علي – مرفوعة ومنصوبة على اللفظ وليس على المعنى، وهو في هذا استخدمها صفة. قال سيبويه: "وقال: زيدٌ الطويلُ حكاية، بمنزلة: زيدٌ منطلق، وهو اسم امرأة بمنزلة قبل ذلك؛ لأنهما شيئان، كعاقلة لبيبة، وهو في النداء على الأصل، تقول: يا زيدُ الطويلُ، وإن جعلت الطويل صفة صرفته بالإعراب، وإنْ دعوته قلت: يا زيداً الطويلَ"(١٨٧).

والرأي عندي – في هذه المسألة، ما ذهب إليه ابن جني موافقاً لرأي سيبويه من بقاء الاسم في الحكاية على حالته مهما تغيرت حالته الإعرابية.

عاشراً: النون في المثنى وجمع المذكر السالم

المثنى عند النحاة ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع أو ياء ونون في حالتي النصب والجر، ويلاحظ أن هذه النون تكون مكسورة. أما جمع المذكر السالم فيدلُّ على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر، ويلاحظ أن النون مع جمع المذكر السالم تكون مفتوحة. وقد اختلف النحاة في النون التي تلحقُ كلاً من المثنى وجمع

(١٨٥) السابق، ٣/٣٢٦-٣٢٧.
(١٨٦) سر صناعة الإعراب، ١/٤٠٥، وينظر الخصائص، ٢/٤٦١.
(١٨٧) الكتاب، ٣/٣٣٣.

المذكر السالم، فذهب أبو علي إلى أنها عوض من الحركة والتنوين معاً[١٨٨].

وقد ردَّ السيوطي عليه في ذلك، فقال: "أما قولُه إنَّها عوضٌ عن حركةِ المفردِ، فمردود عليه بأنَّ الحروف نائبة عنها، ومن ثَمَّ لا حاجة إلى التعويض بالنون، وأما قوله إنها عوضٌ من تنوين المفرد، فمردودٌ عليه بثبوت النون مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيه، نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المتصرف إذا ثني، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل ولا حاجة إليه هنا؛ لأنَّ التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل، فلم يحتج إلى فارق، وإنما حذفت في الإضافة؛ لأنها زيادة والمضاف، فكرهوا زيادتين في آخر الاسم. ورُدَّ – كذلك – بثبوت النون في الوقف، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف"[١٨٩].

وذكر أنَّ ابن جني ذهب إلى أنَّ النون "عوضٌ من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده، ومن الحركة – فقط – فيما لا تنوين في مفرده كمثنّى ما لا ينصرف، ومن التنوين – فقط – فيما لا حركة في مفرده كعصا، وقاضٍ. وغير عوض فيما خلا عنهما كمثنى حُبْلى، وهذا، والذي"[١٩٠].

وهذه النون تكسر في المثنى وتفتح في الجمع، وقد حُرِّكت لالتقاء الساكنين، وخولِفَ بينهما في الحركة للفرق. كما أنَّ من العرب من يضم النون في المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يُقَاس عليه [١٩١].

المبحث الرابع: القضايا الدلالية المختلف فيها بين ابن جني والفارسي

اختلف ابن جني مع أبي علي الفارسي في بعض القضايا الدلالية، ويمكن العرض لها على النحو التالي:

أولاً: القول في أصل اللغة ونشأتها

اختلف علماء اللغة في القول بأصل اللغة، أإلهامٌ هي أم اصطلاح؟ وما يهمنا في البحث الحالي أن نعرض لرأي أبي علي الفارسي في المسألة وكذلك ابن جني، يقول ابن جني: "باب القول على أصل اللغة؛ أإلهام هي أم اصطلاح؟ هذا موضوع محوج إلى فضل تأمل، غير أنَّ أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هي تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف: إلاَّ أنَّ أبا علي – رحمه الله – قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه: ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾(البقرة ٣١)، وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أقْدَر آدم على أنْ

(١٨٨) ينظر: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٥٩/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

(١٨٩) همع الهوامع: ١٥٩/١.

(١٩٠) همع الهوامع، نفسه.

(١٩١) ينظر: السابق، ١٦١/١.

واضع عليها؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة. فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به. وقد كان أبو علي – رحمه الله – أيضاً قال به في بعض كلامه"[١٩٢].

وابن جني في نصه يعرض لوجهتي نظر في القول بأصل اللغة، الأولى: يرى أصحابها أن اللغة اصطلاح وتواضع وهي وجهة أكثر أهل العلم – عند ابن جني –، والثانية: يرى أصحابها أن أصل اللغة توقيف ووحي من عند الله، واستدلوا على ذلك بالنصِّ القرآنيّ السابق، ومنهم أبو علي الفارسي. وقد ذهب ابن جني مذهباً مخالفاً لأستاذه فقال بأن اللغة في أصل نشأتها تواضع واصطلاح، ورغم أن النص السابق لابن جني يُسْتَدَلُّ منه على موافقته لشيخه في أنَّ اللغة من عند الله إلا أنَّه واضع ابنَ آدم عليها، فخلط بذلك بين التوقيف والمواضعة، وذكر أنَّ أبا علي قد قال في بعض كلامه إنَّ في النشأة تواضع.

إنَّ نظرية الإلهام والتوقيف ارتبطت في الأذهان بفريق من الأشاعرة، وبنوا رأيهم على نصٍّ قرآني، في حين أن نظرية المواضعة والاصطلاح ارتبطت بفريق من المعتزلة. وقد أشار ابن جني إلى الأخذ بنظرية المواضعة والاصطلاح في قوله: "لِنَعُدْ فلنقلْ في الاعتلال لمن قال بأنَّ اللغة لا تكون وحياً. وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بُدَّ فيه من المواضعة، قالوا: وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحدٍ منها سمةً ولفظاً، إذا ذُكر عُرِفَ به ما مسماه؛ ليمتاز من غيره، ولِيُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مَرْآةِ العين، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره؛ لبلوغ الغرض في إبانة حاله"[١٩٣].

وهذا النص يدل دلالة واضحة على ميل ابن جني للأخذ بنظرية المواضعة في القول بنشأة اللغة.

وقد عرض ابن جني لنظرية ثالثة في نشأة اللغة، وهي نظرية محاكاة أصوات الطبيعة؛ إذا يَعُدُّ اللغةَ نتاج التقليد ومحاكاة الأصوات المنبعثة في الطبيعة من صوت رعد ومطر، وخرير ماء، وحفيف شجر، وهديل حمام، ومواء قطة، وفحيح أفعى. قال ابن جني: "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، ... ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ... ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد"[١٩٤]. ويرى أن

(١٩٢) الخصائص، ١/٤٠-٤١.

(١٩٣) الخصائص، ١/٤٤.

(١٩٤) السابق، ١/٤٦-٤٧.

هذه النظرية من أوجه النظريات؛ إذ يقول: "وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل"[١٩٥].

ولعل القول بأن الأصل في نشأة اللغة أنها إلهام وتوفيق من الله للإنسان هو أرجح هذه الأقوال؛ لاعتماده على دليل نقلي من القرآن الكريم، فالله – سبحانه وتعالى – قد وقَّفَ للإنسان حياته وأسباب دوامها، ووقَّفَ له – كذلك – لغته؛ إذ هي جزء من بقائه وعطائه وقد دفع ذلك ابن جني بعد أن تقادم به الزمن وزاد من تأمله في مسألة نشأة اللغة – دفعه – للإقرار بأن اللغةَ إلهَامٌ. قال ابن جني: "واعلم فيما بعد، أنني على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع – يقصد نشأة اللغة – فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التغول على فكري. وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف، والرقة ما يملك عليَّ جناب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غَلْوَةِ السحر، فمن ذلك ما نبَّه عليه أصحابنا – رحمهم الله – ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت تتابعه وانقياده، وبُعْدَ مراميه وآماده، صحَّة ما وُفِّقُوا لتقديمه منه. ولطف ما استعدوا، وفُرِقَ لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله – جلَّ وعَزَّ – فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه، وأنها وحي"[١٩٦].

فهو هنا يتبع شيخه في القول بأنَّ اللغة إلهامٌ وتوقيفٌ من الله – عز وجل – وقد اعتمد أرباب هذه النظرية على قولٍ لسيدنا عبد الله بن عباس . رضي الله عنهما. يقول فيه: "علَّمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابةٍ وأرضٍ، وسهلٍ، وجبل، وجمل، وحمارٍ، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها"[١٩٧].

وقد ذكر الطوسي في تفسيره لآية سورة البقرة "وظاهر الآية وعمومها يدل على أنَّه علّمه جميع اللغات... فأخذ عنه ولَذُهُ اللغات، فلما تفرقوا، تكلم كل قوم منهم بلسان ألفوه واعتادوه وتطاول الزمان على ما خالف ذلك فنسوه، ويجوز أن يكونوا عالمين بجميع تلك اللغات إلى زمن نوح، فلما أهلك جميع الخلائق إلا نوحاً ومَنْ معه كانوا هم العارفين بتلك اللغات، فلما كثروا وتفرقوا اختار كل قوم منهم لغة تكلموا بها، وتركوا ما سواها، وانقرض ونسوه"[١٩٨].

([١٩٥]) السابق، ٤٧/١.

([١٩٦]) السابق، ٤٧/١.

([١٩٧]) ابن فارس: أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٣١، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

([١٩٨]) الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن، (ت ٤٦٠هـ)، التبيان في تفسير القرآن، ١٣٨/١،

ويفهم مما سبق أن أكثر اللغويين يميلون إلى القول بأن أصل نشأة اللغة – توقيف وإلهام من الله للإنسان، وتبعهم في ذلك كثير من المفسرين. ويفهم كذلك أن – ابن جني – في أول الأمر تَبَنَّى رأياً مخالفاً لرأي أستاذه، لكنه بعد فترة زمنية وبعد كثرة تدبر وتأمل في المسألة قنع برأي أستاذه ومال إليه أكثر من ميله إلى القول بأن أصل نشأة اللغة تواضع واصطلاح. وأشير كذلك إلى أن النظرية الثالثة التي ذكرها ابن جني وهي القول بالمحاكاة في أصل نشأة اللغة هي من النظريات المعتبرة، لكنها لا تسبق في نشأتها القول بأن أصل اللغة توقيف وإلهام من الله للإنسان، ويمكن اعتبارها عاملاً من عوامل تطور اللغة.

ثانياً: أدْيَه لغة في يَده

تعددت لغات العرب قديماً، وكان لكل لغة خصائص صوتية وتعبيرية ميَّزَتْهَا عن غيرها. وقد عَقَدَ العلماءَ أبواباً خاصة في كتبهم للحديث عن هذه اللغات، ومنهم ابن جني، إذ عقد باباً في خصائصه سماه: اختلاف اللغات وكلها حجة، ويقصد باللغات: اللهجات العربية المختلفة، وقد أجاز الاحتجاج بها جميعاً رغم أنَّ بعضها أقوى من بعض، قال ابن جني: "إلاَّ أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين"(١٩٩).

ومن القضايا التي اختلف فيها ابن جني مع أبي علي الفارسي ما ذكره أبو علي من أنَّ (أدْيَه) لغة في (يَده)، والهمزة ليست بدلاً من الياء، قال ابن جني: "وهو أن أبا علي أخبرني أنَّ يعقوب حكى عنهم أنهم يقولون: قطع الله أدْيَه، يريد: يَدَه، قال: قال أبو علي: فالهمزة في أديه ليست بدلاً من الياء، إنما هي لغة في الكلمة، بمنزلة يُسْرُوع وأَسْرُوع، ويَلَمَلَمَ وأَلْمَلَمَ، ونحو قول طرفة:

أَرَّقَ العينَ خيالٌ لم يَقِرْ

طافَ والركبُ بصحراء أَسُرْ

ويروى: يُسُرْ، فهذه كلها لغات، وليس بعضها بدلاً من بعض، وقولهم: أَدْيَه وزنه: فَعْلَهُ، رد اللام وهي ياء لقولهم: يديت إليه يداً، فصارت: أدْي كما ترى بوزن فَعْل"(٢٠٠).

وذكر ابن السكيت في إبداله عن الكسائي: قطع الله يده، وقطع الله أدْيَه، وذكر أنَّ يسروع وأسروع المستشهد بهما عند أبي علي هما اسمٌ واحد لدويبة تصير فراشة بعد انسلاخها، يقول: "ويقال لدويّبة تنسلخ فتصير فراشة: يُسْرُوعُ، وأُسْرُوع، ويقال هي الدودة التي تكون في البقل. ويقال: قَطَع الله يديه، وحكى اللحياني عن الكسائي أنه سمع بعضهم يقول:

تحقيق: أحمد حبيب قصير، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

(١٩٩) الخصائص، ١٢/٢.

(٢٠٠) سر صناعة الإعراب، ٢٣٨/١-٢٣٩.

قطع الله أدَيْه، ويقال للرجل الرفيق اليدين"[٢٠١].

فالأدي واليدي لغتان في ضوء لهجات العرب، وليست الهمزة بدلاً من الياء عند أبي علي وابن السكيت، في حين أن ابن جني خالف أستاذه؛ إذ ذهب إلى أنَّ الياء قلبت همزة في قولهم: قطع الله أديه، أصلها: يديه. وبذلك ردّوا اللام المحذوفة وأعادوا العين إلى سكونها: قال ابن جني: "إلا أنني أنا أرى في هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو علي؛ لأنه ذهب إلى أنَّ الهمزة في (أدْيَه) ليست بدلاً من الياء، وإنما هي أصل برأسه، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرف الهمزة في هذه اللفظة تصرف الياء، وليس الأمر كذلك: لأنَّا نجدهم يقولون: يديت إليه يداً، وأيديت – أيضاً – ويديت الصيد: إذا أصبت يده وكسروها، فقالوا: يَدِيَ، وأيْد، وأياد. وقال الشاعر:

فلنْ أذكُرَ النعمانَ إلاَّ بصالح

فإنَّ له عندي يديًّا وأنْعُمَا

فجاء بالجمع على فعيل، وهذا اسم للجمع عندنا، وليس مكسراً كأيدٍ وأياد، وإنما هو بمنزلة عبيد وكليب لجماعة عبد وكلب، ولم نر الهمزة في أدْي موجودة في غير هذه اللفظة، وفي أحد وجهي آديته الذي جوزناه آنفا. على أنا نعتقد فيه أنه إنما بنى أفْعَلْتَه من لفظ (الأدي) بعد أن قلبت همزته عن (يَدْي) وإلاَّ فالياء هي الأصل وليس كذلك ما أشبه به من نحو: يُسْروع وأُسْروع، ويلملم وألملم، وأُسُرويُسُر لاطراد كل واحد من هذه الحروف في مكان صاحبه، وقلة استعمالهم (الأدي) في معنى (اليد)"[٢٠٢].

ففاء الكلمة عند ابن جني همزة، و(أديته) بزنة (أَفْعَلْته) من الأدي على قول أبي علي، أو من (الأدين) في قول المبرد. قال ابن جني: "نطقوا بالفاء من هذه اللفظة همزة مثناة كانت أو مفردة، وإذا كان ذلك فقد يجوز أن يكون قولهم: آديته على كذا: أفْعَلْته من الأدي في قول أبي علي، أو الأدْين في قول غيره؛ أي: كنت له يداً عليه وظهيراً معه، فيكون كقول النبي . عليه السلام .:"المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم"؛ أي: كلمتهم واحدة، فبعضهم يقوي بعضاً"[٢٠٣]. فالهمزة بدلاً من الياء في رأي ابن جني، في حين ذهب أبو علي إلى أن (أدية) و(يده) لغتان من لغات العرب ولا إبدال فيهما.

ثالثاً: الترادف

الترادف عند أهل اللغة هو أن تتوالى الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد، وقال عنه الخليل: "الرِّدف: ما تبع شيئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيءٍ فهو الترادف، والجميع: الرُّدافي... ويُقال: جاء القوم رُدافى؛ أي: بعضهم يتبع بعضاً ورديفُك: الذي تُردفه

(٢٠١) كتاب الإبدال، ص ١٣٧.

(٢٠٢) سر صناعة الإعراب، ٢٣٩/١-٢٤٠.

(٢٠٣) سر صناعة الإعراب، ٢٣٩/١.

خلفك، ويَرْتَدِفُك ويردفُه غيرك. ونزل بالقوم أمر قد ردفَ لهم أمرٌ أعظم منه، والرِّداف: هو موضع مَرْكب الرِّدف"[٢٠٤]. وذكر السيوطي أن الترادف هو: "دلالة عدة كلمات على معنى واحد أو مسمى واحد، فمثلاً دلالة عدة ألفاظ على الخمر نحو: الشمول، والعقار، والقرقف، والخندريس، والراح، والمدامة، والصهباء، والسباء. ونحو السيف، والمهند والحسام. وفي الفعل أيضاً، نحو: معنى، ذهب، وانطلق"[٢٠٥].

وذكر الجرجاني أن الترادف هو: "توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"[٢٠٦]. وواضح التقارب الكبير بين المعنى اللغوي للترادف والمعنى الاصطلاحي، فكلاهما يدلُّ على التتابع والتوالي. وقد عبر الجرجاني عن ذلك بقوله: "المترادف ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة وهو ضد المشترك. أخذاً من الترادف الذي هو ركوب أحد خَلف آخر، كأن المعنى مركوب، واللفظين راكبان عليه كالليث والأسد"[٢٠٧].

وقد أقرَّ كثير من اللغويين بوجود ظاهرة الترادف في العربية، ومن هؤلاء سيبويه، ففي حديثه عن تقسيم الكلم من حيث الدلالة يقول: "اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق"[٢٠٨]. وفي المقابل هناك من كان ينكر ظاهرة الترادف في اللغة، ويعدّ كل اسم أو مسمى دالاً على معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه وربما غمض علينا، وقد نقل ابنُ الأنباري عن ابن الأعرابي قوله: "كلُّ حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحدٍ منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخْبَرنا به، وربما غَمُضَ علينا فلم نُلزِم العرب حَمْلَه"[٢٠٩].

ورفضه ابن فارس وذهب إلى أنَّ الاسم في اللغة يدل على المسمّى، وما تبقى من المسميات فهي صفات لا أسماء نحو: السيف فهو الاسم الذي يدل على الآلة الجارحة، أمَّا المهند والحسام، وغيرها فهي صفات، يقول ابن فارس: "ويُسَمَّى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف، والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا: إنَّ الاسم واحد هو

---

(٢٠٤) كتاب العين ٢٢/٨-٢٣، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام (العراق)، ودار الرشيد للطباعة ودار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٠هـ -١٤٠٥هـ.

(٢٠٥) ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٤٠٤/١، تصحيح: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.

(٢٠٦) الجرجاني: أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، ص ٣٧، دار الشؤون الثقافية بغداد، ١٤٠٦هـ.

(٢٠٧) التعريفات، ص ١١٢.

(٢٠٨) الكتاب، ٢٤/١.

(٢٠٩) الأنباري: محمد بن القاسم (ت ٣٢٧هـ)، الأضداد، ص ٧، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت.

السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناه غير معنى الأخرى"[٢١٠].

وقد ذهب أبو علي الفارسي – كذلك – إلى أنَّ الاسمَ واحدٌ والباقي صفات، فقد حكى: "القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي، قال: كنت بمجلس سيف الدولة بجلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: احفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسَّم أبو علي فقال: ما أحفظ له إلاَّ اسماً واحداً، هو: السيف. قال ابن خالويه: فأين المهندُ والصارمُ، وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأنَّ الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة"[٢١١]. وقد عالج أبو علي ظاهرة الترادف في كتبه وجعلها من أسباب التوسع في اللغة، يقول: "اختلاف اللفظين والمعنى واحد، حسنٌ بعد الحاجة إلى التوسع بالألفاظ، ... وهذا القسم لو لمْ يُوجد لم يوجد من الاتساع ما وُجد بوجوده، ألا ترى: أنه إذا سجع في خطبة، أو قفَّى في شعر، فركَّب السين فقال: جلس، فجاء به مع ما يشاكله ولو لم يقل في هذا المعنى إلا (قعد)، ضاق المذهب فيه، ومن هنا جاءت الزيادات لغير المعنى في كلامهم في نحو: كتاب، وعجوز، وقضيب، فيما حكي لنا عن محمد بن يزيد، وأيضاً فإذا أراد التأكيد، قال: قعد وجلس، فتكون المخالفة بين الألفاظ أسهل من إعادتها أنفسها وتكريرها، ألا ترى أنَّ التنزيل: ﴿**وَغَرَابِيبُ سُودٌ**﴾(فاطر ٢٧)، والغرابيبُ هي السود عند أهل اللغة فَحَسُنَ التكرير لاختلاف اللفظين، ولو كان: غرابيبُ غرابيبُ لم يكن سهلاً"[٢١٢].

فأبو علي يقول بوجود الترادف في اللغة ويقرُّ به، بل يرى أنه من وسائل الاتساع في اللغة ولا سيما في لغة الشعر، إذ إنه يساعد الشاعر في استخدام تفاعيله وقوافيه وذلك في ضوء استعماله للكلمات المترادفه، كما أنه – أي الترادف – يسهم في فهم أساليب العربية، وإقرار أبي علي بوجود الترادف في اللغة مقرون بِحُسْنِ الحاجة إليه، فليس من الحسن – عنده – الإفراطُ في استعماله. وقد نبَّه أبو علي تلاميذَه إليه، أشار إلى ذلك ابن جني في باب: تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، إذ يقول: "وكان أبو علي – رحمه الله – يستحسن هذا الموضع جداً، وينبّه عليه، ويُسَرُّ بما يُحضره خاطره منه. وهذا باب إنما يُجمع بين بعضه وبعضٍ من طريق المعاني مُجَرَّدةً من الألفاظ"[٢١٣].

ولم يكن الأمر مقصوراً عند أبي علي على القول بالترادف ووقوعه في اللغة، وإنما

---

(٢١٠) ابن فارس، الصاحبي، ص ٩٦.

(٢١١) المزهر، ٤٠٥/١.

(٢١٢) البغداديات، ص ٥٣٣-٥٣٤.

(٢١٣) الخصائص، ١٣٣/٢.

دافع عن وجوده في لغة العرب، وكثيراً ما نبَّه طلابه إليه، وكان يُسَرُّ إذا أحضروه شيئًا من الترادف. ذكر ابن جني شيئاً من هذا في قوله: "فقال أبو علي – رحمه الله –: قيل له حَبيّ كما قيل له سحاب. تفسير أنَّ حَبيًّا: فَعِيلَ من حبا يحبو، وكأن السحاب لثقله يحبو حَبْواً، كما قيل له سَحاب وهو (فَعَال) من سحب؛ لأنه يسحب أهدابه... قال: ومن ذلك قوله في أسماء الحاجة: الحاجة والحوجاء، واللوجاء، والإرْب، والإرْبة والمأرُبة، واللُبَانة، والتُلاَوة: بقيَّة الحاجة، والتَلِيّة أيضاً، والأشكلة والشهلاء... وأنت تجد مع ذلك اختلاف أصولها ومبانيها جميعاً راجعاً إلى موضع واحد، ومخطوماً بمعنى لا يختلف، وهو الإقامة على الشيء والتشبث به[٢١٤].

فرغم اختلاف البنية التركيبية للمفردات المترادفة في النص السابق، إلا أنها في أصلها الدلالي تعود إلى معنى واحد وهو الإقامة على الشيء والتشبث به. فصاحب الحاجة مقيم على حاجته دائم التفكير فيها، ساعٍ على تحقيقها، داعٍ إلى إنجازها، والحوجاء منها، "وعنها تصَّرف الفعل احتاج يحتاج احتياجاً، وأحْوج يُحْوِج يَحُوجُ، فهو حائج"[٢١٥].

واللوجاء وإن كانت في أصلها تختلف عن الحاجة، إلا أنهما تلتقيان في أنَّ الحاجة مترددة على الفكر حتى تتحقق، كما أن الشيء إذا تردد في الفم (معنى اللوجاء) فإنه يظل كذلك حتى يستسغه الإنسان أو يلفظه. وهكذا بقية الكلمات المترادفة الواردة في النص السابق [٢١٦].

أمَّا ابن جني فيبدو رأيه مخالفاً لرأي أستاذه أبي علي؛ إذ يرى أن الترادف سبب من أسباب اختلاف اللهجات، والقدامى من اللغويين يذهبون إلى أن الترادف يكون في لغة أو لهجة واحدة لا في عدة لهجات، كما أنه يهتم بذكر أسباب الترادف من (بيئة، وزمن، وجماعة)، وأثر هذه الأسباب في حدوث الترادف. قال ابن جني: "وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات اجتمعت لإنسانٍ واحد من هنا ومن هنا. ورويت عن الأصمعي، قال: اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما: الصقر بالصاد؛ وقال الآخر: السقر بالسين، فتراضيا بأول واردٍ عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو: الزقر. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد فيه هذه الحالة إلى لغته لغتين أخريين معها. وهكذا تتداخل اللغات"[٢١٧]. ويفهم من كلام ابن جني أنه يرد تعدد المصطلحات لمعنى واحد إلى تعدد

([٢١٤]) السابق، ١٢٦/٢-١٢٧.
([٢١٥]) الخصائص، ١٢٧/٢
([٢١٦]) ينظر: السابق، ١٢٨/٢ وما بعدها.
([٢١٧]) السابق، ٣٧٤/١.

اللغات أو اللهجات لا إلى الترادف كما فعل أبو علي.

الفصل الثاني

القضايا اللغوية المتفق عليها بين ابن جني والفارسي

- **المبحث الأول: القضايا الصوتية المتفق عليها بين ابن جنيٍّ والفارسي**
- **المبحث الثاني: القضايا الصرفية المتفق عليها بين ابن جنيٍّ والفارسي**
- **المبحث الثالث: القضايا النحوية المتفق عليها بين ابن جنيٍّ والفارسي**
- **المبحث الرابع: القضايا الدلالية المتفق عليها بين ابن جنيٍّ والفارسي**

اتفق ابنُ جنيّ مع أبي عليّ الفارسيّ في كثيرٍ من المسائل الصوتية التي قال بها، بل إن مواضع الاتِّفاق الصوتيّ بينهما أكثر من مواضع الاختلاف، ويمكن العرض لبعض القضايا الصَّوتية المتفق عليها بينهما على النحو التالي:

أولاً: في باب الإبدال الصوتي

(١) إبدال الهمزة عيناً:

الإبدال ظاهرة تحدث بين الحروف المتقاربة في المخرج والصفة، فيوضع حرف مكان حرف في الكلمة لعلة صوتية؛ أي: "إبدال صوت من كلمة بصوت آخر... ويقع بين الأصوات المتقاربة في الحيز والمخرج، وبين المتباعدة – أيضاً – وهو الأغلب"[٢١٨]. وإبدال الهمزة عيناً يطلق عليه أهل اللغة: العنعنة، وهي صفة لهجة تميم، فيقلبون همزة (أنَّ) عيناً، وينطقونها:(عَنَّ).

وقد ذهب ابن جنيّ إلى حدوث هذا الإبدال في لغة تميم، لكنه لم يجعله مقصوراً على الهمزة في (أنْ) دون غيرها من الكلام، فوافق بذلك رأي أستاذه من جهة ورأي الخليل من جهة ثانية، قال ابن جنيّ: "وقولهم: عنعنة، مشتقٌ من قولهم: عَنْ، عَنْ، عَنْ، في كثيرٍ من المواضع، ومجيء النون في العنعنة يدلُّ على أنَّ إبدالَهم إياها هو في همزة (أَنَّ) دون غيرها"[٢١٩]. فَدَلّ ذلك أنه يقصر العنعنة على الهمزة الواقعة في (أنْ) دون غيرها، وقد أيَّد صحة ما ذهب إليه بما رواه عن أبي عليّ، قال ابن جنيّ: "أنشدني أبو عليّ:

تَعَرَّضاً لم تألُ عن قتلاً لي

هكذا أنشدنيه (عن قتلاً) ... الذي أجازه أبو عليّ في قوله: عن قتلاً لي، أنه قال: يجوز أن يكون أراد: أنْ قتلاً لي؛ أي: أَنْ قتلتني قتلاً، فأبدل الهمزة عيناً. فهذا أيضاً من عنعنة تميم"[٢٢٠]. ولم يجعل ابن جنيّ إبدال الهمزة عيناً مقصوراً في لغة تميم على (أنْ) فحسب، وإنما حكى عن أبي عليّ قلبَ الهمزةِ عيناً في مواضع أُخَر، فقال: "وقد أبدلوا الهمزة عيناً في غير (عَنْ) – يقصد (أنْ)، أخبرني أبو عليّ قراءة عليه، يرفعه إلى الأصمعي، قال: سمعتُ أبا تَغْلِب يُنْشِدُ بيتَ طُفيل:

فنحن منعنا يومَ حَرْسٍ نساءكُم
غداةَ دعانا عامرٌ غير مُعْتَلي

وقال: – يقصد الأصمعي – : يريد : غير مُوْتلي. قال: وسمعت أبا الصقر ينشد:

أريني جواداً ماتَ أرى ما تَرينْ، أو
هُزْلاً لأَنّني بخيلاً مُخَلَّداً

قال: يريد: لعلني... وقرأت على أبي عليّ، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب

---

(٢١٨) د. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص٤١٧.

(٢١٩) سر صناعة الإعراب، ٢٣٣/١.

(٢٢٠) السابق، ٢٣١/١-٢٣٣.

يعقوب، عنه، قال: قال الأصمعي: يُقالُ: آديْتُه، وأعْدَيتُه على كذا وكذا؛ أي: قويته وأعنته"[٢٢١].

وقد جعل ثعلب هذا الإبدال مقصوراً على همزة (أنْ)، فقال: "فأمَّا عنعنة تميم، فإنَّ تميماً تقول في موضع (أنْ): عَنْ. تقول: عنَّ عبد الله قائم. قال: وسمعت ذا الرّمة ينشد عبد الملك:

أعَن تَرَسَّمْتَ من خرقاءَ منزلةً

قال: وسمعت ابن هرمة ينشد هارون، وكان ابنُ هرمة رُبّي في ديار تيم:

أَعَنْ تَغَنَّت على ساقٍ مُطَوَّقَةٌ

ورقاءُ تدعو هديلاً فوق أعْوادِ"[٢٢٢]

فجعل عنعنة تميم في إبدال همزة (أنَّ) عيناً. ويمكن القول: إنَّ هذا الإبدال ظاهرة صوتية موجودة في لهجة تميم، ويسمونها العنعنة، وقد اختصت بكلمة (أنْ) وغيرها من الكلمات الآخر. وقد ذكرها الخيل بقوله: "أمَّا تميم فإنهم يجعلون بدل الهمزة العين، قال شاعرهم:

إنَّ الفؤادَ على الذَّلفاءِ قد كَمَدا

وحُبُّها موشكٌ عَنْ يَصْدَعَ الكَبِدا"[٢٢٣]

فوافق رأيُ ابن جنيّ رأيَ أستاذِه ومن قبلهما الخليل.

(٢) إبدال الياء جيماً:

قد يحدث الإبدال بين الياء والجيم، وذلك لأنهما من مخرج واحد، وقد ذكر سيبويه ذلك، فقال: "ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء"[٢٢٤]. فهما شجريان من مخرج واحد، وقد ذكر ابن جنيّ: "قرأتُ على أبي عليٍّ، عن أبي بكرٍ عن بعض أصحاب يعقوب بن السِّكِّيت، عن يعقوب، قال: قال الأصمعي: حدثني خلف قال: أنشدني رجلٌ من أهل البادية، وقرأتها عليه في الكتاب:

عمّي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ

المطعمانِ اللحمَ بالعِشجّ

وبالغداةِ فِلَقَ البَرْنِجّ

تُقْلعُ بالوَدِّ وبالصيّصْجّ

يريد أبو عليٍّ: وبالعشيّ، والبَرْنيّ، وبالصيصية، وهي قرن البقرة. قال: وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمجّ. قال: قلت: من أيّهم؟ قال: مُرّجّ، يريد: فُقَيميّ، ومُرّيّ. وأنشد لهيمان بن قحافة السّعديّ:

يُطيرُ عنها الوبر الصُّهابجا

---

(٢٢١) سر صناعة الإعراب، ١/٢٣٥-٢٣٧.

(٢٢٢) ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى(ت:٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، ١/٨١، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعرفة، مصر،

(٢٢٣) العين، ١/٩١.

(٢٢٤) الكتاب، ٤/٤٣٣.

يريد: الصهابي، من الصُّهبة. وقال يعقوب: وبعض العرب إذا شدّد الياء جعلها جيماً، وأنشد عن ابن الأعرابي

من عبس الصَّيفِ قرونَ الإِجَّلِ

يريد: الإِيَّل. قال: وأنشد الفراء:

لا هُمَّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حجّتجْ
فلا يزال شاحجٌ يأتيك بجْ
أقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وفَرْتَجِّ

ويروى: شامخ، يعني: بعيراً مستكبراً. انقضت الحكاية عن أبي عليٍّ"[٢٢٥].

أراد أن يقول: حجتي، ووَفَرْتَي، وأراد: بي. ومن الواضح أن هذا الإبدال قد وقع بسبب أن الحرفين (الجيم والياء) من مخرج واحد، وقد نسب بعض اللغويين هذا الإبدال لبعض أهل اليمن [٢٢٦]. في حين نسبه سيبويه لقبيلة بني سعد، "وأمَّا ناسٌ من بني سعدٍ، فإنهم يُبْدِلُون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها خفيّة، فأبدلوا من موضعها أبْين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمجّ، يريدون: تميمي، وهذا علجّ، يريدون: عليّ، وسمعت بعضهم يقول: عَرَبانجّ، يريد: عَرَبانيّ"[٢٢٧].

(٣) إبدال التاء والدال تاء (افتعل):

ذكر ابنُ جنيّ رأيا لأبي عليّ، ذهب فيه إلى جواز إبدال الدال تاء، فقال: "قال أبو عليٍّ: وأجاز بعضهم . وهو أبو عمر الجرمي .: اذدكر؛ لأنَّ تاء (افتعل) لا يلزم أن يجيء قبلها ذالٌ أبداً، فأشبهت (اقتتلوا) في البيان"[٢٢٨]. فكما لا يلزم أن يكون بعد تاء (افتعل) تاءٌ أبداً، فكذلك لا يلزم أن يأتي قبلها ذالٌ أبداً، فقالوا: اقْتَتَلوا مع تحريك التاءين، نحو: احْتَلم واغْتَلَم، وقالوا في ازتكر: ازْدكر، فقلبوا التاء دالاً للتقريب ولم يدغموا؛ لأنه لا يلزمهم أن يكون قبل التاءِ ذالٌ. نحو: استلم، وابتسم. فوافق أبو عليٍّ الجرمي الرأيَ في إبدالِ تاءِ افتعل دالاً عند مقاربتها للذال، وسار على نهجهم ابنُ جنيٍّ.

ويبدو أنَّ ثلاثتهم خالفوا رأي سيبويه في هذه المسألة، قال سيبويه: "وكذلك تُبْدَلُ الذال من مكان التاء أشبه الحروف بها؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم ألا يُبَيَّنا إذ كانا يدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغامُ في حرف مثلِه في الجهرِ. وذلك قولك: مدّكر كقولك: مظَّلم، ومن قال: مُظَّعِن، قال: مذَّكر. وقد سمعناهم يقولون ذلك. والأخرى في القرآن، في قوله تعالى:﴿ **فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ**﴾(القمر، آية ١٥) وإنما منعهم من أن يقولوا: مُذْدَكر، كما قالوا: مُزْدان، أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلاَّ الإدغام"[٢٢٩]. فتاء

([٢٢٥]) سر صناعة الإعراب، ١/١٧٥-١٧٦.
([٢٢٦]) النوادر في اللغة، ص ١٦٤.
([٢٢٧]) الكتاب، ٤/١٨٢.
([٢٢٨]) المنصف، ٢/٣٣١.
([٢٢٩]) الكتاب، ٤/٤٦٩-٤٧٠.

افتعلٍ إذا قاربت الذال في (اذتكر)، تقلب دالاً، فتكون (ازْدكر)، ثم تقلب الدال ذالاً وتدغم في الذال السابقة عليها، فتصير الكلمة (اذّكر) أو يحدث العكس، فتقلب الذال دالاً، وتدغم الدال في الدال، فتصير الكلمة (ادَّكر)، ومن ثم يُقال: اذَّكر، وادَّكر، ويقال: مُذّكر، ومُدَّكر. وقلب الذال دالاً أقوى الوجهين وأجودهما [٢٣٠].

(٤) إبدال الفاء ثاء

هذا نوع من الإبدال يقع كثيراً في كلمات العربية، نحو: ثوم وفوم، وثناء الدار وفناء الدار، وقد أشار إليه ابنُ جنيّ بقوله: "أخبرني أبو عليٍّ قراءةً عليه بإسناده إلى يعقوب، أنَّ العرب تقولُ في العطف: قام زيدٌ فُمَّ عمرو، وكذلك قولهم: جَدَفَ، وجَدَثَ"[٢٣١]. فأشار في نصه إلى إبدال الفاء ثاء في لغة العرب، وذكر أيضاً: "وقرأت على أبي عليٍّ بإسناده إلى يعقوب، قال: يقال: وهي فُروغ الدلو وثُروغها، فالثاء إذن بدل من الفاء؛ لأنه من التفريغ"[٢٣٢]. وقد أشار ابن السِّكِّيت إلى كثير من أنواع الإبدال الواقع في كلمات العربية، فقد نقل عن الكسائي والفراء، فقال: "سمعتُ الكسائيَ يقول: الفومُ والثومُ للحنطة. وقال الفراء: اللثام على الفم، اللفام على الأرنبة"[٢٣٣]. وفي هذا دليل على التبادل الواقع بين الفاء والثاء.

وقد أشار ابن جنيٍّ إلى بعض الكلمات التي تناولها اللغويون في حديثهم وقالوا بوقوع الإبدال بين حروفها، وبيَّن أنها أصولٌ ولا إبدال فيها، نحو قولهم: فناء الدار وثناؤها، فالفاء في فناء – عند ابن جنيٍّ – ليست مُبْدلة من الثاء في قولهم: ثناء، وإنما هما أصلان، قال ابن جنيٍّ: "والوجه أن تكون الفاء بدلاً من الثاء؛ ولأنهم قد أجمعوا في الجمع على أجداث، ولم يقولوا: أجداف، وأمَّا قولهم: فناء الدار وثناؤها، فأصلان؛ أمَّا فناؤها، فمن: فَنِيَ يَفْنَى؛ لأنها هناك تَفْنَى؛ لأنك إذا تناهيت إلى أقصى حدودها فَنِيت، وأما ثناؤها، فمن ثَنِيَ يَثْني؛ لأنها هناك تَثْنَِي عن الانبساط لمجيء آخرها وانقضاء حدودها، فإن قلت: هلاَّ جعلت إجماعهم على أفنية بالفاء دلالة على أن الثاء في ثناء بدلٌ من الفاء في فناء، كما زعمت أن فاءَ جدف بدلٌ من ثاء جدث؛ لإجماعهم على أجداث بالثاء؟ فالفرق بينهما وجودنا لـ (ثِنَاء) من الاشتقاق ما وجدناه لـ (فناء)، ألا ترى أنَّ الفعل يتصرف منهما جميعاً، ولسنا نعلم لحذف الفاء تصرف جدث، فلذلك قضينا بأن الفاء بدل من الثاء"(٢٣٤).

---

(٢٣٠) ينظر: المنصف، ٣٣١/٢.

(٢٣١) سر صناعة الإعراب، ٣٣١/١.

(٢٣٢) السابق، ١٧٣/١.

(٢٣٣) الإبدال، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢٣٤) سر صناعة الإعراب، ٢٤٨/١.

كما ذهب ابن جنيّ إلى أن الفاء في كلمة (فوم) ليست بدلاً من الثاء في كلمة (ثوم)؛ لأنهما أصلان، قال ابن جنيّ: "إنَّ (الفوم) الحنطة وما يختبز من الحبوب، يُقال: فوّمت الخبز؛ أي: خبزته، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء"[٢٣٥] فكلمة (فوم) وُضِعت فيها الفاء على أصلها، وقد استعملت هكذا في لغة العرب قديماً ولا إبدال فيها بين الفاء والثاء. وَيدْعم هذا الرأي ما روي عن ابن عباس، وقتادة والسدي: إنَّ الفوم هو الحنطة، وليست الثوم، وأنشد ابن عباس قول الشاعر:

قد كنت أغنى الناس شخصاً واحداً

وَرَدَ المدينة عن زراعة فومِ [٢٣٦]

وذكر الفراء: "إنَّ الفوم فيما ذُكر لغةٌ قديمة، وهي الحنطة والخبز جميعاً قد ذُكِرا. قال بعضهم: سمعنا العرب من أهل هذه اللغة يقولون: فَوّمُوا لَنَا، بالتشديد لا غير، يريدون: اختبزوا"[٢٣٧]. ومن ثم فإن كلمة (الفوم) تعني في الاستعمال اللغوي القديم: الحنطة أو الخبز، وليست الفاء فيها بدلاً من الثاء في الثوم، وإنما وضعت الفاء أصلاً في كلمة (الفوم).

ثانياً: في التقاء الساكنين

اتفق النحاة على أنه إذا تجاور ساكنان، فإن الأول منهما يكسر؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ولميل اللغة إلى تخفيف ثقل الحرفين الساكنين المتجاورين. إذ السكون قطعٌ للنطق، فكيف إذا كُرِّر السكون، الأمر يزداد ثقلاً وقطعاً، ولذا فقد أجمعوا "على أن الأصل الكثير الشيوع في التخلص من التقاء الساكنين إنما يكون بالكسر، فإذا كان الساكنُ الأول ميماً أو واواً مَالَتْ إلى الضمّ، وإذا كان نوناً يليها لامٌ مالتْ إلى الفتحِ"[٢٣٨]. وفي ذلك يقول ابن جنيّ: "فإنْ سألَ سائِلٌ، فقال: من أين جاز أن تفتح الدال في لَدَنْ، وإنما هي: لَدُن، نحو قوله تعالى:﴿ **مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ**﴾ (النمل، آية ٦) و﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا**﴾(الكهف، آية ٧٦)، و ﴿**مِن لَّدُنْهُ**﴾ (النساء، آية ٤٠)، وغير ذلك مما يطول ذكره حتى لمّا اختلفت حركات الدال قبل النون اشبهت التنوين، فنُصب ما بعدها تشبيهاً بالمفعول؟ فالجواب: أنَّ الفتحة في لدَنْ إنما جاءت من قبل أنهم أسكنوا الدال في لدُن استثقالاً للضمة فيها، كما يسكن ضاد عَضُد وباء سَبُع، فيقال: عَضْد، وسَبْع، فلما سكنت الدال، وكانت النون بعدها ساكنة التقى ساكنان، ففتحت الدال لالتقائهما. وشبهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي: اِضْرِبَنْ زيداً، ولا تضربَنْ عمراً، وهكذا حصلت عن أبي عليٍّ وقت قراءة الكتاب عليه"[٢٣٩].

([٢٣٥]) السابق، ٢٥١/١.

([٢٣٦]) ينظر: الطبرسي، مجمع البيان، ١٢٢/١.

([٢٣٧]) معاني القرآن، ٤١/١.

([٢٣٨]) د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٥٢، مكتبة الأنجلو، مصر، ط٥، ١٩٧٥م.

([٢٣٩]) سر صناعة الإعراب، ٥٤٥/٢-٥٤٦.

فالحرف قبل النون الساكنة أو قبل التنوين يُمَال به إلى الفتحِ استثقالاً لالتقاء الساكنين.

وقد تحدث سيبويه عن هذه المسألة، وذهب إلى أنَّ الحرف قبل النون الساكنة والتنوين يُمَال بها إلى الفتح استثقالاً لالتقاءِ الساكنين[٢٤٠]، وذهب أبوعليٍّ إلى أنه يُمتنع الإدغام في كلمة (لدني)، لحذف نون الضمير عند اتصالها بنون (لَدُنْ) الساكنة، والدال ساكنة – أيضاً – لإلقاء الحركة عنها، وهذا هو الحذف لالتقاء الساكنين؛ الدال الساكنة، ونون (لدنْ)، فإن أدغمت ولم تحذف لزمك أن تُحَرِّك الدال لئلا يلتقي ساكنان، فتصبح: لدُنّي، لأنها عنده القياس، قال أبو عليٍّ: "من قال: لدُنّي، زاد النون التي تُزَادُ مع علامة المضمر المجرور والمنصوب في نحو: منّى وعنّي، وقطْني وضَرَبني، فأدغم الأولى الساكنة في التي تُزَادُ مع الضمير، فصار (لدُنّي) وهذا هو القياس والذي عليه الاستعمال"[٢٤١].

وقد أشار أبوعلي إلى هذه الظاهرة في موضعٍ آخر، فقال: "والنون التي تتبع علامة الضمير تحذف إذا سكنت الدال؛ لأن الدال قد سكنت بإلقاء الحركة منها، والنون من (لدنْ) ساكنة، فتحذف النون؛ لأن إدغام الأولى منها لا يصلح لسكون ما قبلها من الدال، فيصير (لَدْني) أو (لُدْني) فيحذف لالتقاء الساكنين؛ أحدهما الدال المسكنة، والآخر نون (لدنْ) فإن أدغمت ولم تحذف لزمك أن تُحَّركَ الدّال لئلا يلتقي ساكنان، فيصير في الامتناع للإدغام بمنزلة امتناعه في قَرمِ مالك، في تحريك الساكن في المنفصل، وهذا ممتنع، فلمَّا لم يسغِ ذلك حذف لالتقاء الساكنين إذ قد حذفت لالتقائهما في نحو: لَدُ الصلاة ولَدُ الحائط"[٢٤٢].

فالأصل: لدني الصلاة، ولدني الحائط، والمراد بالحذف هو حذف النون من لدن لالتقاء الساكنين وللتخفيف من التقاء الدال الساكنة في لَدْن والنون الساكنة – أيضاً – عند الالتقاء مع النون التي تتبع علامة الضمير في (لدُنِّي)، فتصير عند التخفيف: لَدُ الصلاة، ولَدُ الحائط.

ثالثاً: في القلب المكاني:

يقع القلب المكاني للأصوات داخل الكلمات في العربية، وذلك بتقديم بعض الحروف الأصلية، وتأخير بعضها الآخر، مثل: جبذ، وجذب، وأيس ويئس، وطأمن وطمأن، وغير ذلك من الكلمات الواردة في كتب اللغويين. وهي ظاهر لهجية تقع في اللغة اعتباطاً؛ أي: "دون قاعدة محددة يسير عليها، سوى الرغبة في تخفيف اللفظ، فالناطق بفطرته يميل إلى السهولة في الكلام، فيقدم بعض

(٢٤٠) الكتاب، ٢١٠/١.

(٢٤١) الحجة في القراءات السبعة، ٩٦/٣.

(٢٤٢) السابق، ٩٧/٣.

أصوات الكلمة ويُؤخِّرُ أخرى"[٢٤٣]. وقد أشار ابنُ جنيّ إلى هذه الظاهرة بقوله: "اعلم أنَّ كلَّ لفظين وُجِد فيهما تقديم وتأخير، فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإنْ لم يمكن ذلك حكمت بأنَّ أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريتُ أيُّهما الأصل وأيهما الفرع"[٢٤٤]. فالقلب يحدث في لفظين حروفهما أصلية إلا أنَّ أحد هذه الحروف يختلف موضعه في اللفظين، فهما أصلان وليس أحدُهما مقلوباً عن صاحبه، وقد أشار ابن جنيّ إلى مجموعة من القواعد التي يعرف بها اللفظ الأصل من اللفظ الفرع، وأول قاعدة هي: التركيبان الأصلان والتصرف واحد، قال ابن جنيّ: "فمما تركيباه أصلان لا قلبَ فيهما قولهم: جذبَ وجَبَذ؛ ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً؛ نحو: جذب يجذب فهو جاذب، والمفعول: مجذوب. وجبذ يجبذُ جبذاً فهو جابذ، والمفعول: مجبوذ، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك"[٢٤٥].

وثاني القواعد: أوسعهما تصرُّفاً يكون أصلاً لصاحبه، قال ابن جنيّ: "فإنْ قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه، وذلك كقولهم: أنى الشيءُ يأنى، وآن يئين، فآن مقلوب عن أنى. والدليل على ذلك وجودك مصدر أنى يأني وهو الإنى، ولا تجد لآنِ مصدراً"[٢٤٦]. والقاعدة الثالثة عنده هي الصحة مع وجود الإعلال، نحو: أيَسْتُ من كذا مقلوب من (يئست). قال ابن جنيّ: "فعندي أنه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله، وأن يقول: إسْتُ أاس، كهبْتُ أهاب، فظهوره صحيحاً يدل على أنه إنما صَحَّ لأنه مقلوب عمَّا تصح عينه وهو يئست؛ لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى"[٢٤٧].

ومن قضايا القلب المكاني التي عرض لها ابن جنيّ وقد اتفق فيها مع أستاذه ما يلي:

(١) أيست ويئست:

في ضوء ما حدده ابنُ جنيّ من قواعد، ساق قولاً لأبي عليّ في القلب بين لفظتي أيست ويئست في الوجه الثاني الذي هو: أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه، يقول فيه: "ذكر أبوعلي أحدهما، وهو ما ذهب إليه من أن (أيست) لا مصدر له وإنما المصدر (ليئست) وهو (اليأس) و(اليآسة). قال: فأما قولهم في اسم الرجل (إياس) فليس مصدراً لأيست، ولا هو – أيضاً – من لفظه، وإنما هو

(٢٤٣) د. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص ٤٠٦.
(٢٤٤) الخصائص، ٦٩/٢.
(٢٤٥) الخصائص، ٦٩/٢-٧٠.
(٢٤٦) السابق، ٧٠/٢.
(٢٤٧) السابق، ٧١/٢-٧٢.

مصدر: أسْتُ الرجل، أؤوسه إياساً، سمّوه به كما سمّوه عطاء؛ تفاؤلاً بالعطية"[٢٤٨].

فيئست عنده هي الأصل؛ لأن لها مصدراً، وعليه فإن (أيس) مقلوب (يئس) وتسمية الرجل بـ (إياس) لا يذهب دليلاً على استعمال مصدر لكلمة (أيس)، وإنما هو مصدر لكلمة (أست) بمعنى أعطيت. وعليه، فإننا نقول في المصدر (يأساً) ولا نقول: (أيساً).

(٢) طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ

وهذه مسألة لغوية صوتية في القلب أخذها ابنُ جنيّ من أبي عليٍّ في ضوء اتفاقِ أبي عليٍّ مع سيبويه في أنَّ (طَأْمَنَ) هي الأصل، وأنَّ (اطْمَأَنَّ) مقلوب، قال ابن جنيّ: "اعلم أن أبا عمر الجرمي خالف سيبويه في هذه اللفظة، فذهب إلى أنَّ (اطمأنّ) غير مقلوب، وأن (طأمن) هو المقلوب، كأنَّ أصل هذا الفعل عنده أن يكون الميم قبل الهمزة، وهو بخلاف مذهب سيبويه؛ لأنه عند سيبويه أن (طَأمَنَ) هو الأصل، و (اطمأنَّ) مقلوب منه، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن الفعل إذا لم تكن فيه زوائد فهو أجدرُ أن يكون على أصله. وإذا دخلته الزوائد تعرض للتغيير؛ لأنَّ دخول الزوائد فيه ضربٌ من التغيير لحقه، والتغيير إلى التغيير أسبق، ألا ترى أنَّ أحداً لا يقول في (طَأمَنَ) الذي هو الأصل: (طمأن)؟ فهذا هو الصحيح، وينبغي أن يُحْتَجَّ به لسيبويه وعن أبي عليٍّ أخذته"[٢٤٩]. فوافق رأيُ ابنِ جنيٍّ رأي سيبويه ورأيَ أبي عليٍّ. والأصلُ عندهم (طأمن)؛ لأنه لا زيادة في حروفه، كما أنه لا يُقَال فيه (طمأن). والكلمة إذا لحقها زيادة أصابها الضعف، وإذا ضَعُفَتْ أسرعَ إليها ضَعْفٌ آخر، كحذف ياء (حنيفة) عند النسب إليها، فيكون (حنفي) وذلك لحذف تائها [٢٥٠].

(٣) (جاه) مقولب عن (وجه)

من القلب المكاني الذي رواه ابن جنيّ عن أبي عليٍّ ما ذكره من أن (جاه مقلوب من الوجه) فقال: "كان أبو عليٍّ – رحمه الله – يرى أن الجاه مقلوب من الوجه"[٢٥١]. وقد بين أنَّ العِلَّةَ في ذلك تحريكُ العينِ، فقال: "ولمَّا أعلُّوه بالقلب أعلّوه – أيضاً – بتحريك عينه ونقله من (فَعْلٍ) إلى (فَعَلٍ)، يريد أنه صار من (وَجْهٍ)، إلى (جَوْهٍ)، ثم حُرِّكت عينه فصارت إلى (جَوَهٍ)، ثم أبدلت عينه؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: (جَاهٍ)"[٢٥٢]. فكلمة (جاه) مقلوبةٌ من الوجه الذي هو الأصل، وقد أيَّد ابنُ جنيٍّ ذلك بما رواه عن الفراء أنه قال: "سمعت أعرابية من غطفان وزجرها ابنها، فقال لها: رُدِّي عليه، فقالت: أخاف أن يجوهني بأكثر

(٢٤٨) السابق، ٢/٧٠-٧١.

(٢٤٩) المنصف، ٢/١٠٤.

(٢٥٠) ينظر: الخصائص، ٢/٧٤-٧٥.

(٢٥١) السابق، ٢/٧٦.

(٢٥٢) الخصائص، ٢/٧٦.

مـن هـذا، قـال: وهـو مـن الوجـه، أرادت: يواجهني"[٢٥٣].

فهذه الكلمة حدث فيها إعلال بالقلب، وتسكين، وقلب مكاني؛ وتفسير ذلك أنهم حَرَّكُوا عينَها إلى الفتح، فتحوَّلَت من (فَعْلٍ) إلى (فَعَلٍ)، ونقلوه من (فَعْلٍ) إلى (عَفْلٍ)، ثم أبدلت عينها ألفاً؛ لأنها متحركة وما قبلها مفتوح، فأصبحت جاه؛ أي: تحولت من (وجه) إلى (جوْه) ثم إلى (جَوَه) ثم إلى (جاهٍ). ومن الأدلة على هذا القلب أن كلمة (وجه) تجمع على: وجوه. ويمكن أن تُقلب الواو همزة، فنقول: أُجوه، ويمكِنُ أنْ نُبْدِلَ مكانَ الواوِ جيماً ومكانَ الجيمِ واواً فتصبح: (جوه) عند التخفيف، ثم تقلب الألف واواً فتصبح: (جاه).

(٤) (أشاوى) ليست من لفظة (أشياء)

كلمة (أشاوى) أصلها كلمة (أشايا) وليست من لفظ (أشياء)، وقد ذكر ابن جنيّ: " أخبرني أبو عليٍّ أن بعضَهم ذهبَ إلى أنَّ (أشاوى) ليس بجمع (أشياء) من لفظها، وأنه من لفظ قول الشاعر:

ياحبَّذا حِينَ تُمْسِي الريحُ باردةً
وادي أَشيٍّ وفتيانٌ به هُضُم

فـ (أشاوى) على هذا (فَعَالى) بمنزلة: عَذَارى؛ لأن الهمزة في (أشيٍّ) فاء، فينبغي أن تكون في (أشاوى) فاء، كأنَّ واحدتَها. إشاوة، وتكون (إشاوة) كإداوة، وتكون (أشاوى) فعائل – في الأصل – كأداوي"[٢٥٤]. وقد أيّد أبو عليٍّ الرأيَ القائلَ بأنَّ (أشاوى) ليس من لفظ أشياء، وهذا ما أشار إليه ابن جنيٍّ بقوله: "فقلت لأبي عليٍّ: فهَلا كانت أشياء على هذا (فعلاء) من غير لفظ (شيء) وتكون الهمزةَ فيها فاءً دونَ أن تكونَ (لفعاء)؟ فقال: إنه إنما ذهب في (أشاوى) إلى أنها من غير لفظ (أشياء)؛ لأنَّ في (أشياء) ياء، وفي (أشاوى) واواً، فأمَّا (أشياء) فلا إبدال فيها يُسَوِّغ أن يقال فيها: إنها من غير لفظ (شيء)"[٢٥٥]. فذهب أبو عليٍّ إلى أن أشياء مقلوبة عن شيئاء، وأن بناءها (لفعاء) لا (فعلاء)؛ لأنها من لفظ (شيء)، وهي مختلفة عن (أشاوى)؛ لأنَّ (أشياء) فيها ياء، و (أشاوى) فيها (واو)، ولو كانت من غير لفظ شيء لما أصبح فيها قلب، لكنها من لفظ (شيء) جمعه: شيئاء، ثم حُوِّلت الهمزة إلى بداية الكلمة لاستثقال همزتين، فهمزتها لام الكلمة وليست فاء الكلمة وقد صارت نتيجة القلب في بداية الكلمة. في حين أنَّ (أشاوي) هي جمع (أشيٍّ)، فهمزتها فاء عند بعض العرب. لكن (أشاوي) أصلها: (أشايا) وجمعها من (إشاوة)، وأصل (إشاوة): شيئاء ولكنهم قلبوا الهمزة في بداية الكلمة. ومن ثم فإن (أشاوي) أصل من (شيء)،

(٢٥٣) السابق، نفسه.

(٢٥٤) المنصف، ٢/٩٩.

(٢٥٥) المنصف، ٢/١٠٠.

ووزنها (لفاعي) وليس(فعالي) لأن في بنائه على (فعالي) يجعل أشياء على وزن (فعلاء) وهي من غير لفظ (شيء)، وهذا لا يوافق النطق العربي في جمع (شيء) على شيئاء أو أشياء.

رابعاً: التخفيف:

التخفيف ظاهرة صوتية يلجأ إليها المتكلم بالعربية طلباً لسُهُولَةِ النُّطْقِ، وقد ذكر ابنُ جنيّ أنه قُرِيء قوله تعالى:﴿ مَا **وَدَعَكَ** ﴾(الضحى ٣) خفيفة مروية عن النبي ﷺ بقراءة ابن عباس، وعروة بن الزبير وابنه هشام، وذَكَرَ أنَّها قليلةُ الاستعمالِ، ولكنَّه استشهد بما ذكره أبو عليٍّ من قول أبي الأسود:

لَيْتَ شِعْري عنْ خليلي مَا الَّذي
غَالَه في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ[٢٥٦]

ومعلوم أن استعمال الفعل (وَدَعَ) مُخَفَّفًا قليل عند العرب، واستغنوا عن استعماله باستعمال مرادفة، وهو الفعل (ترك). ومن مسائل التخفيف المتفق عليها بين ابن جنيّ والفارسي ما يلي:

(١) التخفيف بالتسكين للضرورة الشعرية:

ذهب ابنَ جنيّ فيما أورده عن أبي عليّ إلى تسكينِ عين (فَعْلَة فَعْلات) نحو: رفْضَة رفْضَات، ولك ذلك إذا كانت اللامُ حرفاً صحيحاً، أمَّا إذا كانت اللامُ حرفَ عِلَّةٍ متحركاً مفتوحاً ما قبله فإنَّ العينَ تفتحُ كما في: ظَبية وظَبَيَات، وقد علل ابن جنيّ ذلك الاستعمال عند العرب؛ ليفرقوا به بين الاسم والصفة. قال ابنُ جنيّ: "وأنا أرى أنَّ إسكانَ عين (فَعَلانٍ) مما جاء في الشعر من الأسماء نحو قول ذي الرمة:

أَبَتْ ذِكرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبه
خفوقاً ورفْضاتُ الهوى في المفاصلِ

ليس العذرُ فيه كالعذرُ في قولهم: ظبْيَة وظَبَيات، وغَلْوة وغَلَوات، وذلك أنه إذا فتح العين وأجراها على الواجب في ذلك من نحو: جَفَنات وثَمَرات، وشَفَرات، لم يلزمه ما يحوج إلى الاعتذار من تصحيح اللام – وهي حرف علة – فَحَرَّك وقبله فتحة كما يحتاج إلى الاعتذار من ذلك في نحو: النَزَوان، والكروان، والنضيان والصميّان"[٢٥٧].

فَرَفْضات صفة على وزن (فَعْلة) تبقى عينها ساكنة في الجمع، فإنْ كانت اسماً تحركت، نحو: جَفْنة جَفَنات. وقد ذكر ابن عصفور: "فَحُكمُ رَفَضات، وهو اسم، بحكم الصفة، ألا ترى أنَّ (رفْضَات) جمع (رفْضة) اسم. والاسم إذا كان على وزن (فَعْلة) وكان صحيح العين، فإنه إذا جُمعَ بالألف والتاء لم يكن بدٌ من تحريك عينِه، اتباعاً لحركة فائه، نحو: جَفْنة وجَفَنات، وقصْعة وقَصَعات، وإن

(٢٥٦) ينظر: المحتسب، ٣٦٤/٢.

(٢٥٧) المحتسب، ١٧١/٢-١٧٢.

كان صفة بقيت العين على سكونها، نحو: ضَخْمة وضَخْمات، وصعْبة وصعْبات، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين الاسم والصفة، وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته، فاحتمل لذلك ثقل الحركة، وأيضاً، فإنَّ الصفة تشبه الفعل؛ لأنها ثانية عن الاسم غير الصفة، كما أنَّ الفعل ثانٍ عن الاسم، فكما أنَّ الفعل إذا لحقته علامة جمع، نحو: ضربوا، ويضربون، لم يغيّر، فكذلك لم تغير الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع، وهما: الألف والتاء، فكان ينبغي – على هذا – أن يقول: (رفَضَات، إلاَّ أنَّه لَمَّا اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكَّن العين"[٢٥٨].

غير أنّي أرى أنَّ كون اللام حرف علة ليس بمسوغٍ لتحريك العين، وذلك أن كلمة (بيْضة) وكلمة (جوْزة) سكنت العين فيهما وهما حرفا علة وقد جاء الجمع على (بيْضات) و (جوْزات) فسكنت العين في الجمع رغم كونها حرف علة في المفرد، وقد ورد تحركهما في لغة هذيل، فقالوا: بَيَضَات، وجَوَزات، وهو عند سيبويه شاذ [٢٥٩].

وقد ذكرَ ابنُ جنيّ بيتاً شعرياً أنشده أبو عليٍّ، فقال: "أنشدنا أبو عليٍّ لجرير:

سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم
ونهرُ تيرى فما تعرفْكم العَربُ

يريد: تعرُفكُم"[٢٦٠].

وإسكان الحرف المتحركِ في الشعر جائزٌ للضرورةِ كما يسكن: عَضْد، وفخْذ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة: فَخِذ، حيث حذفوا فقالوا: فَخْذٌ وبضمةٍ عضُدٍ، حيث حذفوا فقالوا: عَضْد؛ لأنَّ الرَّفَعةَ ضمةٌ والجرَّةَ كسرةٌ"[٢٦١]. وقد علَّق السيرافي على قول سيبويه بأنهم: "شبهوا لهذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمة من (عَضُدٍ)، والكسرة من (فَخِذٍ) حين قالوا: عضْدٌ، وفخْدٌ، غير أنَّ حذفَها من (عضْدٍ) و(فخْذٍ) حسنٌ مطّردٌ في الشعر والكلام جميعاً من قبل أنه لا يُزِيل معنى، ولا يُغَيّر إعراباً، وفيما ذكرناه يزول الإعراب الذي به تنعقد المعاني إلاَّ أنّه شبه اللفظ باللفظ..."[٢٦٢].

فربط سيبويه هذه الظاهرة في الشعر بالضرورة التي تجيز للشاعر أن يتصرف في اللغة بشكل معينٍ لا يجوز في غيره أن يأتي به.

---

(٢٥٨) ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ): ضرائر الشعر، ص ٨٥، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٠م.

(٢٥٩) ينظر: الكتاب، ٣/٦٠٠.

(٢٦٠) المحتسب، ١/١٠٩-١١٠.

(٢٦١) الكتاب، ٤/٢٠٣.

(٢٦٢) السيرافي: أبو سعيد بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ)، ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ١٤٢، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

(٢) همزة بَيْنَ بَيْن (تخفيف للهمزة):

همزة بـيْنَ بـيْن: هـو أن تجْعلَ الحَركـةَ بين مخرجِ الهمزةِ ومخرجِ الحرفِ الذي يليها ولا سيَّما حركـة الحـرف الـذي بعْـدها، فـإذا كانـت الحركـةُ فتحـةً جعلتَهـا بـين الهمـزة والألـف، وإذا كانت الحركـةُ كسرةً جعلتَها بين الهمزة والياء، وإذا كانت ضمةً جعلتَها بين الواو والهمزة. قال ابـنُ جنـيّ: "فـإن قـال قائـلٌ: فهـلاَّ قـالوا: مُوّسٌ ومِيّلٌ، فـأدغموا كمـا قـالوا: مقْرُوَّةٌ وخطيَّـةٌ؟ فقد قال أبو علـيٍّ: لأن الياء في (مِيئَلٍ) والواو في (مـوئِسٍ) قـد جرتـا مجـرى واو (فُوعِـلَ) وواو (فُوعِـل) لا تـدغم أبـداً، كمـا لا تـدغم ألـف (فاعل) فلم يبقَ إلا أن تكون بـيْنَ بـيْنَ، فهـذا قول الخليل"(٢٦٣).

وهـذه المسـألة التـي ذكرهـا ابـن جنـيّ معتمداً فيـه علـى رأي أبـي علـيٍّ المنقول عـن الخليل، قد ذكرها سيبويه في ضوء قول العرب: هـذا درهـم أختـك ومـن عنـد أمـك، فقـال: "إذا كانت الهمزةُ مضمومةً وقبلها ضمةٌ أو كسرةٌ، فإنَّك تصيرها بيْنَ بيْنَ، وذلك قولك: هذا درهم أختك، ومن عند أمِّك، وهو قول العرب وقول الخليل"(٢٦٤).

لقد ذهب أبو علـيٍّ فـي الهمزة المكسورة المسـبوقة بضـمة كمـا ذهـب الخليـل وسـيبويه، وذلـك بـأن تكـون بـيْنَ بـيْنَ، قـال أبـو علـيٍّ: "وكـذلك إنْ كانـت مكسـورة قبلهـا ضـمة، نحـو: (سُئِلَ)، و(هذا عبدُ إبلك) فإنْ كانت مضمومة قبلهـا كسرة جعلتهـا بـيْنَ بـيْنَ فـي قـول سـيبويه، قال: وهو قول العرب والخليل"(٢٦٥).

فهمـزة (مـؤنس) مكسـورة قبلهـا ضـمة، مثل همزة (سُئِل)، ومن ثَمَّ يمكن جعلها همزة بـيْن بـيْن. ذكـر سـيبويه: "اعلـم أن كـل همـزة مفتوحـة كانـت قبلهـا فتحـة، فإنـك تجعلهـا إذا أردت تخفيفهـا بـين الهمـزة والألـف السـاكنة وتكـون بزنتهـا محقَّقـة، غيـر أنـك تُضَـعِّف الصوت ولا تُتِمّه وتُخفي؛ لأنك تُقَرِّبُهَا من هذه الألف. وذلك قولك: سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تُحَقّق كما يُحَقِّق بنو تميم، وقد قرأ قَبْلُ بيْنَ بيْنَ. وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صـارت بـين الهمـزة والياء السـاكنة كمـا كانـت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة. ألا ترى أنك لا تُتم الصوت هنا وتضـعِّفه لأنك تُقَرِّبُهَا من الساكن، ولولا ذلك لم يَدْخل الحرفَ وَهنٌ، وذلـك قولـك: يَـئسَ وسَـئِمَ،﴿ وإذْ **قَـالَ إبْـرَاهِيمُ** ﴾وكذلك أشباه هذا. وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلهـا فتحـة صـارت بـين الهمـزة والـواو الساكنة"(٢٦٦).

وقد ذكر ابن جنيّ أن الياء في (مِيئَل) أصـلها واو، والـواو فـي (مؤنس) أصـلها اليـاء؛ لأنهما من: يَئِستُ، ووألتُ، فعند انقلابهما جرى

(٢٦٣) المنصف، ٣٩/٢.
(٢٦٤) الكتاب، ٥٤٢/٣.
(٢٦٥) التكملة، ص ٢١٨.
(٢٦٦) الكتاب، ٥٤١/٣-٥٤٢.

فيهما كما جرى في واو (فوعل) المنقلبة عن ألف فاعل، وبذلك تستطيع أن تجريها همزة بَيْنَ بَيْنَ، كما أن همزة (هباءة) بَيْنَ بيْنَ مع الألف، هذا رأي ابن جنيّ الموافق لرأي أبي عليٍّ المعتمد على رأي الخليل الذي يجري في مذهبه ألا يُفْصَلَ بين الزائد والأصل إذا جُعِلَ مدّاً[٢٦٧].

ويفهم من هذا أن الهمزة في (ميئل) و (مؤئس) هي همزة بيْنَ بَيْن، ولا يمكن قلبها إلى ياء أو واو؛ لأنها منقلبة، كما أنَّ واو (فوعل) منقلبة عن ألف (فاعل) وهذه لا تُدْغَمُ فلا نقول: ميّل، وموّس، وإنما نقول: مِيْئَل، ومؤوَس (فَوْعل)، وذلك بتخفيف الهمزة لا قلبها.

خامساً: في الصوائت الطويلة والقصيرة:

الصَّوَائِتُ في العَرَبِيَّةِ ثَلاثَةٌ: الألف والواو، والياء، وهي حروفُ مدٍّ ولينٍ. وقد ذهب ابن جنيّ إلى أنَّ الألف والواو، والياء حروفٌ هوائيةٌ متسعةُ المخرجِ، ألينها الألف، غير أن صوتَها يخالفُ صوتَ الياءِ والواوِ، ويخالفُ صوتُ الياءِ صوتَ الألف والواو أيضاً، قال ابن جنيّ: "فإن اتَّسَعَ مخرجُ الحرفِ حتَّى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته استمر الصوتُ ممتداً حتَّى ينفد، فيفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها إذا لم يجد منقطعاً فيما فوقها، والحروفُ التي اتَّسَعَتْ مخارجُها ثلاثة: الألف ثم الياء، ثم الواو، وأوسعُها وألينُها: الألف، إلاَّ أنَّ الصَّوْتَ الذي يجري في الألف مخالفٌ للصَّوْتِ الذي يجري في الياء والواو، والصوتُ الذي يجري في الياء مخالفٌ للصَّوْتِ الذي يجري في الألف والواو"[٢٦٨].

فالصوائت حركات طويلة هوائية، فإن أردنا قصر استمرار صوتها حدثت الحركات القصيرة (الفتحة، والضمة، والكسرة؛ وعليه، فالألفُ فتحةٌ طويلةٌ، والياءُ كسرةٌ طويلةٌ، والواوُ ضمةٌ طويلةٌ، ومن هنا قيل: إنَّ الحركات هي أبعاض الحروف؛ أي: الحروف الثلاثة:(الألف، والواو، والياء)، فالفتحة بعضُ الألفِ، والكسرةُ بعضُ الياءِ، والضمةُ بعضُ الواوِ.

وقد ذكر د. كمال بشر: "إنَّ الهواء حال النطق بحروف المد الثلاثة – وهي الحركات الطويلة الثلاث – يمتد خلال مجراه ويستمر في الامتداد، لا يقطعه شيء ولا يمنع استمراره أي عارض، ولا ينتهي هذا الهواء إلا بانتهاء نطق الصوت نفسه"[٢٦٩].

ويبدو أن النطق بهذه الأحرف الثلاثة، الألف، والواو، والياء، يكون من حيز الجوف، ويستمر الهواء في مجراه حال النطق بها، ويستمر في الجوف لا يعترضه عارض، ولا

---

(٢٦٧) ينظر: المنصف، ٣٨/٢.

(٢٦٨) سر صناعة الإعراب، ٧/١-٨.

(٢٦٩) د. كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات)، ص ٨٠، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٧٥م.

يقطعه قاطع، ولا ينتهي الهواء حتى ينتهي الصوت وذلك عند المحدثين – كما ظهر في كلام د. كمال بشر – لكنه عند ابنِ جنيٍّ ومن قبله الخليل وسيبويه، ينتهي عند مخرج الهمزة؛ لأنَّ مخرجها عندهم من أسفل الحلق. ذكر سيبويه: "الواو والياء والألف، هذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيءٌ من الحروف أوسعَ مخارج منها، ولا أمَدَّ للصوت، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفةٍ ولا لسانٍ ولا حلقٍ كضمِّ غيرها، فيهوى الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة..."(٢٧٠).

وقد ذهب ابن جنيٍّ إلى أنَّ الحركاتِ هي بعض حروف المد، أو هي حروف صغيرة لها أصوات كأصوات حروف المد الثلاثة (الألف والواو والياء) ولكنها أقصر منها، قال ابن جنيٍّ: "اعْلَمْ أنَّ الحركات أبعاضُ حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعد الواو، وكان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة، ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هنَّ حروفٌ توامٌ كواملُ، وقد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعض، وذلك قولك: يخاف وينام، ويسير ويطير، ويقوم ويسوم، فتجد فيهنّ امتداداً واستطالة ما، فإذا أوقعت بعدهُن الهمزة أو الحرف المدغم ازدَدْنَ طولاً وامتداداً، وذلك نحو: يشاء، ويداء، ويسوء، ويهوء، ويجيء، ويفيء، ويقول مع الإدغام: شابّة، ودابّة، ويطيب بكر، ويسير راشد، وتُمودَّ الثوب، وقد قوّص زيد بما عليه، أفلا ترى على زيادة الامتداد فيهنّ بوقوع الهمزة والمدغم بعدهن، وهنَّ في كلا موضعيهنّ يُسَمَّيْنَ حروفاً كواملَ، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد في القياس منه"(٢٧١).

إنَّ قصر الحركات عن حروف المد واللين لا ينكر عليها أن تكون حروفاً أو حركات، كما أنَّ حروف المد تقصر عند مجيء الهمزة بعدها أو السكون فيضطر القارئ إلى مدِّها وتقويتها، وكذلك الحركات عند مجيء الهمز أو السكون بعدها يضطر القارئ لمدها.

وقد عدّهن أبو عليٍّ حروفاً، لكن صوتهنّ أقل من صوت حروف المد وهذا لا يخرجهنّ من كونهنّ حروفاً، قال أبو عليٍّ: "وهذا الذي يسميه أهل العربية حركةً حقيقية إنه حرف، فالفتحة كالألف، والضمة كالواو،

(٢٧٠) الكتاب، ١٧٦/٤.

(٢٧١) سر صناعة الإعراب، ١٧/١-١٨.

والكسرة كالياء في أنهنّ حروف، كما أنهنّ حروف، إلاَّ أنَّ الصوت بهن أقل من الصوت بالألف وأختيها، وقلة الصوت بهن ليس يخرجهنّ عنْ أنْ يكُنّ حروفاً؛ لأنَّ من الحروف ما هو أكثر صوتاً من حروف كـ (الضاد) و (النون الساكنة)، فكما أنَّ النون عندنا حرف وإنْ كان أقل صوتاً من الصاد، كذلك يجب أن تكون هذه عندنا حروفاً وإن كان الصوت بهنّ أقل من الصوت بما هُنَّ منه"[٢٧٢].

وفي ذلك دليل واضح على اتفاق ابن جنيّ مع أبي عليّ في هذه المسألة، وأنَّ ابنَ جنيّ أخذَ رأيه من أنَّ الحركات أبعاض الحروف من شيخه أبي عليّ.

سادساً: الوقف:

الوقفُ لُغَةً يعني الْحَبْسُ، وفي الاصطلاح: قطعُ الكلمةِ – في القراءة – عمَّا بعدها[٢٧٣]. ويُشْتَرَطُ في الحرف الذي يُوقف عليه أن يكون ساكناً؛ لأنَّ الوقفَ سكوتٌ ينقطعُ فيه عملُ اللسانِ ويَسْكُنُ. فكمَا أنَّ الحرفَ الذي يبتدأ به لا بد وأن يكون متحركاً، كذلك فإن الحرف الذي نقف عليه لا بد أن يكون ساكناً، فجرى الأول على الحركة والأخير على السكون. والعرب في الوقف على الحرف الساكن ينطقون بالتأني على أواخر الكلمات، ويعطون هذه الأواخر حقها الصوتي دون إسقاط من أحرف الكلمة أوانتقاص، ويظل مستمراً إلى نهاية الكلام، وهو وقف يشبه الوصل. وفريق آخر من العرب كانوا يسرعون بالنطق دون اهتمام ببعض حروف الكلمة أو ببعض أجزائها، فهم يتجملون في النطق بالكلمة بغية الوصول إلى نهايتها[٢٧٤].

وقد ساق ابن جنيّ مجموعة من الأمثلة مروية عن أبي عليّ في الوقف، فقال: "مما أجري في الوصل مجراه في الوقف من التشديد ما أنشدناه أبو عليّ:

ببازلٍ وجناء أو عيهلّ

كأنَّ مهواها على الكلكلّ

يريد: العيهل والكلكل"[٢٧٥]. دون تشديد، لكن شدّد عند الوقف عليهما. وقد علل أبو عليّ هذه التشديد بقوله: "إيذاناً بأنَّ آخر الحرف محركٌ في الوصل، إذ لا يجتمع ساكنان في الإدراج هكذا، فكان يجب إذا أطلق في الوصل أن يحذف التشديد لزوال الحاجة إليه بالإطلاق ... فتركه الحرف المزيد في الوقف للتثقيل مع استغنائه عنه بإطلاق الحرف"[٢٧٦]. فإذا وقفوا على الحرف الأخير سكنوها وإن وصلوه حَرّكوه "وعلى هذا قالوا: خالدْ، وهو يجعلْ، فإذا وصلوا قالوا: خالدٌ يا

(٢٧٢) البغداديات، ص ٤٨٧–٤٨٨.

(٢٧٣) ينظر: التعريفات، ص ١٣٨.

(٢٧٤) ينظر: د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٢٣–٢٢٦.

(٢٧٥) المحتسب، ١٣٧/١.

(٢٧٦) السابق، ١٠٢/١.

فتى، فكان سبيله إذا أطلق الميم في الأَضْخَمَ بالنّصب أن يزيل التثقيل، إلاَّ أنه أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة"[٢٧٧].

إن العرب تقف على الحرف فتسكنه، وهذا التسكين – غالباً – يحدث في المرفوع والمجرور، غير أن ابن جنيّ ذكر أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بلا ألف، فيقول: ضربتُ زيدْ وكلمت محمدْ، فحذفت التنوين عنه؛ لأنه اسم منصوب على تنوين الفتح، فبالأصل يكون الكلام: ضربْتُ زيداً، وكلمت محمداً، وتقف على هذا كما تقف على المرفوع بلا ضمة وعلى المجرور بلا كسرة، فنقول: هذا جعفرْ، ومررت بجعفرْ. وقد ذكر ابن جنيّ هذا في ضوء ما حدّثه به شيخه أبو عليّ بقوله: "وحدثنا أبو عليّ أنَّ أبا عبيدة حكى عنهم: ضربت فرجْ، وأنشد للأعشى:

إلى المرءِ قيسٍ أطيلُ السُّرَى

وآخذُ من كل حيٍّ عُصُمْ

ولم يقل: عُصُما"[٢٧٨]. فأجاز ابن جنيّ وأبو عليّ اعتماداً على رأي أبي عبيدة الوقوف بالساكن على المنصوب المنون، واستشهد أبو عليّ على ذلك بقول الأعشى. أما سيبويه فقد خالفهم في ذلك، وذهب إلى الوقوف بالساكن على المرفوع والمجرور، أما على المنصوب المنون فعنده لا يجوز، قال سيبويه: "وذلك قول العرب: هذا بكرْ، ومِنْ بكرْ، ولم يقولوا: رأيت البكرْ لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يتبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم. ومن ثمَّ قال الراجز:

أنا ابنُ ماوِيَّة إذْ جَدَّ النَّقُرْ

ولا يقال في الكلام إلاَّ النَّقْرُ في الرفع وغيره"[٢٧٩].

سابعاً: في الإعلال

الإعلال: تغيير يحدث في حروف العلة الثلاثة (الواو، والألف، والياء) وكذلك الهمزة لمقاربتها إياها طلباً للخفة في النطق بالكلمات العربية، ويمكن اعتباره تحولاً في بنية الكلمة بسبب التغير الحاصل بين أصوات العلة أو أصوات العلة والهمزة في داخلها. وقد تحدث ابن جنيّ عن بعض مسائل الإعلال ناقلاً إياها عن أبي عليّ الفارسي، ويمكن العرض لها على النحو التالي:

(١) قلب الألف ياء:

أشار أبو عليّ إلى قلب الألف ياءً في قوله تعالى:﴿ **يَا بُشْرَيَّ** ﴾(يوسف ١٩)، وقد روى ابنُ جنيّ عن أبي عليّ علةَ قلب الألف ياء، وإدغامها في ياء الإضافة، وذلك لأن الاسم الذي يضاف إلى الياء يكون مكسوراً، وبهذا لم تتحمل الألف الكسر فقلبت ياء. قال ابن جنيّ: " قال لي أبو عليّ: إنَّ قلبَ هذه الألف لوقوع الياء بعدها ياءً كأنه عوضٌ مما

(٢٧٧) المنصف، ١٠/١.

(٢٧٨) سر صناعة الإعراب، ٤٧٧/٢.

(٢٧٩) الكتاب، ١٧٣/٤.

كان يجب فيها من كسرها لياء الإضافة بعدها، ككسرة ميم (غُلامِي) وباء (صاحبِي) ونحو ذلك. ومن قلب هذه الألف لوقوع هذه الياء بعدها ياء لم يفعل ذلك في ألف التثنية، نحو: غلامـاي، وصـاحباي، كراهـة التبـاس المرفـوع والمنصـوب بـالمجرور"[٢٨٠]. وهـذا النـوع مـن القلب قليل في لغة العرب، ولعله مقصور على لغة معينة من لغاتهم، إذ إنَّ القراءة المشهورة بالألف لا بالياء.

وقد ذكر أبو عليٍّ: "وقد قرأ ناسٌ من غير القراء السبعة هذا النحو بقلب الألف ياء، وإدغامها في ياء الإضافة، فقالوا: (هديّ) و (بُشريّ)، والقول في ذلك إن ما يضاف إلى الياء يحرك بالكسر إذا كان الحرف صحيحاً، نحو: غلامي وداري، فلمَّا لم تحتمل الألف الكسرة قُرِّبت الألف من الياء بقلبها إليها، كما كان الحرف يكون مكسوراً والألف قريبة من الياء، فكذلك أُبْدِل كل واحدٍ منهما من الآخر في حاري وضاري"[٢٨١].

فعند الإضافة إلى ياء المتكلم يمكن أن تُحَرك الألف نحو الكسر، وبذلك يمكن أن تقلب ياء، وتدغم الياء بالياء، تقرأ (بشريَّ) كما هو الحال في كسر ميم (غلامي). قال أبو عليٍّ الفارسي: "من قال:﴿ **يـا** بُشْرَايَ **هـذا** ﴾فأضاف إلى الياء التي للمتكلم، كان للألف التي هي حرف الإعراب عنده موضعان... الآخر: أن تكون في موضع كسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في غلامي"[٢٨٢]. وقد أشار أبو عليٍّ – كذلك – إلى اختلاف القراء في فتح الياء وإثبات الألف وإسكانها، وإسقاطها في قوله تعالى:﴿ **قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا** ﴾(يوسف ١٩) فقال: " قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر:﴿ **يا بشرايَ** ﴾بفتح الياء وإثبات الألف، وروى ورش عن نافع:﴿ **يا بشرايْ**﴾ بسكون الياء. الباقون عن نافع: بتحريك الياء... ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه بفتح الياء... وقرأ عاصم وحمزة والكسائي﴿ **يا بشرَى** ﴾بألف بغير ياء. وعاصم بفتح الراء وحمزة والكسائي بميلانها"[٢٨٣]. فوافق رأي ابن جنيٍّ رأي أستاذه في مسألة قلب الألف ياء.

(٢) هاتِ لا هاتيت: (فعليت):

ذكر ابن جنيٍّ: "ومن طريف ما ألقاه – رضي الله عنه – على أنه سألني يوماً عن قولهم: هات لا هاتيت، فقال: ما (هاتيت)؟ فقلت: فاعلت، فهات من هاتيت، كـ(عاطٍ) من عاطيت، فقال: أشيء آخر؟ فلم يحضر إذ ذاك، فقال: أنا أرى فيه غير هذا، فسألته عنه، فقال: يكون فعليت، قلت: مِمَّه؟ قال من

(٢٨٠) المحتسب، ٣٣٦/١.
(٢٨١) الحجة للقراء السبعة، ٤٤١/٢.
(٢٨٢) السابق، ٤٣٩/٢.
(٢٨٣) السابق، ٤٣٩/٢.

الهُوتة، وهي المنخفض من الأرض"[٢٨٤]. وهذا الذي ذكره أبو عليٍّ استحسنه ابن جنيّ ووافق عليه فقال: "هذا لطيفٌ حسن"[٢٨٥]. إن تحليل أبي عليٍّ للمادة اللغوية وتخريجه لها على أنها من الهوتة، وهي الأرض المنخفضة التي تجذب إلى نفسها بانخفاضها – تخريجه على هذا النحو – أحدث ترابطاً بين اللفظ وما يدل عليه، فمعنى الهوتة له علاقة بمعنى (هات) الذي هو استدعاء منك للشيء وانجذابه إليك.

وقد ذكر الخليل بن أحمد: "هات... ويقال: بل الهاء في موضع قطع الألف من أتى يُؤاتي، ولكن العرب أماتوا كل شيء من فعلها إلاَّ (هاتِ) في الأمر"[٢٨٦].

وذكر الزبيدي: "ويقال: هوت: الهوتة: الأرض المنخفضة، وهوت تهويتاً: صاح، لغة في هيَّتَ، يُهَوِّتُ: ينادي، يَهيتُ الإبلَ: قلت لها: ياه ياه، والعرب تقول للكلب إذا أغروه بالصيد: هيْتاه... هيْتَاه، هيَّت وهوّت: صَوَّت وصاح. التهييت: الصوت بالناس... يقول: ياهياة. الأصل حكاية الصوت، كأنهم حكوا في (هوَّت): هَوْتَ هَيْتَ... قال الخليل: أصل هات: آتِ، فأبدلت الألف هاء، قال رؤبة:

والحوتُ في هِيتَ إذا هاهيتُ"[٢٨٧]

وبهذا يتضح لنا موافقة ابن جنيّ لأبي عليّ في أن اشتقاق (هاتيت) من الهوتة عند جمعها مع التصويت والصياح في معنى واحد هو الانجذاب والاستدعاء، وقد أيَّده – كذلك – في أنَّ (هاتيت) من (فعليت) لا من (فاعلت)؛ لأن (هاتيت) إذا كانت على (فاعلت) خالقت بذلك ترتيب الحروف في الكلمة، فتأخرت الياء عن التاء وأصبحت (فالعت)، في حين أن (هَوْتيت) بزنة (فعليت) ولكن قلبت الواو ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها كما في (هوهيت) التي تصبح (هاهيت).

(٣) الإعلال والقلب بين الهمزة والواو:

ذهب بعضُ النُّحَاةِ إلى إمكانيةِ قلبِ الواوِ همزةً كما في كلمة (مصائب)، إذ ذهب الزجاج إلى أنَّ أصلها: مصاوب (بالواو) فهُمِزَتْ لانْكِسَارِهَا كما هُمِزَتْ في: إسادة وإعاء[٢٨٨]. وقد أنكر أبو عليٍّ على الزجاج قوله وحجته في ذلك لأنَّ الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة [٢٨٩]. فالواو المكسورة – عند أبي عليٍّ – "لم تُهْمَزْ غير أوَّلٍ في غير هذا الموضوع فيحمل هذا عليه، وإذا كان همزها وهي أول غير مطرد فهمزها حشواً

(٢٨٤) الخصائص، ٢٧٧/١-٢٧٨.
(٢٨٥) السابق، ٢٧٨/١.
(٢٨٦) العين، ٨٠/٤.
(٢٨٧) الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (هيت)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، الكويت.
(٢٨٨) ينظر: المحتسب، ٣٢٠/١.
(٢٨٩) ينظر: المنصف، ٣٠٩/١.

خطأ"[٢٩٠]. وقد أيَّد ابنُ جنيّ مذهب أبي عليٍّ الفارسي بقوله: "والقول عندي كما ذهب إليه أبو عليٍّ"[٢٩١]. وقد دلل ابن جنيٍّ على صحة ما ذهب إليه بسؤاله لشيخه وقت القراءة عن (أشاح، ووشاح)، فقال: "وسألت أبا عليٍّ وقت القراءة، فقلت: هلاَّ أجزتَ أن يكون قولهم: أشاح، ووشاح، لغتين؛ لأن الهمزة بدل الواو، وكما تقول: أكدتُ العهد ووكّدته؟ فقال: إجماعهم على (موشح) بلا همز دلالة على أنَّ (الواو) هي الأصل، ولم نرهم اجتمعوا في موضع من (وكّدت) على الواو فنحكم بأنَّ الهمزة فيها بدل من الواو"[٢٩٢]. وهذا يؤكد أنَّ الواو في (مصاوب) أصلية، كما قال سيبويه: "فأمَّا قولهم (مصائب) فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن (مُصيبة) فِعيلة، وإنما هي (مُفْعِلة)، وقد قالوا: مصاوب"[٢٩٣].

فكلمة (مصيبة) ليست من بناء (فعيلة) حتى تكون في الجمع (مصائب) وإنما هي (مُفْعلة) (مصوبة) فتجمع على (مصاوب)، وبهذا يتفق رأيُ أبي عليٍّ وابنِ جنيٍّ مع رأيِ سيبويه؛ لأنَّ العربَ قد قالو: مصاوب، ومن ثم فإنَّ الواو أصلية غير منقلبة عن همزة.

أمَّا همزة كلمة (حائض) فالكلمة عند أبي عليٍّ بزنة (فاعل)، وما جاء –عنده – على صورة (فاعل) وعينه معتل لا يأتي إلا مهموزاً، فهي من: حاض يحيض، حائض، فقلبت الياء همزة؛ لأنَّهَا ساكنةٌ بعد ألفٍ فعلُها معتلُ العينِ، قال ابنُ جنيّ: " وسألت أبا عليٍّ – رحمه الله – فقلت: قولهم حائض بالهمزة، يحكم بأنه جارٍ على: حاضت؛ لاعتلال عين فعلت، فقال: هذا لا يدل، وذلك أن صورة (فاعل) مما عينه معتلة لا يجيء إلا مهموزاً، جرى على الفعل أو لم يجرِ؛ لأنَّ بابَه أنْ يجري عليه، فحملوا ما ليس جارياً عليه على حكم الجاري عليه؛ لغلبته إياه فيه"[٢٩٤].

ويبدو أنَّ أبا عليٍّ لا يعتمد في (حائض) على اعتلال عين الفعل، وإنما صورة فاعل من الفعل المعتل العين تأتي مهموزة. وهذا واقع من باب جريان الحكم للغلبة؛ لأن الباب الذي فيه يجري عليه هذا الحكم، وهو قلب الياء همزة في اسم الفاعل الذي اشتق من الفعل المعتل العين، قال ابن جنيّ: "وذاكرت أبا عليٍّ هذا الموضع... فجنح حينئذٍ إلى أنَّ فاعلاً – مما عينه أحد حرفي العلة – لا يأتي إلا مهموزاً، وإن لم يجر على الفعل اعتياداً للهمز هنا"[٢٩٥]. من هنا يتبين لنا موافقة ابن

(٢٩٠) المنصف، ٢٣٠/١.
(٢٩١) السابق، نفسه.
(٢٩٢) السابق، نفسه.
(٢٩٣) الكتاب، ٣٥٦/٤.
(٢٩٤) الخصائص، ٣٨٥/١.
(٢٩٥) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص ٤٢٩.

جنيّ لأبي عليّ في هذه المسألة وما سبقها من مسائل صوتية.

المبحث الثاني: القضايا الصرفية المتفق عليها بين ابن جنيّ والفارسي

اتفق ابن جنيّ مع أبي عليّ الفارسي في كثير من المسائل الصرفية، ويمكن القول إن مسائل الاتفاق الصرفي بينهما أكثر من مسائل الاختلاف، ويمكن العرض لبعض القضايا الصرفية المتفق فيها بينهما على النحو التالي:

أولاً: في أبنية الأسماء المجردة

الاسم المجرد هو ما كانت حروفه أصلية لا زيادة فيها، وأبنية الأسماء المجردة إما أن تكون ثلاثية أو رباعية أو خماسية، أما الأسماء التي وردت في اللغة مكونة من حرفين، مثل: دم، وفم، فإنها جاءت من أصل ثلاثي حذفت لامه، وعند تصعير هذه الأسماء أو تثنيتها فإن هذا الحرف المحذوف يظهر. ومن قضايا الاتفاق في باب أبنية الأسماء المجردة بين ابن جنيّ وأبي عليّ ما يلي:

(١) فِعِلٌ، وفِعْلٌ (اتباع الكسرِ الكسرَ)

ذكر النحاة أنَّ بناء (فِعِلٌ) يجري فيه اتباع الكسرِ الكسرَ، أما في بناء (فِعْل) ساكن العين، فلا يكون فيه هذا الاتباع للكسر إلا شاذاً؛ لأنه بناءٌ ساكنُ العينِ وعند كسرها تقلب ياء. وقد استدل أبو عليّ – فيما نقله عنه ابن جنيّ ووافقه عليه – في ضوء هذا البناء على كلمة (كِسِرات) يدلل على أن الكلمة مبنية على الألف والتاء اطّرادُ اتباع الكسر للكسر في سِدِرات وكِسِرات مع عزة فِعِل في الواحد، وإنما حكى سيبويه منه إِبِل لا غير، وهو كما ذكر، إلاَّ أنَّ مما يؤنس بكون حركة العين غير ملازمة ما روي عن قطرب فيما حكاه عن يونس من قوله في جِرْوة: إذا قلت جِرِوات، فصحة الواو وهي لام بعد الكسرة تدلل على قلة الاعتداد بها، وعلى ذلك أن يقال: إنَّ هذا شاذٌ"[٢٩٦]. وقد دلل على شذوذه بامتناعهم "أن يحركوا عين كُلْية ومُدْية، وأن يقولوا: كُلُيات ومُدُيات؛ لما كان يعقُبُ ذلك من وجوب قلب الياء إلى واو، فدلّنا ذلك على أنَّ نحو جِرِوات شاذٌ"[٢٩٧].

ومن ثم فإن اتباع الكسر للكسر يجري باطراد في بناء (فِعِل)، ولا يكون هذا الاتباع في بناء (فِعْل) لأنه ساكن العين، وصحّ عندهم أن نقول في جروات: جرِيات لمجانسة الياء للكسرة، غير أن صحة الواو دلالة على الشواذ، ولم يذكر سيبويه من هذا البناء إلا كلمة إِبِل في قوله: "ويكون (فِعِلاً) في الاسم، نحو: إِبِلٍ، وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره"[٢٩٨]. وتابعه في ذلك أبو عليّ في قوله: "وجاء اسمٌ على فِعِل، وذلك: إبِل"[٢٩٩]. ولعل ذكر سيبويه لمثال واحد راجع إلى أن هذا

(٢٩٦) المحتسب، ٥٨/١.

(٢٩٧) السابق، نفسه.

(٢٩٨) الكتاب، ٥٨/١.

(٢٩٩) التكملة، ص ٤٠٨–٤٠٩.

المثال غير مختلف فيه وإلا فهناك أمثلة أخرى واردة عن العرب تحمل هذا الوزن (البناء)، نحو إِطِل، وحِبِر، وبِلِز، وبِلِص، وغيرها من الكلمات المختلف عليها بين العرب. ذكر ابن خالويه: "ليس في كلام العرب اسم على فِعِل إلا ثمانيةُ أسماءٍ: إِبِل، وإِطِل وبأسنانه حِبِر؛ أي: صفرةٌ، ولَعِبَ الصبيانُ جِلِخَ جِلِبْ، وَوِتِد، عن أبي عمر، ومنه: ولا أفعل ذاك أَبَدَ الإِبِد، حكاه ابن دريد، وامرأة بِلِزٌ: ضخمةٌ، والْبِلِصُ: طائر... ولم يَحْكِ سيبويه إلا حرفاً واحداً: إِبِلٌ وحده؛ لأنه بلا خلاف، والبقيةُ مختلفٌ فيهن"[٣٠٠]. فعلل عدم ذكر سيبويه لشواهد أخرى رغم وجودها في اللغة بأن غير إبل من الشواهد مختلف فيه بين أهل اللغة.

(٢) (فَعْلٌ) ثلاثي، و (فعللة) رباعي:

الهَيْهُ: صفة على بناء (فَعْلٌ) تدل على المرقّع من الناس المرذول الذي يقال له في إبعاده: هيْه، وهي بالأصل صوتٌ فسمي بها. فالهَيْه ثلاثي بزنة (فَعْل) وهيهات أو هيهاه اسم رباعي على وزن (فعللة)، واللفظان أخوان، والمعنيان متقاربان؛ لأنَّ هيهاة اسم بَعُد، وهَيْه زجر وإبعاد، قال ابن جنيّ: "ونظير هَيْه وهيهاه قولهم: سَلِسَ وسَلْسَل، وقَلِق وقَلْقَل، وجَرِج وجَرْجَر. وسألني أبو عليّ يوماً، فقال: أي شيء مثل غوغاءَ وغوغاءٍ؟ فقلتُ له: قولهم للمَنْخُوب: هُوهٌ وهوهاءَةٌ، وينبغي أن يضاف إلى ذلك ما ذكرناه الآن من قولهم: هَيْه، وهَيْهات".[٣٠١]

فهيه وهيهاه من حيث البناء أخوان، والمعنيان متقاربان، ومثلهما مثل: سلس وسلسل، وقلق وقلقل، وجرج وجرجر في تضعيف العين؛ لأن هيهات أصلها: هيهية، فانقَلبت اللام ألفاً، فصارت هيهاة، فضلاً عن أنَّ الوقوف عليها يكون بالهاء أيضاً، وأنَّ الاثنين يدلان على الصوت في الزجر ومن معنى بَعُدَ.

ثانياً: في أبنية الأفعال المجردة

الأفعال المجردة – عند البصريين . تكون أبنيتها ثلاثية ورباعية، في حين أنها عند الكوفيين ثلاثية فحسب، قال السيوطي: "وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثية"[٣٠٢]. ومن أبنية الأفعال المجردة التي اتَّفَقَ فيها ابْنُ جنيّ مع أبي عليّ ما يلي:

(١) بِعْتُ أَبيعُ: فَعِلتُ أفعِلُ:

ذكر ابن جنيّ مسألة (بِعْتُ) في التحويل من باب: فَعَلْتُ إلى فَعِلْتُ، قياساً على (قُلْتُ) من فَعَلْتُ إلى: فَعُلْتُ وكانت فَعِلْتُ فيها إلى، فقال: "وقصة (بِعْتُ) في التحويل من باب (فعَلتُ) إلى (فَعِلَتُ) كقصة (قُلْتُ) من (فَعَلْتُ) إلى (فَعُلتُ) وكانت (فَعِلتُ) أولى بها؛

(٣٠٠) ينظر: ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، ليس في كلام العرب، ص ٧٧–٧٨، تحقيق د. أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

(٣٠١) المحتسب، ٩٤/٢.

(٣٠٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص ٢١٣، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

لأنَّ الكسرة من الياء كما كانت (فَعُلْتُ) أولى بـ (قُلْتُ)؛ لأنَّ الضمة من الواو"[٣٠٣].

فأصل (بِعْتُ): بَيَعْتُ، ثم نُقلت إلى بَيِعْتُ، فلمَّا حُذِفَت العينُ نُقِلَت حركتها إلى الفاء، ويدل على أنَّ أصل (بِعْتُ): فَعَلْتُ، قولهم في المضارع: يَبِيْعُ بزنة: يَفْعِلُ وباب يَفْعِلُ هو: فَعَل، نحو: ضَرَب يَضْرِبُ.

يقول ابْنُ جنيّ: "وسألتُ أبا عليٍّ وقت القراءة، فقلت له: ما تنكر أن يكون: بِعْتُ أبْيِعُ: فَعِلْتُ أفْعِلُ بمنزلة: حَسِبَ يَحْسِبُ في الصحيح؟ فقال: جميع ما جاء من فَعِلَ يَفْعِلُ قد جاء فيه الأمران: يَفْعِلُ ويَفْعَلُ، نحو حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، ويَبِسَ يَيْبِسُ ويَيْبَسُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ، وبَئِسَ يَبْئِسُ ويبْأَسُ. قال: فاقتصارهم بمضارع: بِعْتُ على أَبِيْعُ دلالة على أنَّ أصله فَعَلَ دون فَعِلَ"[٣٠٤].

يريد بذلك أنه لو ورد عندهم بِعْت: فَعِلْت لجاز في مضارعه: يَبْيَعُ ويبَاعُ كما ورد في: يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، ومن هنا ثبت عند أبي عليٍّ وابن جنيّ أنه فَعَل لا غير. أو لو كان بِعْت معتل العين من باع؛ أي إنه من (فَعَلت) يصحَّ أن نأتي منه بـ: يَبْيِع ويبَاعُ، لكنه حُوِّل إلى باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) بنقل حركة العين إلى الفاء كما حوِّلت في (قلَتُ) فصار كما في غير المعتل، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ.

وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة فقال: "إذا قلت يَفْعِل من بِعت، قلت: يَبْيِع، ألزموه: يَفعِلُ، حيث كان محولاً من فَعَلِت، ليجري مجرى ما حُوِّل إلى فَعُلت، وصار يَفْعِلُ لهذا لازماً، إذ كان في كلامهم فَعِل يَفْعِلُ في غير المعتل، فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في يَفْعِلُ"[٣٠٥].

ويبدو من هذا النص موافقة أبي عليٍّ لرأي سيبويه، وقد زاد سيبويه الأمر وضوحاً بقوله: "وأما بِعْت فإنها معتلةٌ من فَعِلت تَفْعَل، ولو لم يحولوها إلى فَعِلت لكان حال الفاء كحَالِ قُلْت، وجعلوا فَعِلْت أولى بها كما أنَّ يفعل من رَمَيْتُ حيث كانت حركة العين محوَّلة من يَفْعِل ويَفْعُل إلى أحدهما، كان الذي من الياء أولى بها"[٣٠٦].

وفي ضوء هذه النصوص يمكن القول: إنَّ أبا عليٍّ وتبعه ابن جنيٍّ قد ذهبا مذهب سيبويه في أن (بِعْتُ) في (يَفْعِل) أصله (فَعَلت) وهو محوَّل منه إلى (فَعِلْتُ)؛ إذ لو كان أصله (فَعِلْتُ)، لصار (يَفْعَل) و (يَفْعِل) نحو: حَسِبَ: يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، فيقال في مضارعه: يَبِيْعُ ويباعُ، غير أن مضارعه قد ورد على صيغة واحدة، هي (يَفْعِلُ) ومن ثم فإنه من فَعَلْتُ وليس من فَعِلْت، لأنه معتل، فلزم أن يكون على: فَعَلَ يَفْعِلُ حتى يقع

(٣٠٣) المنصف، ٢٤٢/١.
(٣٠٤) السابق، ٢٤٣/١.
(٣٠٥) الكتاب، ٣٤١/٤.
(٣٠٦) السابق، ٣٤٠/٤.

التجانس بين الياء والكسرة في المضارع، ويكون أصلاً على بناء واحد هو (فَعَل).

(٢) القول في أصل (حَثْحَثَ) بزنة (فَعْلَلَ)

الفعل (حَثْحَثَ) فعل رباعي مجرد من الزيادة غير ملحق، ومن ثَمَّ فإنَّ بناءه أصليٌّ مثله في ذلك مثل الفعل: زلزل، ودحرج. وقد اختلف النحاة في أصل هذا الفعل فذهب ابن السراج والبغداديون إلى أن أصل حَثْحَث: حَثَثْتُ، وقد أنكر أبو عليٍّ – ووافقه ابن جنيٍّ، هذا الرأي عليهم، قال ابن جنيٍّ: "سألت أبا عليٍّ عن حَثْحَثَ، هل يجوز أن يكون أصلها (حَثَثْتُ)، فقال: ذلك لا يجوز؛ لأنَّ الحاء الثانية لا تخلو من أن تكون فاءً مكررةً أو بدلاً من الثاء؛ فلا يجوز أن تكون فاء؛ لأنَّ الفاء لم تكرر إلاَّ شاذة"(٣٠٧). حتى ما احتجوا به من شعر على أن أصل (حثحث) هو (حَثَثْتُ) خَطَّأه أبو عليٍّ وجعله من الشاذ الذي لا يقاس عليه، قال: "فأمَّا قول من قال في قول تأبط شرّاً:

كأنما حَثْحَثوا حُصَّا قوادمُه
أو أُمَّ خِشفٍ بذي شثٍّ وطُبَّاق

أنه أراد: حَثَّثوا، فأبدل من الثاء الوسطى حاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون، وأبو بكر أيضاً معهم، وسألت أبا عليٍّ عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك: الدال، والطاء، والتاء، والذال، والظاء، والثاء، والهاء، والهمزة، والميم، والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. فأمَّا الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها. قال: وإنما حَثْحَثَ أصل رباعي، وحَثَّت أصل ثلاثي، وليس واحدٌ منهما من لفظ صاحبه، إلاَّ أنَّ حَثْحَث من مضاعف الأربعة، وحثَّت من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما، اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا"(٣٠٨).

فبناء حَثْحَث مثل بناء زلزل من مضاعف الرباعي، ولا تقارب بينه وبين بناء حَثَّت من مضاعف الثلاثي، كما أنَّ فاء الفعل التي هي (الحاء) لم تكرر إلا شاذة، والتكرار يكون في لام الكلمة، والحاء لا تبدل من الثاء؛ لتباعد المخرج بينهما، كما أنَّ الأصل في الإبدال أن يكون في الحروف المتقاربة في المخرج كالذال والظاء والثاء، ومن ثمَّ فإنَّ هذا لا يكون أصلاً من ذاك، هذا مذهب أبي عليٍّ وتبعه فيه ابنُ جنيٍّ.

(٣) التغيير في الصيغة اللغوية وعدتها في باب البناء للمفعول (للمجهول):

البناء للمجهول أو للمفعول يأتي عن طريق صورتين؛ الأولى: تغيير بناء المسند إلى المفعول عن صورته المسند بها إلى الفاعل مع

(٣٠٧) المنصف، ٢/٢٠٠.

(٣٠٨) سر صناعة الإعراب، ١/١٨٠-١٨١.

عدم تغيير العدّة، نحو: ضَرَبَ، يصير بعد البناء للمجهول: ضُرِبَ، وذلك بضم أوله وكسر ما قبل الآخر في الماضي، ويُضْرَبُ، بضم أوله وفتح ما قبل الآخر في المضارع. أما في الفعل (أزكم) فإنه يُبْنى إلى المجهول، فنقول (زُكِمَ) فالتغيير تجاوز إلى عدة الحروف، ويعد هذا الأمر نوعاً من التدرج في اللغة، فقد تدرجوا من تغير الصيغة دون العدة إلى تغيير الصيغة مع العدة سواء أكان تغيير العدة بالزيادة أو النقصان.

قال ابن جنيّ: "قولهم: أحببته وحُبَّ، وأزكمه اللهُ وزُكِمَ، وأضأده الله وضُئِيدَ وأملاه الله ومُلِيء. قال أبو عليّ: فهذا يدلل على تمكن المفعول عندهم، وتقدم حاله في أنفسهم إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو الفاعل"(٣٠٩).

وقد ذكر سيبويه هذه المسألة في باب: ما جاء فُعِل منه على غير فعلته "وذلك نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وَزُكِمَ، وَوُرِدَ. وعلى ذا قالوا: مجنونٌ، ومسلولٌ، ومزكومٌ، ومحمومٌ، ومورودٌ، وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْته وسَلَلْتُه وإن لم يستعمل في الكلام كما أن يَدعُ على وَدَعتُ، وَيَذرُ على وَذَرتُ وإن لم يستعملا استغني عنهما بـ (تركت) واستغني عن قطع. وكذلك استغنى عن جننت ونحوها بأفْعَلْت، فإذا قالوا: جُنَّ وسُلّ، فإنما يقولون جُعِلَ فيه الجنون والسُّل، كما قالوا: حُزِن، وفُسِل، ورُذِلَ. وإذا قالوا: جُنِنْتَ، فكأنهم قالوا: جُعِلَ فيك جنونٌ، كما أنه إذا قال: أقبرته، فإنما يقول: وهبتُ له قبراً، وجعلتُ له قبراً، وكذلك أحْزَنْتُه وأحْبَبْتُه، فإذا قلت: محزونٌ ومحبوبٌ جاء على غير أحببتُ، وقد قال بعضهم: حَبَبْتُ، فجاء على غير القياس"(٣١٠).

ثالثاً: الاتفاق في أبنية الأسماء المزيدة:

اتفق ابن جنيّ مع أبي عليٍّ في إثبات صحة أو خطأ بعض أبنية الأسماء المزيدة، ومن ذلك:

(١) أرَونان: أفعلان:

أنكر أبو عليٍّ علَى ابنِ الأعرابيّ قوله: إنَّ أرونان من الرَّنة، وذهب إلى أنه من رون، قال ابن جنيّ: "ذهب ابن الأعرابي في قولهم: يوم أرْونان إلى أنَّه من الرَّنة. وذلك أنه تكون من البلاء والشدة. وقال أبو عليّ – رحمه الله – ليس هذا من غلط أهل الصناعة؛ لأنه ليس في الكلام أفْوَعال، وأصحابنا يذهبون إلى أنَّه أفْعلان من الرُونة، وهي الشدة في الأمر"(٣١١).

ومذهب أبي عليٍّ هو مذهب الخليل، الذي عَدَّ (أرْوَنانٌ) من (رون) فقال: "رون: يومٌ أرْوَنانٌ، وليلةٌ أرونانة؛ أي: شديدٌ صعبٌ، وأرونانيّ وأرونانيةٌ أيضاً. قال:

فَظَلّ لِنسوةِ النُّعمان منّا

(٣٠٩) الخصائص، ٢١٨/٢.

(٣١٠) الكتاب، ٦٧/٤.

(٣١١) الخصائص، ٢٨٤/٣.

على سَفَوانَ يومٌ أَرْوَنانُ [٣١٢]

أما ابن فارس، فإنَّ الكلمة عنده تحملُ معنيين، الدلالة على الصوت، والدلالة على شدة الحر، قال: "رون، الراء والواو، والنون يدلُّ على شدة الحر، أو صوت، يقول: يومٌ أرونانٌ وليلةٌ أرونانةٌ، أي: شديدة الحر والغَمّ، قال القُنَيْبي: والأرونان: الصوت الشديد، قال الكميت:

بها حاضرٌ من غيرِ جِنٍّ يَزُوُعُه
ولا أَنَسٍ ذو أرونانٍ وذو زجَلْ [٣١٣]

إن أبا عليٍّ قد أنكر على ابن الأعرابي قوله في أنَّ (أرونان) مشتق من (رنَّ)، وذهب إلى أنه مشتق من (رون) ووافقه في ذلك ابنُ جنيّ، ومن ثم كان وزنه على (أفْعَلان) لا (أفْوَعال).

(٢) رُواء، رِواء: (فُعَال، وفِعَال):

ورد عند بعضِ النُّحاةِ أنَّ بناءَ كلمة (رُواء) بزنة: فُعَال، يمكن أن يشتق من (رُويا)؛ أي: من الفعل (رأيت) ولكنَّه يُخَفَّفُ، ويمكن أن يشتق من الرِّي، الذي هو رؤية القوم حسنُ الشارة والهيئة؛ لأن الرواء هو حسن المنظر والجمال. قال ابنُ جنيّ: "قال أبو عليٍّ لنا – منذ أربعين سنة – يحتمل الرواء أمرين؛ أحدهما: أن يكون (فُعالاً) من رأيت؛ لأنه مما يدركه الناظر، غير أنه اجْتُمِع على تخفيفه. والآخر أن يكون (فِعالاً) من الرِّيّ، قال: وذلك لأنَّ للريان نضارة وحسناً"[٣١٤]. وهذا الذي ذكره ابن جنيّ موافقاً فيه رأي أبي عليّ – هو عينه – رأي الخليل بن أحمد الذي قال: "رأيت بعيني رؤية... ومن العرب من يُلَيِّن الهمزة، فيقول: رؤيا... والرّي: ما رأت العين من حالٍ حسنةٍ من المتاع واللباس... وبعض العرب تقول: ريتُ بمعنى: رأيت... والرّيّ ما أريْتُ القوم من حسن الشارة والهيئة... روي: الرَّواء: حسنُ المنظر في البهاء والجمال، ويقال: امرأة لها رواء وشارة حسنة"[٣١٥].

هذا ما ذهب إليه الخليل في هذه المسألة، كما أن همزتها تعد مخففة في ضوء ما نطق به بعض العرب، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: "ومثل ذلك قولهم رُويةُ ورويا... ولم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة؛ لأن الأصل ليس بالواو... وقال بعضهم: رُيًّا ورُيَّة، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء"[٣١٦]. فذهب سيبويه إلى تخفيف رؤية ورويا، كما أن الواو عنده مبدلة من الياء، قال: "قولهم: رِيًّا وريَّةٌ: حيث قلبوا الواو المبدلة من الهمزة

---

(٣١٢) العين، ٢٧٥/٨.

(٣١٣) مقاييس اللغة، مادة: رون، وضع حواشيه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م.

(٣١٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ٦١٨.

(٣١٥) العين، ٣٠٧/٨-٣٦٨.

(٣١٦) الكتاب، ٣٦٨/٤.

فجعلوها كواو: شويت"[٣١٧]. وكأن الكلمة اشتقت من الري والريان الذي هو النضارة. ومن ثم يمكن القول: إن العرب اختلفوا في تحقيق الهمزة وتخفيفها، أو إن الكلمة مهموزة أو غير مهموز، في حين اتفقوا على أنها مشتقة من رأى، وروى، وأنَّ واوَها مبدلة.

وهذه ما لخّصه ابن جنيّ في هذه المسألة بقوله: "فقوله – يعني أبا عليٍّ – اجتمع على تخفيفه، يدلل على أنه غير مهموز العين، ومنهم من يهمزه"[٣١٨]. فهو مشتق باتفاق العلماء، ووزنه إمَّا (فُعَال) من الرؤيا، أو (فِعَال) من الرِّي.

(٣) العين من (حوّاء) و (حيّة): (فَعّال وفَعْلَة):

هذه المسألة ترتبط بأمرين؛ الأول: عين ولام كلمتي (حوّاء) و (حيَّة)، والثاني: علاقة التشابه بين هاتين الكلمتين وبين بعض الكلمات التي بها حروفٌ زائدةٌ، نحو: (دلاص)، و (دلامص)، و (سبط) و (سبطر)، و (دمث) و (دمثر)، والرباعي والثلاثي، نحو: (لؤلؤ) و (لآل) في اقتراب الألفاظ واتفاق المعاني، وقد أشار ابن جنيّ إلى هذه القضية بقوله: "فإنْ قلتَ: فهلاَّ كانت (الحيَّة) مما عينه واو استدلالاً بقولهم: رجل حَوّاء؛ لظهور الواو عيناً في (حواء)؟ الجواب: أنَّ أباعليٍّ ذهب إلى أنَّ (حيَّة) و (حوَّاء) كـ (سبط) و (سبطر) و (لؤلؤ) و (لأال) و (دمثر) و (دلاص) و (دلامص) في قول أبي عثمان، وأنَّ هذه الألفاظ اقتربت أصولها واتفقت معانيها، وكلُ واحدٍ لفظُه غير لفظ صاحبه، فكذلك (حيَّة) مما عينه ولامه ياءان، و(حواء) مما عينه واو ولامه ياء، كما أنَّ (لؤلؤا) – رباعي و (لأال) ثلاثي، ولفظهما مقتربان، ومعناهما متفقان"[٣١٩].

ومن الواضح أن لفظ (حَوّاء) غير مأخوذ من لفظ (حيَّة)، بل مأخوذ من (حويت) وقد صَرَّح بذلك الخليل في قوله: "الحية اشتقاقها من الحياة، ويقال: هي في أصل البناء: حَيْوة. ولكن الواو والياء إذا التقتا وسُكّنت الأولى منهما جُعِلَتَا ياء مشددة، ومن قال لصاحب الحيَّات: حايٍ فهو (فاعل) من هذا البناء. صارت الواو كسرة كواو الغازي... ومن قال: حوَّاء على فعَّال، فإنه يقول: اشتقاق الحيَّة من (حويت)؛ لأنها تتحوى في التوائها، وكذلك تقول العرب"[٣٢٠]. وقد وافق أبو عليٍّ الخليلَ وتبعهما ابنُ جنيّ، بل زاد أبو عليٍّ الأمر وضوحاً بقوله: " فأمَّا قولهُ: الحوّاء، فالذي نقول فيه: إنه غيرُ مأخوذ من الحيّة، ولكنه من (حويت) فجمع الحواء لها في حويته وغيرها، فكما أنَّ (لأال) في بائع اللؤلؤ ليس

(٣١٧) السابق، ٤/٤٠٤.
(٣١٨) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص ٦١٨.
(٣١٩) سر صناعة الإعراب، ٢/٧٣٠.
(٣٢٠) العين، ٣/٣١٧.

مـن لفـظ (لؤلـؤ)، كـذلك الحـوَّاء لـيس مـن (الحيَّة)، ولكن من (حويت) الذي هو بمعنى جمعتُ، ويدلُّ – أيضاً – على أنَّ العينَ ياءٌ قولهم: حيوة، فظهرت العينُ ياءً"[٣٢١].

والمفهوم من كلام الخليل أَنَّ (حية) و (حواء)، أصلهما واحد، وهو (حويت). أما من جهة اللفظ، فإنَّ حيّة من حويت؛ لأنها تتحوى فتتلوى، ويفهم من كلام أبي عليٍّ أنَّ أصلهما – أيضاً – واحد، أما من جهة اللفظ فيفهم منه أن (حواء) من (حويت) أيضاً ولكن بمعنى الجمع؛ فأصلهما إذن واحد وهو (حويت)، أمَّا اللفظ، فالأول غير الثاني؛ لأن العين واللام في (حيّة) ياءان، وهي في الأصل (حيوة) كما ذكر الخليل، فقلبت الواو ياء لسكونها والتقائها بالياء، وأدغمت الياء بالياء، في حين أنَّ العينَ في (حواء) واو، واللام ياءٌ؛ لأنها في الأصل من الفعل (حوى) (حويتُ)، ولكثرة الاستعمال فقد جعلت عينها واواً ولامها ياءً على الرغم من أنها تكون مما عينه ولامه واوان كما في (حية) والعين واللام ياءان[٣٢٢].

(٤) أصل الهمزة في (ألاءة)، و (أشاءة)، و (أباءة): فعالة:

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ همزة (ألاءة)، (أشاءة) همزة أصلية غير مبدلة من ياء كما هو الحال في كلمة (عباءة) أصلها: عبايـة، و (صـلاءة) أصـلها: صـلاية، وكـذلك همزة كلمة (أباءة) منقلبة عن أصل وهو الياء. قال سيبويه: "وأما ألاءة وأشاءة، فأُليئةٌ وأشيئة؛ لأن هذه الهمزة ليست مبدلة. ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقاً أن تكون فيه (ألايةٌ) كما كانت في عباءة: عبايـة، وصـلاءة: صـلاية، وسـحاءة: سـحاية، فليس لـه شـاهد مـن اليـاء والواو، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تخرجها إلا بأمر واضح، وكذلك قول العرب ويونس"[٣٢٣]. وقد أيَّد أبو بكر بن السّراج هذا الرأي. وواضـح مـن كـلام سـيبويه أن كلمـة (أباءة) همزتها منقلبة عن الياء كما هو الحال في كلمتي (عباءة، وصلاءة)؛ لأن أصلَهما: عباية وصلاية. أما كلمتا: (ألاءة)، و (أشاءة) فهمزتهما أصلية، ذهب إلى ذلك سيبويه وأيّده يونس وابن السراج.

وقد ذكر ابن جنيّ: "إنما حمل أبا بكر على هذا الاعتقاد في (أباءة) أنها من الياء، وأنَّ أصلها (أبايـة) المعنى الذي وجده في (أباءة) من (أبيت)، وذلك أنَّ الأباءة هي الأجمة، وقيل: القصبة، والجمع بينها وبين أبيت: أن الأجمة ممتنعة بما يُنْبت فيها من القصب وغيره من السلوك أو التصرف، وخالفت بذلك حكم البَراح والبَراز النقي من الأرض، فكأنَّها أبت وامتنعت عن سالكها، فمن

(٣٢١) البغداديات، ص٢٣٢.

(٣٢٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٧٣١/٢.

(٣٢٣) سيبويه، الكتاب، ٤٥٩/٣.

هنا حملها عندي على معنى أبيتُ"[٣٢٤]. فوافق قولُ ابنِ جنيّ قولَ ابن السراج ومن قبلهما سيبويه. وقد نقل ابن جنيّ عن أبي عليّ قوله: "أخبرني أبو عليّ أن محمداً بن حبيب حكى في اسم علم مخصوص (أتْأة). وذهب سيبويه في قولهم: (ألاءة) و (أشاءة) إلى أنهما (فعالة) مما لامه همزة. فأمَّا (أباءة) فذهب أبو بكر محمد بن السري فيما حدثني به أبو عليّ عنه إلى أنها من ذوات الياء من (أبيت) فأصلها عنده: (أباية) ثم عُمِل فيها ما عُمِل في عباية وصلاية وعِظايــة حتــى صِــرْن: عبــاءة، وصلاءة، وعظاءة، في قول من همز، ومن لم يهمز أخرجهن عن أصولهن، وهو القياس القوي"[٣٢٥]. فوافق ابنُ جنيّ أستاذه الرأي.

رابعاً: زيادة الحرف في الكلمة

(١) زيادة الميم في (دُمالص)، و (قمارص)، و (هرماس):

تزاد الميم إذا كانت الكلمة أكثر من ثلاثة أحرف خصوصاً في المصادر وأسماء المكان والزمان، نحو: مَضْرِب، ومَقْتَل، ومُنْتَج، ولا تزاد في الوسط إلاَّ بثبت نحو: دلامص من الدلص. قال أبو عليّ: "وهي تزاد أولاً في المصادر وأسماء المكان والزمان، فالمصدر نحو: ضربته مضرباً، وقتلته مَقْتَلاً، والمكان كقولنا: هذا مضْرِبُنا، والزمان، نحو: أتت الناقة على مَنْتِجِها وعلى مَضْرِبِهَا، ... وقالوا: أرض مأسدة التي تكثر بها الأسود. وتزداد في أول: مفعولٍ، ومُفَعَلٍ، ومِفْعَالٍ،... ولا تزاد الميم وسطاً إلا بثبت، كما لا تزاد الهمزة غير أولٍ إلاَّ بثبت"[٣٢٦].

وقد ذكر ابن جنيّ زيادة الميم في (دُمالص)، فقال: "ونظير (دُمالص) ما حدَّثَنَا به أبو عليٍّ، قال: يُقَالُ: لبنٌ قُمارص؛ يعني: القارص، فالميم إذن هنا زائدة، ومثاله: فُماعل، وحدثنا أبو عليٍّ – أيضاً – قال: قال الأصمعي: قالوا للأسد: هِرماس، وهو من الهَرْس، فمثاله على هذا فِعْمَال"[٣٢٧]. فالميم زائدة رغم عدم وقوعها في أول الكلمة، وذلك لوجود دليل يدل على ذلك، وهو المعنى، قال أبو عليّ: "وزعم الخليل أنَّ ميم (دلامص) زائدة ويستدل على زيادتها بالمعنى، وأنه من الدَّليص. وقالوا: درع دلاص؛ أي: سابغة للبَّراقة، وامرأةٌ دليصة مُلساءَ برَّاقة، ويُقَوّي ذلك أنهم قد قالوا: لبنٌ قمارص؛ أي قارص..."[٣٢٨]. فالميم زائدة لدليل وهو المعنى؛ إذ إنَّ (دمالص) أو (دلامص) من: الدَّليص، أو التّدليص وهو: اللمعان والبراقة، وكذلك كلمة (قُمارص) من القارص. والبناء

(٣٢٤) سر صناعة الإعراب، ٧٠/١.
(٣٢٥) سر صناعة الإعراب، ٧٠/١.
(٣٢٦) التكملة، ص ٥٥٢-٥٥٤.
(٣٢٧) سر صناعة الإعراب، ٤٢٩/١.
(٣٢٨) التكملة، ص ٥٥٤-٥٥٥.

على هذا (فُعامِل)، ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه وتبعهم أبو عليٍّ وابن جنيّ.

(٢) زيادة النون في (جُنْدُب):

ذهب أبو عليٍّ إلى أنَّ النون في (جندب) زائدة، قال أبو عليٍّ: "إنَّ قياس قوله – يقصد الأخفش – أن تكون النون في (جندب) وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها؛ لأنه قد حُكي عنهم: جُخْدَب بفتح الدال... قال: ولا حجة له في قولهم: جُؤذَر؛ لأنه أعجمي، فإن كان الجندب من الجدبِ – لأنه مما يُصحبه – فالنون فيه زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه، وهي زائدة ملحقة على مذهب أبي الحسن"(٣٢٩).

فمذهبُ أبي عليٍّ في زيادة نون جندب هو مذهب سيبويه، وحجته أنه مشتق من الجدب، أو من الفعل: جَدُبَ جَدْباً، وبذلك تكون النون زائدة في هذا البناء كزيادتها في (احْرَنْجَم) قال سيبويه: "وأما (جندب) فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقولك: جَدُبَ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه. وإنما جعلت جُنْدَباً وعُنْصَلاً وخُنْفَساً نوناتهنّ زوائد؛ لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة، فكما جعلت النونات فيما كان على المثال: احْرَنْجَم زائدة، لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة، كذلك جعلت النون في هذا زائدة"(٣٣٠).

ويقوي رأيَ أبي عليٍّ في زيادة النون قوله: "في قنبر وجندب لا توجد أصول رباعية كما في جعفر، فضلاً عن قولهم: قُبَّرُ وعُرُنْدٌ، وليس لهنَّ أصول مثل جعفر أيضاً"(٣٣١).

وما ذهب إليه أبو عليٍّ وأيَّده فيه ابن جنيّ أقوى حجة مما قاله الأخفشُ؛ لأن زيادة النون في جندب ليست للإلحاق كما ذكر الأخفش، وإنما هي زائدة بدليل أنها مشتقة من الجدب التي تقترن به وتكثر في أيامه، فضلاً عن أنها وردت على مثال: جعفر، لكنَّ نونَها زائدة؛ لأنها لا تقابل عينه، كما أنَّ مثالها لم يأت عند العرب في أمثلة الإلحاق بـ (جعفر) الرباعي.

المبحث الثالث: القضايا النحوية المتفق عليها بين ابن جنيّ وأبي عليٍّ الفارسي

اتفق ابن جنيّ مع أبي عليٍّ الفارسي في كثيرٍ من القضايا النحويةِ، ويُمْكِنُ العرضُ لبعضِ القضايا النحوية المتفقِ عليها بينهما على النحو التالي:

أولاً: الألف والياء في التثنية، حرفا إعراب أم لا؟

اختلف النحاة في الألف والياء في التثنية؛ هل هما حرفا إعراب أو لا؟ فذهب سيبويه إلى أنهما حرفا إعراب، قال سيبويه: " واعلم أنك إذ ثنيت الواحد لَحِقَتْهُ زيادتان؛ الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متَحِّرك ولا منوّن، يكون في

(٣٢٩) المنصف، ١/١٣٨.

(٣٣٠) الكتاب، ٤/٣٢١.

(٣٣١) ينظر: التكملة، ص ٥٥٨.

الرفع ألفاً ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يُكْسَرْ ليفْصلَ بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية، ويكون في النصب كذلك"[٣٣٢].

فمذهب سيبويه أنهما حرفا إعراب، وقد اختيرت الألف في الرفع دون الواو ليميزوا بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية، واختاروا الياء المفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر ليميزوا بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية، إذ الجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر تلحقه ياء مكسور ما قبلها.

أمَّا الأخفش فذهب إلى أن الألف والياء دليلا إعراب، قال الأخفش: "وجعلت الياء للنصب والجر، نحو: العالمينَ، المتقينَ، فنصبهما وجرهما سواء، كما جَعَلْت نصب الاثنين وجرَّهما سواء، ولكنَّ كسرَ ما قبل ياء الجمع وفتح ما قبل ياء الاثنين؛ ليفرق ما بين الاثنين والجمع، وجَعَل الرفعَ بالواو ليكون علامة الرفع، وجعل رفع الاثنين بالألف"[٣٣٣]. وكذلك ذهب المبرد، فذكر أن الألف والياء دليلا إعراب وليس الواحد منهما حرف إعراب، قال المبرد: "وقولنا دليل على الإعراب، إنما هو أنَّك تعلم أنَّ الموضعَ موضعُ رفعٍ إذا رأيتَ الألفَ، وموضع خفضٍ ونصبٍ إذا رأيت الياء. وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت: مسلمونَ، ومسلمينَ، وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفاً، نحو قولك: أخوك، وأخاك، وأخيك، وأبوك، وأباك، وأبيك"[٣٣٤]. وما يدل على اختياره رأي الأخفش دون غيره قوله: "والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش..."[٣٣٥]. وقد ردَّ المبردُ على القائلين بأنَّ الألف والياء في التثنية حرفا إعراب بأن هذا القول يلزمه شيئان أحدهما: في نظرك أن الإعراب معنى وليس لفظاً، فهذا خلاف ما جعلته في الألف؛ لأنها لفظ. والشيء الآخر في نظرك أنَّ بداية أحوال الاسم الرفع، فبداية وقوع التثنية وقعت الألف، بذلك لا يكون موضع الرفع إعراب؛ لأنه ليس بانقلاب معها[٣٣٦].

وقد أشار ابن جنيٍّ إلى هذا الخلاف الواقع بين النحاة، فقال: "اختلف الناس من الفريقين في هذه الألف، ما هي من الكلمة؟ فقال سيبويه: هي حرف الإعراب وليست فيها نية إعراب، وأن الياء في حال الجر والنصب في قولك: مررت بالزيديْنِ، وضربت العمريْنِ حرف إعراب – أيضاً – ولا تقدير إعراب فيها، وهو قول أبي إسحاق، وابن كيسان، وأبي بكر،

(٣٣٢) الكتاب، ١٧/١.
(٣٣٣) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، ١٣-١٤.
(٣٣٤) المقتضب، ١٥٣/٢-١٥٤.
(٣٣٥) المقتضب، ١٥٤/٢.
(٣٣٦) ينظر: السابق، ١٥٣/٢-١٥٤.

وأبي عليٍّ. وقال أبو الحسن: إنَّ الألف في التثنية ليست حرف إعراب ولا هي – أيضاً – إعراب، ولكنها دليلُ الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أنَّ الاسم مرفوعٌ، وإذا رأيت الياء علمت أنَّ الاسمَ مجرورٌ أو منصوبٌ. وإليه ذهب أبو العباس المبرد. وقال أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق: الألف حرف إعراب كما قال سيبويه ثُمَّ إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب. وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي: الألف هي الإعراب وكذلك الياء"[٣٣٧].

وفي هذا النص إشارة واضحة إلى أن أبا عليٍّ يَنْزِلُ على رأي سيبويه في هذه المسألة ولم يقتصر الأمر عنده على ذلك، بل إنه يسوق من الحجج ما يبرهن به على صحة مذهب سيبويه، ومن ذلك قوله: "ويدل على صحة ما قال سيبويه من أنه ليس في حرف الإعراب من التثنية تقدير حركة في المعنى كما أنَّ ذلك ليس موجوداً فيها في اللفظ صحة الياء في الجر والنصب في نحو: مررت برجلين، وضربت رجلين، ولو كان في الياء منهما تقدير حركة وجب أن تقلب ألفاً كرحى وفتى، ألا ترى أنَّ الياء إذا انفتح ما قبلها وكانت في تقدير حركة وجب أن تقلب ألفاً"[٣٣٨]. وقد استحسن ابنُ جنيٍّ رأيَ أبي عليٍّ وأيَّدَه في قوله، بل وأثنى عليه، ويراه أكثر المذاهب النحوية صحة، وذلك بقوله: "وهذا استدلال من أبي عليٍّ في نهاية الحسن، وصحة المذهب، وسداد الطريقة"[٣٣٩]. وقد أعطى ابنُ جنيٍّ الدليل على صحة مذهب أبي عليٍّ في ضوء احتياج الاسم المثنى إلى حرف إعراب؛ لأنه اسم معرب متمكن، ورد على الأخفش بحجةٍ، هي أن الدال في (الزيدان) حرف إعراب؛ لأن الاسم انتقل إلى حالة أخرى كما انتقل المذكر (قائم) إلى المؤنث (قائمة)، فأصبحت الهاء في (قائمة) حرف إعراب بدلاً من الميم في قائم. وبالنظر لهذا، لا يكون آخر المفرد حرف إعراب في المثنى"[٣٤٠].

وقد دلل أبو عليٍّ على صحة مذهب سيبويه بصحة الواو في كلمة (مِذْرَوان)، يقول ابن جنيٍّ نقلاً عن الفارسي: "ألا ترى أنه لو كانت الألف إعراباً أو دليل إعراب، وليست مصوغةً في جملة بناء الكلمة متصلة بها اتصال حرف الإعراب بما قبله لوجب أن تقلب الواو ياء، فيقال: مذَريانَ؛ لأنها كانت تكون على هذا القول طرفاً: كـ (لام): مغزىً، و مدعىً، وملهىً فصحة الواو في (مِذروان) دلالة على أن الألف من جملة الكلمة وأنها ليست في تقدير الانفصال الذي يكون فيه الإعراب. قال: فَجَرَتِ الألفُ في (مذروان)

(٣٣٧) سر صناعة الإعراب، ٦٩٥/٢-٦٩٦.
(٣٣٨) السابق، ٧٠٦/٢.
(٣٣٩) سر صناعة الإعراب، ٧٠٦/٢.
(٣٤٠) ينظر: السابق، ٦٩٦/٢-٦٩٧.

مجرى الألف في (عُنْفُوان) وإن اختلفت النونان"[٣٤١].

ولعل أرجح الآراء في هذه المسألة رأي سيبويه وتبعه في ذلك أبو عليٍّ وأيده فيه ابنُ جنيّ واستحسنه. فالاسم عند التثنية يكون معرباً بالحرف، وهذا الحرف هو الألف في حالة الرفع، والياء في حالتي النصب والجر، كما أنَّ الاسم المفرد يحتاج إلى حرف إعراب، وهناك بعض الأسماء التي تقوم فيها الحروف مقام حركات الإعراب، نحو الواو في (أبوك)، والألف في (أباك) والياء في (أبيك).

ثانياً: بناءُ كلِمَتَي (الآنَ) و (أمسِ):

اختلف النحاة في بناء كلمتي (الآن) و (أمس) نتيجة لاختلافهم في تعريف الكلمتين، وقد ذكر ابن جنيّ جزءًا من هذا الاختلاف في قوله: "وقد دلّت الدلالة على أن (الآن) ليس معرفاً باللام الظاهرة فيه؛ لأنه لو كان معرفاً بها لجاز سقوطها منه، فلزوم هذه اللام (الآن) دلالة على أنها ليست للتعريف. وإذا كان معرفاً باللام لا محالة، واستحالة أن يكون التي فيه هي التي عرفته، وجب أن يكون معرفاً بلامٍ أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التي فيه بمنزلة أمس في أنه تعرَّف بلام مرادة، والقول فيهما واحد، ولذلك بُنيا لتضمنهما معنى حرف التعريف، وهذا رأيُ أبي عليٍّ، وعنه أخذته، وهو الصواب الذي لا بد من القول به"[٣٤٢].

فهما متضمنان حرفَ تعريفٍ مقدَّر، وليست اللام الظاهرة فيهما هي حرف التعريف، لذلك بُنيا عند أبي عليٍّ وابن جنيّ.

وقد علل سيبويه بناء (الآن) لأنها – من وجهة نظره – جاءت في اللغة كما جاءت (أيّ) الموصولة عند حذف صدر صلتها، فَبُنيَت لمخالفتها أخواتها، يقول سيبويه: "وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضلُ على أنهم جَعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر. وبمنزلة الفتحة في الآنَ، حين قالوا: من الآن إلى غد، ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً"[٣٤٣].

كما ذكر أن الألف واللام والإضافة مع خمسة عشر تجعلها في حالة واحدة كما في (أي) الموصولة، و(الآن)، قال سيبويه: "واعلم أنَّ العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: اضرب أيهم أفضل، وكالآن وذلك لكثرتها في الكلام وأنّها نكرة فلا تُغَيَّر"[٣٤٤].

أما بناء كلمة (أمسِ) فقد حُذِفَ منها الجار والألف واللام تخفيفاً، وقد نقل سيبويه ذلك عن الخليل، فقال: "وزعم الخليل أنَّ

---

(٣٤١) السابق، ٧٠٦/٢، وينظر: علل التثنية، ص ٤٥، تحقيق: عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، عدد٢ ١٩٦٥م.

(٣٤٢) سر صناعة الإعراب، ٣٥٢/١-٣٥٣.

(٣٤٣) الكتاب، ٤٠٠/٢.

(٣٤٤) السابق، ٢٩٨/٣-٢٩٩.

قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمسِ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان"[٣٤٥]. فكلمة (أمس) عند الخليل معرفة باللام وبحرف الجر، في حين أنَّ سيبويه يخالف مذهب أستاذه، ويعتبرها اسماً مبنياً على الكسر لو دخل عليها الفعل فتكون فاعلاً مبنياً على الكسر في محل رفع، وهذا واضح من قوله: "ولا يَقْوى قولُ الخليلِ في أمسِ؛ لأنك تقول: ذهب أمس بما فيه"[٣٤٦]. فهي مجردة من الألف واللام ومبنية على الكسر أيضاً.

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أنَّ (أمس) مبنية، وبيَّنَ سببَ بنائِها، فقال: "وأما أمسِ فسبب بنائه أنه قُدِّر فيه الألف واللام، نحو: الأمس، يدلك على ذلك أنهم وصفوه بالمعرفة فقالوا: لقيتُهُ أمْسِ الأحدثِ، فلما تضمّن معنى الحرفية صار بمنزلة (مَنْ) و (كم) في أنهما لما ضُمِّنا معنى حرف الاستفهام بُنيا، يدلك على ذلك أن تقدير الألف واللام إذا زال، زال البناء، وذلك قولك: إنَّ أمْسَك قد مضى، لأنك لما أضفته لم تقدر على نية الألف واللام، إذ الإضافة والألف واللام لا يجتمعان في هذا النحو، ألا ترى أنك لا تقول: فعلت بالأمْسِكَ، ولا جاءني الغلامك، وكذا إذا أُبرزَ الألف واللام أعرب، كقولك: فعلت ذلك الأمسَ، ومضى الأمسُ بما فيه، فَعَوْدُ الإعرابِ إليه عند ظهور الألف واللام إلى لفظة أو زوال معناه عنه بالإضافة يَدُلُّكَ على أن بناءَه كان لتضمنه معناه"[٣٤٧].

وبناء على ما سبق فإن (أمس) مبنية على الكسر كما ذكر سيبويه، وأنها معرفة بلام محذوفة مرادة كما ذكر الخليل وأيّده أبو عليٍّ، وسار على نهجه ابن جنيٍّ، وقد وردت في الذكر الحكيم معرفة باللام مسبوقة بحرف الجر الباء، كما في قوله تعالى: ﴿**فَجَعَلْنَاهَا حَصِيْدَاً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ**﴾ (يونس ٢٤)، وقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ**﴾ (القصص ١٨)، وقوله تعالى: ﴿**قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ**﴾ (القصص ١٩) وقوله تعالى: ﴿**وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ**﴾ (القصص ٨٢). وهذا يؤكد تجانس (أمس) مع اللام كما تجانست (الآن) غير أنَّ (أمس) تتخلى عن اللام في حين أن (الآن) لا تتخلى عنها، وهذا التجانس يؤكد تضمنها معنى حرف التعريف، كما أن التضمين دلالة على البناء؛ لأن الحروف مبنية.

---

(٣٤٥) السابق، ١٦٢/٢.

(٣٤٦) السابق، ١٦٤/٢.

(٣٤٧) الجرجاني: عبدالقاهر (ت٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، ١٤١/١، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

ثالثاً: هيهات بين النكرة والمعرفة والإفراد والجمع:

اختلفت ماهية كلمة (هيهات) عند النحاة من حيث الجمع والإفراد، ومن حيث التنكير والتعريف. وقد أشار ابن جنيّ إلى هذا الخلاف، فقال: "فأما من قال: هيهاتَ هيهاتَ ففتح، فحكمه أن يقف بالهاء؛ لأنها بمنزلة: علقاة، وأرطاة. وهيهات على هذا اسم واحد كما أنَّ علقاة وأرطاة اسم واحد، فمن نَوَّن، فقال: هيهاةٌ فإنه نَوَى النّكرة، فكأنه قال: بُعْداً بعْداً، ومَنْ لم ينون فإنه نوى المعرفة، فكأنه قال: البعد البعد، فأمَّا إذا صِرْتَ على الجماعة، فإن نظير قول من فتح الهاء في الواحد، فقال: هيهات، أن يقول في الجماعة: هيهاتِ، فيكسر التاء في الجماعة بغير تنوين كما فتح الهاء في الواحد بغير تنوين. ومن كان يقول في الواحد: هيهاةٌ، فينون ويعتقد التنكير، فنظيره في الجماعة أن يقول: هيهاتٍ، فيكسر التاء وينون إرادةً للتنكير، كما أنه لما أراد التعريف لم ينون، فقال: هيهات، وذلك أنَّ بإزاء فتح تاء الواحد كسر تاء الجماعة، والتنوين على هذا في هيهاتٍ هو علم التنكير بمنزلة تنوين: صهٍ، مهٍ، وإيهٍ، وتكون هيهاةً وهيهاتٍ في هذا القول مبنية بمنزلة بناء: صهٍ ومهٍ. ومن كانت هيهاة وهيهات عنده معربةً منصوبةً على الظرف، فإن التنوين في هيهاتٍ عنده بمنزلة تنوين مسلمات لا فرق بينهما، فيجوز في هيهات على هذا أن تكون نكرةً. وقد أجاز أبو العباس فيها – أيضاً – أن تكون مع التنوين معرفة بمعرفة مسلماتٍ معرفة، أخبرنا بذلك أبو عليٍّ في مسائله المصلحة من كتاب أبي إسحاق"[٣٤٨].

إنَّ ما ذكره ابن جنيٍّ في ضوء ما أخبره به أبو عليٍّ هو رأي الخليل وكذلك سيبويه في (هيهات) وخصوصاً في سكون الهاء وكسر التاء، وفي إفرادها وجمعها، يدل على ذلك قول سيبويه: "وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهاةً؟ فقال: أمَّا مَنْ قال: هيهاةَ فهي عنده بمنزلة: علقاةَ. والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكون: هيهاه. ومن قال: هيهاتِ فهي عنده كبيضاتٍ. ونظير الفتحة في الهاء الكسرةُ في التاء، فإذا لم يكن هيهاتِ ولا هيهاة علماً لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح الكسر؛ لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن"[٣٤٩].

ولعل (هيهات) بالتاء المبسوطة تقابل وتعامل معاملة جمع المؤنث السالم، وهَيهاة المربوطة تعامل معاملة جمع التكسير، نحو: عرق وعرقان، وعرقات. قال سيبويه: "ونظير هيهاتِ وهيهاةَ في اختلاف اللغتين، قول العرب: استأصل الله عِرقاتِهم، واستأصل الله عرقاتَهم، بعضهم يجعله بمنزلة علقاةٍ، وبعضهم يجعله بمنزلة عُرُسٍ وعُرُساتٍ، كأنك قلت:

---

(٣٤٨) سر صناعة الإعراب، ٤٩٩/٢-٥٠٠.

(٣٤٩) الكتاب، ٢٩١/٣-٢٩٢.

عِـرْقُ وعرقـان، وعِرْقـاتٌ، وكـلاً سـمعنا مـن العرب"[٣٥٠].

وبنـاء علـى ذلـك فـإن كلمـة (هيهـات) مختلفة في ماهيتها عند النحاة من حيث الجمع والإفراد، ومـن حيـث التعريـف والتنكيـر، ومـن حيث كونها اسماً معرباً أو اسم فعل مبنياً. وقد وافق رأي المبرد رأي الخليل وسيبويه، إذ يقول: "فأمَّا (هيهاتَ) فتأويلها البعد، وهي ظرف غير مـتمكن لإبهامهـا، ولأنهـا بمنزلـة الأصـوات، فمنهم من يجعلها واحداً، تقولك: علقاة، فيقول: ﴿**هَيْهَـاتَ هَيْهَـاتَ لِمَـا تُوعَـدُونَ**﴾ (المؤمنـون ٣٦) فمن قال ذلك، فالوقف عند هيهاه وترك التنـوين للبنـاء. ومـنهم مـن يجعلهـا جمعـاً كبيضـات، فيقـول: ﴿**هَيْهَـاتِ هَيْهَـاتِ لِمَـا تُوعَـدُونَ**﴾ وإذا وُقِـفَ علـى هـذا القـول وُقِـفَ بالتـاء والكسـرة إذا أردت الجمـع للبنـاء كالفتحـة إذا أردت الواحد. ومن جعلها نكرة للجمع نوّن، فقال: هيهاتٍ يا فتـى. وقال قوم: بل نوَّن وهي معرفة؛ لأنَّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين، قال: والدليل على ذلك أنَّ معناه في البُعد كمعناه، فلو جاز أن تنكّره وهو جمـع لجـاز أن تنكّـره وهـو واحـد وهـذا قـولٌ قويٌّ"[٣٥١].

أما الفراء، فهي عنده مبنية على فتح الجزئين، وهي عنده ليست تاؤها تاء التأنيث. يقول: "فإذا وقفت على هيهات وقفت بالتاء في كلتيها؛ لأنَّ من العرب من يخفض التاء، فدلَّ ذلـك علـى أنهـا ليسـت بهـاء التأنيـث فصـارت بمنزلـة: دَرَاكِ ونظـارِ. ومـنهم مـن يقـف علـى الهـاء؛ لأنَّ مـن شـأنه نصـبها فيجعلهـا كالهـاء. والنصـبُ الـذي فيهمـا أنهمـا أداتـان جُمعتـا فصارتا بمنزلة خمسة عشر"[٣٥٢]. فهي – عنده – تماثل تاء (رُبَّت) و(ثُمَّت) إذا كان كل واحدة بنفسها. وهناك اختلاف في قراءة كلمة هيهات بين القراء، فمن فتح وهي القراءة العامة، فتعد هيهات – عنده – اسم فعل بمعنى بَعُدَ. ومَنْ كسر نوّن أو لم ينون عدَّها اسماً معرفةً أراد فيها معنى: البُعد البعد. ومن فتح وقف على الهاء؛ لأنه عدَّ هَاءَهَا كهاء أرطاة. ومن كسرها كتبها بالتاء وعدّها جماعة، والكسرة فيه تقابل الفتحـة فـي المفرد. ومـن قـال بالتـاء المربوطـة المنونـة (هيهـاة) جعلهـا اسماً معرباً فيـه معنـى البعد ولم يجعله اسم فعل، أو جعلها مبنية على الضـم كمـا بنيـت نحـن، ثـم اعتقـد فيـه التنكيـر للجماعة وتجري في الوصل مجرى الوقف نحو عليه السلام والرحمتْ [٣٥٣].

رابعاً: اختلاف النحاة في (إياك) وكافها:

---

(٣٥٠) السابق، ٢٩٢/٣.

(٣٥١) المقتضب، ١٨٢/٣-١٨٣.

(٣٥٢) معاني القرآن، ٢٣٥/٢-٢٣٦.

(٣٥٣) ابـن جنـي، المحتسـب فـي تبيـين شـواذ القـراءات والإيضـاح عنهـا، ٩١/٢-٩٢، تحقيق: علـي النجـدي ناصـف، د. عبـد الحلـيم النجـار، د. عبـد الفتـاح إسـماعيل شـلبي، دار سـزكين للطباعـة والنشـر، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

خُـصّ الضـمير (إيّـاك) بالنصـب كمـا خُصَّ (أنا ونحن) بالرفع؛ لكونهما ضمائر رفع، و (إياك) ضمير للنصب منفصل؛ لأنـه تقدَّم علـى فعلـه، فـإذا تـأخَّر حلَّ فـي مكانـه الكـاف فوجب اتصاله، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾(الفاتحة ٥) ومعنى ذلك: نعبدك ونستعين بك، ومن ثم فإنه اسم ظاهر، ولا يُعَدُّ ظرفاً ولا مصدراً؛ لأنه لو كان كذلك لكان معرباً، لكنَّه ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ، فضلاً عن أنه غيرُ مشتقٍّ؛ لأنه ليس باسم ظاهر وإنما هو مضمر.

وقد نقل ابن جنيّ عن أستاذه اختلاف النحاة في (إيَّا) بين كونها اسماً مضمراً وبين كونها اسماً معرباً. قال ابنُ جنيّ: "أخبرني أبو عليٍّ عن أبي بكرٍ محمد بن السري، عن أبي العباس محمد يزيد أنَّ الخليل يذهب إلى أنَّ (إيَّا) اسم مضمر مضاف إلى الكاف، وحكى عن المازني مثل هذا القول المحكي عن الخليل أنه مضمر مضاف. قال: وحكى أبو بكر عن أبي العباس عن أبي الحسن الأخفش وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوب إلى الأخفش: أنه اسم مفرد مضمر يتغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين، وأن الكاف في (إياك) كالتي في (ذلك) في أنه دلالة على الخطاب فقط، مجردة من كونها علامة للضمير، ولا يجيز أبو الحسن فيما حكي عنه: إياك وإيا زيد، وإياي وإيَّا الباطل"(٣٥٤).

فنقل ابن جنيّ فيما رواه عن أبي عليٍّ أن الخليل كان يَعُدُّ (إيا) اسماً مضمراً، في حين ذكر ابن الوراق في علله أن الخليل كان يَعُد (إيا) اسماً مظهراً مضافاً ناب عن الضمير، يقول: "كان الخليل – رحمه الله – يقول: هو اسم مظهر مضاف ناب عن الضمير، واستدّل على إضافته بقول العرب: إذا بَلَغَ المَرْءُ السِتّينَ فإيّاه الشّواب"(٣٥٥).

وعلل صحة إظهار ذلك الاسم بقوله: "فلو كان مضمراً لم تجز إضافته؛ لأنَّ المضاف يُقَدّرُ قبل الإضافة نكرةً ثم يضاف؛ لأن الغرض في الإضافة تعريفه، فلذلك وجب أن يقدر نكرة، فلو كان الضمير لا يجوز أن يكون نكرةً، لم يجز أن يكون مضافاً"(٣٥٦).

ويستنتج مما سبق أنَّ (إيا) ضمير غير مضاف إلى توابعه الكاف والهاء، والياء، ويفهم أنه – عند الخليل – اسم مظهر نكرة مضاف إلى الكاف، دليل ذلك – أيضاً – قول سيبويه: "قال الخليل: لو أنَّ رجلاً قال: إيَّاك نفسك لم أُعنِّفه؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا

(٣٥٤) سر صناعة الإعراب، ٣١٢/١-٣١٣.

(٣٥٥) ابن الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ) علل النحو، ص ٢٧٢، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم درويش، بيت الحكمة، ٢٠٠٢م.

(٣٥٦) السابق، ص٢٧٣.

أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشّواب"[٣٥٧].

وأما الأخفش، فذهب إلى أن (إيَّا) هي الضمير، والكاف للخطاب كما في (ذلك)، يقول: "وأمَّا قوله:﴿ إيَّاكَ **نَعْبُدُ** ﴾ولم يقل: أنت تعبد؛ لأن هذا موضع نصب وإذا لم يقدر في موضع النصب على الكاف والهاء وما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب جعل (إياك) أو(إياه) أو نحو ذلك في موضع نصب"[٣٥٨]. هو يرى أن (إيَّا) اسم بكامله؛ لأنها تنوب عن الكاف في (ضربتك)، وما بعدها من الكاف والياء لواحق ليس لها موضع إعراب. ويلاحظ من النصوص السابقة مخالفة سيبويه للخليل وموافقته لرأي الأخفش. فـ (إيا) عنده ضمير، لواحقه (الكاف، والهاء، والياء) زوائد تعطي الضمير دلالته من متكلم وخطاب وغيبة ولا محل لها من الإعراب. وقد انتصر أبو عليٍّ لرأي سيبويه والأخفش وأيّده ابن جنيٍّ في ذلك وعَدَّه من الأقوال التي يمكن اعتقادها في هذه المسألة، يقول ابن جنيٍّ: "لم يبق قولٌ يجبُ اعتقاده ويلزم الدخول تحته غير قول أبي الحسن: إنَّ (إيَّا) اسم مضمر، وأن الكاف بعده ليست باسم، وإنما هي للخطاب بمنزلة كاف ذلك، ورأيتك، وأبصرك زيداً، وليسك عمراً، والنجاءك"[٣٥٩].

وحجة ابن جنيٍّ في هذا أن ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة وتاء الفاعل تكون أسماء في: أخواك قاما، وأخوتك قاموا، والهندات قمن، ولكن تكون مجردة عن مذهب الاسمية في: قاما أخوك، وقاموا أخوتك؛ لأن المضمر لا يتقدم على المظهر، فَلَمَّا تكون هذه الأشياء في بعض المواضع دالة على معنى الاسمية وفي بعضها مجردة عن الاسمية. فيمكن أن تكون الهاء والياء في (ضربَه) و (ضربني) يدلان على معنى الاسمية والحرفية، فإذا قلت: إياه وإياي تجردتا عن معنى الاسمية وخلصتا للحرفية، وبهذا أصبحن للخطابة والغيبة والمتكلم في (إياك، وإياه، وإياي)، وفي هذه القضية كان أبو عليٍّ – رحمه الله – ينتصر لمذهب أبي الحسن ويذب عنه [٣٦٠].

خامساً: دخول اللام المفتوحة على (من) الموصولة (المبتدأ):

اتفق معظم النحاة في جواز دخول اللام المفتوحة على (مَنْ) الموصولة (المبتدأ) ونقل ذلك ابن جنيٍّ إلا أنَّه أشار إلى مخالفةِ أبي عليٍّ للنحاة في هذه المسألة واتفق مع أستاذه في مخالفة النحاة، قال ابْنُ جنيٍّ: "وذهب أبو إسحاق في قول جلَّ ثناؤه:﴿ **يَدْعُو**

(٣٥٧) الكتاب، ٢٧٩/١.

(٣٥٨) معاني القرآن، ١٦/١.

(٣٥٩) سر صناعة الإعراب، ٣١٧/١.

(٣٦٠) ينظر السابق، نفسه.

لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ ﴾(الحج ١٣) إلى أن التقدير: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقرب من نفعه، قال: فقدمت اللام عن موضعها، وحكى هذا القول عن البصريين والكوفيين جميعاً. وهذا عندنا – على إجماع الكافة عليه فيما حكاه أبو إسحاق – غير جائز ولا مرضي وقد أنكره أبو عليٍّ، وذهب في فساده إلى أنَّ اللام على هذا التقدير مِنْ صلة (مَنْ)، ومحال أن تتقدم الصلة أو شيء منها على الموصول"[٣٦١]. فأبو إسحاق في تقديره للآية الكريمة جعل اللام من صلة (مَنْ) الموصولة، وهو الأمر الذي أنكره ابن جنيٍّ معللاً لذلك بأنه من المحال أن تتقدم الصلة أو أي شيء منها على الموصول. وقد وافق رأي أبي إسحاق رأيَ الكسائي. قال أبو جعفر النَّمَّاس: "قولُ الكسائي: إنَّ اللام في غير موضعها، وأنَّ التقدير: يدعو مَنْ لضرّه أقرب من نفعه"[٣٦٢]. في حين ذهب الأخفش إلى أن الفعل (يدعو) في معنى القول، و (مَنْ) مبتدأ حذف خبره وتقديره (إلهه). فـ (يدعو) بمنزلة (يقول) و (مَنْ) رفع، وأضمر الخبر كأنه: يدعو لَمَنْ ضرُّه أقرب من نفعه إلهُه"[٣٦٣].

وقد أنكر ثعلب فيما نقله عنه أبو بكر الأنباري رأيَ الأخفش، قال: "سمعت أبا العباس (ثعلباً) يقول: كان الأخفش يقول: المعنى لمنْ ضرُّه أقرب من نفعه إلهه، فحذف الإله، قال: وأخطأ الأخفش في هذا؛ لأن المحلوف عليه لا يحذف، إذا قلت: والله لأخوك زيد، لم يحسن أن تحذف زيداً، فتقول: لأخوك"[٣٦٤].

فرأيُ الكسائي مردود عليه؛ لأن هذه اللام ليس لها تصرف يجيز لها التقديم والتأخير. وكذلك رأي الأخفش مردود عليه؛ لأنَّ ما بعد اللام مبتدأ ومن ثم لا يجوز نصب كلمة (إله). أمَّا الفراء، فإن للام عنده عدةَ توجيهات؛ منها: أنه جعل اللام في (لَمَن) معترضة بين (يدعو) وبين (**مَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ**). ومنها ميله إلى رأي الكسائي السابق، فيرى أنَّ اللام في غير موضعها في كلمة (لضره)، فقال: "يدعو لمن ضرُّه" فجاء التفسير: يدعو من ضره أقرب من نفعه. وقد حالت اللام بينهما، وكذلك هي في قراءة: عبد الله (يدعو من ضرُّه) ولم نجد العرب تقول: ضربت لأخاك، ولا رأيت لَزَيداً أفضل منك. وقد اجتمعت القراء على ذلك. فنرى أن جواز ذلك؛

---

(٣٦١) سر صناعة الإعراب، ٤٠١/١.

(٣٦٢) النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨)، إعراب القرآن، ٣٩٢١٢، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٩م.

(٣٦٣) معاني القرآن، ٤١٣/٢.

(٣٦٤) الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) إيضاح الوقف والابتداء، ٧٨١/١، تحقيق: محيي الدين رمضان، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١م.

لأنَّ (مَنْ) حرف لا يتبين فيه الإعراب، فأجيز، فاستجيز الاعتراض باللام دون الاسم إذ لم يتبين فيه الإعراب. وذُكِرَ عن العرب أنهم قالوا: عندي لَمَا غيره خير منه، فحالوا باللام دون الرافع. وموقع اللام كان ينبغي أن يكون في (ضرُّه) وفي قولك: عندي ما لغيره خير منه، فهذا وجه القراءة للاتباع"[٣٦٥].

وقد وجَّه الفراء بهذا الكلام النصَّ توجيهاً آخر، فجعل (يدعو) من ضمن قوله: "ذلك هو الضلال البعيد (يدعو) استأنف الكلام بعد أن أضمر هاء في (يدعو) وكأن الكلام عنده: (يدعوه، لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى) قياساً على قولك في موضع الجزاء: لمّا فعلت لهو خيرٌ لك. وهذا من الوجوه القوية – عنده – في العربية كما أنه أشار إلى وجه آخر وهو كسر اللام، فتكون – حينئذٍ – بمعنى إلى، ويذكر أنه لولا كراهية الخلاف لكان وجهاً، يقول الفراء: "ووجه آخر لم يُقْرأ به، وذلك أن تكسر اللام في (لِمَنْ) وتريد: يدعو إلى من ضره أقرب من نفعه، فتكون اللام بمنزلة إلى، كما قال: ﴿**الحَمد الله الذي هدانا لهذا**﴾، وإلى هذا. وأنت قائل في الكلام: دعوت إلى فلان ودعوت لفلانٍ بمعنى واحد. ولولا كراهية خلاف الآثار والاجتماع لكان وجهاً جيداً من القراءة. ويكون قوله (يدعو) التي بعد البعيد مكرورة على قوله: "يدعو من دون الله" يدعو مكررة، كما تقول: يدعو يدعو دائباً، فهذا قوّة لمن نصب اللام ولم يوقع (يدعو) على (مَنْ) والضلال البعيد الطويل"[٣٦٦].

ولعل أصوب الآراء ما ذهب إليه أبو عليٍّ ووافقه فيه ابن جنيّ، لأنَّ اللام إذا جُعِلت مع (لضره) فكأنها مع خبر المبتدأ، وهذا شاذ عند العرب قليل الاستعمال. ومن أمثلة استعماله القليل قول الشاعر:

أمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ
ترضى من اللحم بعظمِ الرَّقَبَهْ

والأصوب في الاستعمال اللغوي أن يقال: لأم الحليس عجوزٌ، لكن الشاعر أخَّرها اضطراراً. كما أن اللام إذا الحقت (لضرّه) وهي لام الابتداء أصبح الخبر بتقدير المبتدأ، وكان (مِنْ) تقدمت على (مَنْ) والمفروض أنها تتأخر عنها؛ لأنها من صلتها، ومحال أن تتقدم الصلة على الموصول في لغة العرب.

سادساً: حذف (كان) والتعويض منها بـ (ما):

حذف (كان) والتعويض عن هذا الحذف باستعمال (ما) مطّرد الاستخدام في اللغة العربية قال ابن جنيّ: "لما حذفت (كنت) عُوِّض منها (ما) في قوله:

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ
فإنَّ قومي لم تأكُلُهُمُ الضّبُعُ

([٣٦٥]) معاني القرآن، ٢١٧/٢.

([٣٦٦]) السابق، ٢١٧/٢-٢١٨.

ألا ترى أنَّ معناه: لأن كنت ذا نفر، فلما حذفِتَ (كان) عوضت منها (ما) فصارت (ما) هذه هي الرافعة (لأنت) والناصبة (لذا نَفَرٍ) لمَّا أنابت عن (كان) الرافعة الناصبة. وهذه طريقةُ أبي عليٍّ ونصُّ قوله في هذا البيت"[٣٦٧]. وما أشار إليه ابن جنيّ هنا، ذكره أبو عليٍّ في البغداديات بقوله: "ما كتبناه مِنْ أنَّ (أَنْ) هذه هي الناصبة للفعل، و (ما) عوضاً منه، وهو: كان، فأمَّا (أنْ) مع صلتها في موضع نصب لوصول الفعل إليه وعمله فيه"[٣٦٨]. ويبدو أنَّ أبا عليٍّ يسير على نهج سيبويه في هذه المسألة؛ إذ ذكر سيبويه في باب: ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ما نصه: "ومن ذلك قول العرب: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك، وأمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبت معه"[٣٦٩]. وقد وضّح سيبويه القول في الشاهد الشعري السابق فيما يخص تركيب (أمَّ) وحذف (كان) بقوله: "فإنما هي (أنْ) ضُمّت إليها (ما) وهي (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يُجْحفوا بها لتكون عِوَضاً من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عِوضاً في الزنادقة واليماني من الياء"[٣٧٠].

وقد ذكر السيرافي أن النحاة من بصريين وكوفيين اتفقوا على وجوب حذف الفعل (كان) في هذا البيت الشعري، واختلفوا في تقدير المعنى، فقال الكوفيون: هو بمعنى (أنْ)، وقالوا إنَّ (أَنْ) المفتوحة فيها معنى (إنْ) التي للمجازاة، ويحملون عليه قوله تعالى:﴿ **أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا** ﴾(البقرة ٢٨٢). وقال البصريون: إنه على معنى التعليل؛ أي: لأَنْ كنت منطلقاً أنطلقُ معك، وشبهوها بـ (إذ) ولأجلِ أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب [٣٧١].

ومن ثَمَّ فإن أصل الكلام – في رأي البصريين – هو: لأنْ كنت، ثم حذف حرف الجر اللام، والفعل كان؛ للاختصار، فانفصل الضمير (التاء) لعدم وجود ما يتصل به، ثم جيء بـ (ما) تعويضاً عن (كان) المحذوفة وأدغمت النون بالميم لتقارب الأصوات وتقارب المخارج.

سابعاً: جواز تقديم معمول خبر (ليس) عليها:

اختلف البصريون والكوفيون في جواز تقديم معمول خبر (ليس) عليها، فذهب

(٣٦٧) ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص٦٨، ص٤٦٢، دراسة وتحقيق: د. حسن محمود هنداوي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩م.

(٣٦٨) البغداديات، ص ٣٠٤.

(٣٦٩) الكتاب، ٢٩٣/١.

(٣٧٠) السابق، ٢٩٣/١–٢٩٤.

(٣٧١) ينظر، هامش الكتاب، ٢٩٣/١.

البصريون ووافقهم أبو عليٍّ وابن جنيٍّ إلى جواز التقديم حملاً على جواز تقديم خبر (كان) عليها، أما الكوفيون فذهبوا إلى عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وحجتهم في ذلك في أنها لا تتصرف في نفسها، فلا تتصرف في معمولها قياساً على فعل التعجب في قولهم: ما أحسن زيداً، فلا يجوز – عندهم – زيداً ما أحسنه، ولا: ما زيداً أحسن؛ لأنه فعل جامد، فضلاً عن أنها كالحرف لجمودها، فلا يتقدم منصوبها عليها، قياساً على (ما) الحرفية. قال ابن السراج: "ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها؛ لأنها لم تُصَرّف تصرف (كان)؛ لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل، وقد شبهها بعض العرب بـ (ما) فقال: ليس الطيب إلا المسك، فرفع وهذا قليل"(٣٧٢).

وقد اعتمد ابن السراج في ذلك على رأي سيبويه في قوله بخصوصية (ليس) فقال: "فأمَّا ليس، فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وضعت موضعاً واحدً، ومن ثَمَّ لم تصرف تصرُّف الفعل الآخر"(٣٧٣). فهي عنده لها خصوصية بوضعها موضعاً واحداً وعليه فلا يجوز أن تتصرف تصرف الفعل (كان) بالتقديم والتأخير في معمولها.

وقد ذكر ابن جنيٍّ: "فإنْ قلت: فكيف يجوز لـ (ليس) أن تعمل في الظرف، وليس فيها تقدير حدث؟ قيل: جاز ذلك فيها، من حيث جاز أن ترفع وتنصب، وكانت على مثال الفعل، فكما عملت الرفع والنصب وإن عريت من معنى الحدث، كذلك أيضاً تنصب الظرف لفظاً كما عملت الرفع والنصب لفظاً؛ ولأنها على وزن الفعل. وعلى ذلك وجَّه أبو عليٍّ قول الله سبحانه: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ (هود ٨)؛ لأنه أجاز في نصب (يوم) ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون متعلقاً بنفس (ليس) من حيث ذكرنا من الشبه اللفظي. وقال أبو عليٍّ – رحمه الله – يوماً: الظرف يتعلق بالوهم مثلاً"(٣٧٤).

فأجاز أبو عليٍّ تقديم معمول (ليس) عليها ووافقه ابن جنيٍّ، واحتج أبو عليٍّ بقوله تعالى: ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ (هود ٨) فكلمة (يوم) معمول لاسم المفعول (مصروف) والمعمول يقع حيث يقع العامل، ولا يقال بأنه نصب بفعل مقدر؛ نحو: يلازمهم العذابُ يومَ يأتيهم؛ لأنَّ التقدير على خلاف الأصل، ولا نلجأ إليه متى أمكننا التصرف في الموجود.

وقد أجاز العكبري تقدم خبر (ليس) في ضوء الرواية والدراية، والرواية متمثلة في النص القرآني "ألا يوم يأتيهم..."، والدراية متمثلة في الموازنة بين (إنَّ) و (كان) فالأولى لا يتقدم الخبر عليها ولا على اسمها إلا إذا

(٣٧٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٨٩/١–٩٠.
(٣٧٣) الكتاب، ٤٦/١.
(٣٧٤) الخصائص، ٤٠٠/٢.

كان ظرفاً وإلا فلا. أما (كان) فيجوز تقدم خبرها عليها وعلى اسمها، و (ليس) من أخوات (كان)، فجاز أن يتقدم خبرها عليها، كما جاز له أن يتقدم على أختها (كان)[٣٧٥].

ويبدو من عرض هذه القضية أن المانعين لتقديم خبر (ليس) على معمولها وهم الكوفيون ومن تبعهم يعتمدون القول بحرفية (ليس)، والحرف لا يتقدم معموله عليه، أو يعتمد على أنها فعل جامد غير متصرف، والفعل الذي لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله مثله في ذلك مثل فعل التعجب الذي لا يجوز تقديم معموله عليه، نحو: زيداً ما أحسنَ.

وقد أيَّد ابن هشام رأي الكوفيين في عدم الجواز، فقال: "وأمَّا امتناع ذلك في خبر (ليس) فهو اختيار الكوفيين... وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع: ذاهباً لستُ، ولأنها فعل جامد أشبهت (عسى) وخبرها لا يتقدم باتفاق [٣٧٦].

ومن الآراء السابقة يمكن القول إن الرأي الذي ذهب إليه الكوفيون هو الأصوب؛ لأن (ليس) فعل جامد في حين أن (كان) فعل متصرف، وجمود (ليس) كجمود (عسى)، وخبر (عسى) لا يتقدم عليها باتفاق النحاة. بالإضافة إلى أن النص القرآني المستشهد به على صحة رأي البصريين فإن كلمة (يوم) متعلقة بكلمة (مصروف) ولها تأويل آخر هو أن تكون مرفوعة بالابتداء، وبنيت على الفتح لأنها أضيفت إلى الفعل. وأما تشبيه عمل (ما) بـ (ليس) وحملها على ذلك، فـ (ما) نقضت رتبتها ولا يقاس عليها. كما أنَّ الخبر ظرف وهو كلمة (يوم) وقد نصَّ أبوعليٍّ ووافقه ابن جنيٍّ على أن الظروف تتعلق بالوهم [٣٧٧]. ومن ثَمَّ فإن الظروف يتصرف فيها بصورة تختلف عن التصرف في بقية الأسماء.

المبحث الرابع: القضايا الدلالية المتفق عليها بين ابن جنيٍّ والفارسي

اتفق ابن جنيٍّ في رأيه مع أستاذه أبي عليٍّ في كثير من القضايا الدلالية، بل إنه يمكن القول إن قضايا الاتفاق في الجانب الدلالي بينهما أكثر من قضايا الاختلاف، ويمكن العرض لبعض قضايا الاتفاق بينهما في الجانب الدلالي على النحو التالي:

أولاً: الاشتقاق وأنواعه:

الاشتقاق (لغةً): الأخذ في الكلام وفي الخصومات مع ترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف أخذُه منه"[٣٧٨]. واصطلاحاً: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً

---

(٣٧٥) ينظر العكبري: أبو القاسم عبد الواحد بن علي (ت٤٥٦هـ)، شرح اللمع، ٥٨/١-٥٩، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

(٣٧٦) ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ)، قطر الندى وبل الصدى، ص ١٣٣، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط١١، ١٩٩٢.

(٣٧٧) ينظر: الخصائص، ٢٠/٢، ٤٠٠/٢.

(٣٧٨) العين، ٨/٥.

ومغايرتهما في الصيغة"[٣٧٩]. أو "هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحَذِر من حَذِرَ"[٣٨٠].

ومن ثم فإن الاشتقاق يعني توليد الألفاظ بعضها من بعض مع وجود أصل ترجع إليها هذه الألفاظ حتى تتولد منه. ولا بد من وجود عناصر معينة لتحقق صحة الاشتقاق، منها: الاشتراك في عدد الحروف (إما ثلاثة أو أقل من ذلك)، وأن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً، وأن يكون بين هذه الحروف قدر من المعنى المشترك قياساً على الأصل [٣٨١].

أما أنواعه، فهي ثلاثة؛ الاشتقاق الصغير، وهو ما يسمى بتصريف الكلمة، ويكثر تداوله بين علماء الصرف، يقول ابن جنيّ: "فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن نأخذ أصلاً من الأصول، فتتقرَّاه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغُه ومبانيه، ذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم ويسلُم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم،... وبقية الأصول غيره، كتركيب: (ض ر ب)، و(ج ل س)، و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر"[٣٨٢].

والاشتقاق الأكبر يكون فيه بين الكلمتين تناسب في المخرج الصوتي للكلمة نحو: (نعق، ونهق)، و (دنَّ، وطَنَّ). ويطلقون عليه الإبدال اللغوي، ولا بد من أن يكون أحدهما أصلاً والآخر فرعاً. كما أنه يتكون من إبدال صرفي وإبدال لغوي [٣٨٣].

أما الاشتقاق الكبير، فهو الذي يسمى بالقلب اللغوي، ويشترط فيه أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى من دون ترتيب الحروف، نحو: جذب وجبذ، وحمد مدح، وهذا النوع هو الذي أشار إليه ابن جنيّ وذكر أنَّ أبا عليٍّ كان يستخدمه قال ابن جنيّ: "هذا موضع لم يسمه أحدٌ من أصحابنا، غير أنَّ أبا عليٍّ – رحمه الله – كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يُسَمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويَسْتَروِح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن"[٣٨٤]. فذهب ابن جنيّ إلى استعمال أبي عليٍّ للاشتقاق الكبير دون أن

([٣٧٩]) الجرجاني، التعريفات، ص٢٢.

([٣٨٠]) السيوطي، المزهر، ١/٣٤٦.

([٣٨١]) ينظر: د. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٧٨، دار الفكر، بيروت، ط٤، ١٩٧٠م.

([٣٨٢]) الخصائص، ٢/١٣٤.

([٣٨٣]) ينظر: فقه اللغة العربية وخصائصها، ص ٢٠٥-٢٠٦.

([٣٨٤]) الخصائص، ٢/١٣٣.

يسميه وتسميته – وفق رأي ابن جنيّ – كانت من عند ابن جنيّ لا من عند أبي عليّ. وقد أشار ابن جنيّ في هذا النص – أيضاً – إلى احتياج أبي عليّ للاشتقاق الصغير ليرفد بحوثه اللغوية الاشتقاقية.

وقد كان أبو عليّ مهتماً بالاشتقاق وتبعه ابن جنيّ في ذلك، فقد ذكر ابن جنيّ في باب نقص الأصول وإنشاء أصول غيرها منها: "رأيت أبا عليّ – رحمه الله – معتمداً هذا الفصل من العربية، مُلِمًّا به، دائم التطرق له، والفزع فيما يحدث إليه، وسنذكر من أين أَنِسَ حتى عَوّل في كثير من الأمر عليه، وذلك كقولنا: بأبأت بالصبي بأباة وبئباء، إذا قلت له: بئبا؛ أي: بأبي أنت؛ أي: أفديك بأبي. وقد علمنا أن أصل هذا أن الباء حرف جر، والهمزة فاء الفعل... نقول إن بأبأت الآن بمنزلة رأرأت عيناه... وطأطأت رأسي، ونحو ذلك مما ليس منتزعاً ولا مركباً، فمثاله إذن: فعلت فعللة وفعلالاً، كدحرجت دحرجة ودحراجاً"[٣٨٥].

ومن مظاهر اهتمام أبي عليّ بالاشتقاق ما ذكره من جواز اشتقاق الأفعال والمصادر من الحروف، قال ابن جنيّ: "إن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف، نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي؛ أي قلت لي: لولا، وسألتك حاجة فلا ليت لي، أي قلت لي: لا"[٣٨٦]. فأبو عليّ دقيق الملاحظة في مسائل الاشتقاق، يتأمل المادة اللغوية جيداً حتى يصل إلى الأصل لهذه المادة، وهذا ما يدعو للقول بأن أبا عليّ ومن بعده ابن جنيّ قد ساهما في التجديد في موضوعات الاشتقاق. وإذا عُرِضَتْ عليه مادتان كان يتأملهما مليًّا ليصل إلى أيهما هي الأصل، وإذا لم يتمكن من الوصول إلى ذلك كان يجعل كلاً منها أصلاً برأسه، أو مؤنثاً ومذكراً. قال ابن جنيّ: "قال أبو عليّ – رحمه الله – ليس بنت من ابن، كصعبة من صعب، وإنما تأنيث ابن على لفظة ابنة"[٣٨٧]. وهذا نتاج اهتمام كبير وعناية فائقة من أبي عليّ وابن جنيّ بمسائل الاشتقاق سواء الاشتقاق الصغير أو الاشتقاق الكبير والذي يسمى بالتقاليب، وقد نقل ابن جنيّ جُلَّه من أستاذه متفقاً معه في الرأي في مسائل هذا الباب.

ثانياً: الأضداد:

الضدُّ (لغة) يعني: النقيض والمقابل، قال الخليل: "الضدُّ: كلُّ شيء ضاد شيئاً ليغلبه، والسَّوادُ ضدُّ البياض، والموت ضدُّ الحياة، تقول: هذا ضدٌّ وهو ضديد، والليل ضد النهار، إذا جاء هذا ذهب ذاك..."[٣٨٨]. أما في الاصطلاح فهو: تصرف اللفظة إلى

(٣٨٥) السابق، ٢٧٧/٣.

(٣٨٦) السابق، ٣٤/٢.

(٣٨٧) السابق، ٢٠١/١.

(٣٨٨) العين، ٦/٧.

معنيين متضادين [٣٨٩]. أي: أحدهما ضد الآخر نحو: الجوْن؛ يعني: الأبيض والأسود. قال ابن فارس: "ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، الجون للأسود، والجون للأبيض"[٣٩٠].

وقد ذهب معظم علماء العربية إلى القول بوجود الأضداد في لغة العرب، ومنهم الخليل، وسيبويه، وأبو عليٍّ، وابن جنيٍّ، والسيوطي. في حين أنكره ابن درستويه أستاذ أبي عليٍّ الفارسي في كتاب له سماه: إبطال الأضداد [٣٩١]. وقد ذكر ذلك أبو عليٍّ بقوله: "وكان أحدُ شيوخِنا ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضِدِّه"[٣٩٢].

وقد أحتج أبو عليٍّ لوجود الأضداد في اللغة بالسماع معتمداً على ما قاله العلماء الذين سبقوه من جهة، وعلى ما دُوِّن من كتب في باب الأضداد من جهة ثانية، وعلى طريق القياس من جهة ثالثة. وقد اعتمد في ذلك على الاستعمال اللغوي للشيء وضدّه، فإذا لم يكن هناك ضِدٌّ للشيء وقع اللبسُ، ويجوز – عنده – أن يكون لكل من الضدين لفظ يميزه عن غيره حتى يُعَرفَ الشيءُ وضده. قال أبو عليٍّ: "فلا يجوز أن تقوم له حجة – أي منكر الأضداد في اللغة – ولا تثبت له دلالة من جهة السماع، بل الحجة من هذه الجهة عليه، لأنَّ أهل هذه اللغة ومن بَعْدهم قد حكوا ذلك، وصُنّفت فيه الكتب، وذكروه في كتبهم مجتمعاً ومتفرّقاً، فالحجة من هذه الجهة عليه لا له. الحجة تقوم من الجهة الأخرى، وهي أنَّ الضدّ خلافُ ضدِّه، فإذا اسْتُعمِلت لفظةٌ واحدةٌ لهما جميعاً ولم يكن لكل واحد من الضدين لفظ يتميز به من ضده ويتخلص به من خلافه أشكل وألبس... وقيل له: هل يجوز عندك أن تجيء لفظتان في اللغة متفقتين لمعنيين مختلفين؟ فلا يخلو في ذلك من أن يجيزه أو يمنعه، فإنْ منَعَه وإياه صار إلى ردِّ ما يُعْلم وجودُه وقبولُ العلماء له، ومنعَ ما ثبتُ جوازُه، وثَبُتَت عليه هذه الألفاظ، فإنها أكثر من أن تحصى وتحصر، نحو: وجدتُ؛ الذي يراد به العلم، والوجدان، والغضبُ. وجلست الذي هو خلاف قمت، وجلست الذي هو بمعنى: أتيتُ نجداً، ونجد يُقَال لها: جلس، فإذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا، ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه، وإذن جاز وقوعها للشيء

([٣٨٩]) د. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ٤١٨، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

([٣٩٠]) الصاحبي في فقه اللغة، ص ٩٧–٩٨.

([٣٩١]) ينظر في ذلك: الكتاب، ٢٤/١، الصاحبي، ص ٩٦، والمزهر، ٣٨٨/١.

([٣٩٢]) البغداديات، ص ٥٣٤.

وضده؛ إذ الضدُّ ضربٌ من الخلاف، وإن لم يكن كلُّ خلاف ضدًّا"[٣٩٣].

فهذا مذهب أبو عليٍّ في القول بوجود الأضداد في اللغة واحتجاجه لرأيه بالحكاية عن العرب، والقياس على لغتهم. وقد أكَّد هذه الظاهرة ابن جنيّ، وذكر ما يؤيد وجودها في لغة العرب من أشعارهم. ومن ذلك قول المتنبي:

كَرَمٌ تَبَيَّن في كلامِك ماثلاً

ويَبْيُن عِتقُ الخيلِ في أصواتها

(ماثلاً) أي: قائماً ظاهراً غير خفي، وهو من الأضدَاد ويكون للخفي ويكون للبيّن الظاهر.

وأنشد أبو عليٍّ:

أَتَنْسَى – لا هداك الله – سلمى

وعهدَ شبابها الحسنُ الجميلُ

كأنَّ، وقد أتى حَوْلٌ جديدٌ

أما فيها حماماتٌ مُثُولُ

فهذا للظاهر"[٣٩٤]. فالمثول فيما أنشده أبو عليٍّ بمعنى: القائم أو الظاهر، أو البيّن. وقد علَّق ابن جنيّ على استعمال كلمة (ماثل) في ظاهرة الأضداد، ويعدها في معنى (الخافي) من باب الشذوذ، فقال: " والأكثر في (ماثل) هو القائم الظاهر، والذي ورد بمعنى (الخافي) شاذٌ قليل يحتملُ التأويل على غيره"[٣٩٥].

وقد نقل ابن جنيّ عن أستاذه أبي عليٍّ أن القول بالتضاد لم يقف عند مجرد ذكر الشيء وضده، وإنما ذهب في الباب إلى أبعد من ذلك، فَعَدَّ ما يقع بالنفي أو بواسطة همزة السلب تضاداً، ومضمون ذلك أن الفعل يمكن أنْ يُسْلَب معناه بواسطة أداة النفي، نحو: ما فَعَل، أو أن بعض معاني الأسماء والأفعال تدل على السلب لا الإثبات في تصريفها، نحو: عجم؛ الذي يدل على الإبهام لا البيان. قال ابن جنيّ: "نبهنا أبو عليٍّ – رحمه الله – من هذا الموضع على ما ذكره وأبسطه؛ لتتعجب من حسن الصنعة فيه: اعلم أنَّ كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإنه وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه. وذلك قولك: قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك، ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها. ألا ترى أن

(٣٩٣) البغداديات، ص ٥٣٤-٥٣٦.

(٣٩٤) الفسر، ١٤٣/٢/١٤٤.

(٣٩٥) السابق، ١٤٤/٢.

تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما (هو للإبهام) وضد البيان. ومن ذلك العجم لأنهم لا يفصحون، وعَجَمُ الزبيب ونحوه لاستتاره في ذي العَجَم، ومنه عُجْمة الرمل لما اسْتَبْهَم منه على سالكيه فيم يتوجه لهم... ومنه قيل لصلاة الظهر والعصر: العجماوان؛ لأنه لا يفصح فيها بالقراءة، وهذا كله على ما تراه من الاستبهام وضد البيان، ثم إنهم قالوا: أعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته، فهو إذن لسلب معنى الاستبهام لا إثباته"[٣٩٦].

فقد نبّه أبو عليٍّ عَلَى معنى السلب وهو بذلك يضيف نوعاً جديداً من أنواع التضاد في العربية لا يُقْتصر فيه على الكلمة وما يضادها، ولكن الجذر اللغوي للكلمة نفسها يسلب معناها. ومن ذلك – أيضاً – ما ذكره في كلمة (مَرِضَ) فهو مريض ومارض، ومرضَى، ومراضى، ثم إنهم قالوا: مَرَّضت الرجل؛ إذا داويته من مرضه، وسمِّي منه: الممرض والممرضة؛ أي: التي تزيل المرض عن المريض وتداويه [٣٩٧].

وقد زاد أبو عليٍّ ذلك بعض الأسماء والأفعال التي يحدد الاستعمال اللغوي معناها، وتكون عند استعمالها ذات تضاد لمعناها عند الاستعمال الثاني، من ذلك كلمة (متعال) إذا كانت من العَبْدِ لله، فهي من باب العلو والدعاء وتعظيم الخالق، وإن كانت من الخالق للعبد تكون بمعنى الذم، والاستعمال هو الذي يحدد ذلك وهو الذي يعين التضاد. قال أبو عليٍّ: "جاء اسم الفاعل في قوله: ﴿**الكَبِيْرُ المُتَعَالُ**﴾ (الرعد ٩) فهذا الفعل في التنزيل إذا استند إلى القديم – سبحانه – كان ثناءً ومدحاً، وإذا قاله العبد كان متقرباً، وإذا أسند إلى العباد كان ذماً، ووصفاً لهم يتعدى ما يجب لهم ومجاوزتهم إياه، ومثل ذلك فيما جاء التنزيل به صفة القديم المتكبر، هو القديم سبحانه مدح، وللعبد ذم، قال: ﴿**العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكبِّرُ**﴾ (الحشر ٣٢) وقال كذلك: ﴿**يطْبَعُ اللهَ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جبَّارٍ**﴾ (غافر ٣٥)[٣٩٨]. لأن الله – سبحانه وتعالى – تكبره دليل قوة، وقصم للجبارين المتكبرين من البشر الذي يجعلون الدنيا سجناً للمؤمنين وجنة لهم.

لقد أضاف أبو عليٍّ ملمحاً جديداً لباب التضاد في العربية أفاد فيه ممن سبقوه من العلماء، وأثر به فيمن لحقه منهم وخصوصاً تلميذه ابن جنيٍّ الذي وافقه فيما أورده من باب التضاد.

ثالثاً: المُعَرَّبُ والدَّخيل:

المُعرب ظاهرة لغوية وقعت في اللغة العربية نتيجة اختلاط اللسان العربي بألسنة الشعوب الأخر ممن دخلوا الإسلام، فقد دخل

(٣٩٦) الخصائص، ٣/٧٦.

(٣٩٧) ينظر: السابق، ٣/٧٧.

(٣٩٨) أبو علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، ١/١٤٥، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٦م.

– نتيجة لهذا الاختلاط – إلى العربية كلمات أُخر غير عربية، ونطق العرب بها، واستعملوها في لغتهم كتابة، وصارت جزءاً من تراثهم اللغوي، فالمعرب اقتباس كلمات من اللسان الأعجمي وإدخالها للسان العربي، وقد سماه سيبويه إعراباً، وعقد له باباً سماه: هذا باب ما أعرب من الأعجمية [٣٩٩].

وعرّفه السيوطي بأنه: "هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها"[٤٠٠].

وللعلماء آراء في مفهوم المعرب من الكلام، فسيبويه لا يشترط في إطلاق لفظ المعرب على كلام الأعاجم إلا الاستعمال في العربية، فمتى استعملت اللفظة الأعجمية في العربية صارت معربة، قال سيبويه: "اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه"[٤٠١].

أما أبو عليٍّ الفارسي، فقد عَدَّه الكلام المقيس على كلام العرب، سواء أتكلموا به أم لم يتكلموا، ذكر هذا ابن جنيّ نقلاً عن أستاذه، فقال: "قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، لكنَّه مقيس على كلامهم، فهو إذن من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخُشْكُنَانُ، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به. هكذا قال، فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها ومنسوباً إلى لغتها"[٤٠٢].

فالكلمة التي تأخذ إعراب الكلمات العربية وتسير على منوالها تعد من كلام العرب. قال: "إذا قلت: طاب الخُشْكَنَانُ، هذا كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب"[٤٠٣].

وقد وافق ابن جنيّ أستاذه في هذا المذهب؛ إذ يرى أن الكلمة الأعجمية متى أدخلت عليها (أل) التعريف صارت من أصول كلام العرب؛ لأنها تصبح – عندئذ – مصروفة. فقال: "ويؤكد هذا عندك أنَّ ما أُعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها؛ ألا تراهم يصرفون في العلم، نحو: آجُر، وابْرِيْسيم، وفِرِنْد، وفيروذج، وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو: الديباج، والفرند، والسُهريز، والآجُرّ، أشبه أصول كلام العرب؛ أعني النكرات فجرى في الصرف ومنعه مجراها"[٤٠٤].

وما ذهب إليه ابن جنيّ في مسألة النكرة وتعريفها وأثر ذلك في التعريب، هو ما

([٣٩٩]) ينظر الكتاب، ٣٠٣/٤.
([٤٠٠]) المزهر، ٢٨٦/١.
([٤٠١]) الكتاب، ٣٠٣/٤.
([٤٠٢]) الخصائص، ٣٥٩/١.
([٤٠٣]) الخصائص، ٣٥٧/١.
([٤٠٤]) السابق، ٣٥٧/١.

ذهب إليه أبو عليٍّ في الاشتقاق من الكلمة الأعجمية النكرة؛ إذ يعدها عربية عند استخدامها في اللغة وخصوصاً إذا استعملت في الشعر العربي، قال أبو عليٍّ: "ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها؛ قال رؤبة:

هَلْ يُنْجِيَنِّى حَلِف سَخْتِيْت

أو فضة أو ذهب كبريت

قال: فـ (سِخْتِيْت)، من السخت؛ كـ (زحليل) من الزحل"(٤٠٥).

فالاشتقاق حدث في ضوء الفعل ولم يقتصر عليه، وإنما يأتي مع الكلام، فيمكن اشتقاق الاسم من اسمٍ أعجمي، نحو اشتقاق (المزرَّج) من (الزرجون)، الذي تكون نونه قياساً أصلاً، مثل سين قربوس، لكنَّ في الكلمة نوعاً من الخلط في اشتقاقها، وهي مثل (المعرجن) اشتق من (عرجون) ونونه أصل، وقد عدَّه ابن جنيٍّ من أصلٍ رباعي كما في سبطر، ووزنه في الأسماء أولى، نحو: علجن، ذهب في هذا في ضوء ما رواه عن أبي عليٍّ، فقال: "ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الرجز:

هل تعرف الدار لأمِّ الخزرج

منها فَظَلْتَ اليوم كالمُزَرَّجِ

أي الذي شرب الزرجون، وهي الخمر. فاشتق المزرّج من الزرجون، وكان قياسه: كالمزرجن من حيث كانت النون في زرجون، قياسها أن تكون أصلاً؛ إذا كانت بمنزلة السين من قربوس. قال أبو عليٍّ: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلَّطت فيه. قال: والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبه:

في خِدْرِ ميَّاس الدُمَى مُعَرْجَن

وأنشدناه: المعرجن باللام. فقوله: المعرجن، يشهد بكون النون من (عرجون) أصلاً وإن كان من معنى الانعراج؛ ألا تراهم فسَّروا قول الله تعالى:﴿ **حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ**﴾ (يس ٣٩) فقالوا: هي الكبّاسة إذا قُدمت فانحنت، فقد كان على هذا القياس يجب أن يكون (نون) عرجون زائدة كزيادتها في (زيتون)، غير أن بيت رؤبة الذي يقول فيه: المعرجن منع هذا، وأعلمنا أنه أصل رباعي قريب من لفظ الثلاثي، كسبطر من: بسط، ودمثر من: دمث، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (فَعْلَنْ) وإنما ذلك في الأسماء، نحو (عَلْجَن)، و (حَلْبَن)"(٤٠٦).

فالنون في (زُرجون) أصلية؛ لأنه اسم أعجمي. أما النون في (المعرجن) فهي زائدة؛ لأنه من الانعراج. فالقياس: معرج. والمزرج في اشتقاقه خلط، إذ القياس أن نقول: المزرجن، ولكن النون حذفت لهذا الخلط. نقل ابن جنيّ عن أبي عليٍّ قوله: "أراد سكران كالذي قد

(٤٠٥) السابق، ٣٥٨/١.

(٤٠٦) الخصائص، ٣٥٩/١-٣٦٠.

شرب من الزَّرجون. قال: وكان قياسه أن يقول: المُزَرْجَن؛ لأن النون في (زرجون) أصل. فقال: (مُزَرَّج)؛ لأن الكلمة أعجمية، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه"[٤٠٧].

فالمعرب عند أبي عليٍّ – وفقاً لما نقله عنه ابن جنيٍّ – هو الاسم الأعجمي الذي يأتي على نهج العربية وسننها وأساليبها.

والمعرب عند أبي عليٍّ وتلميذه ابن جنيٍّ ظاهرة طبيعية نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب وقد تناولاه في ضوء من سبقهما من العلماء وتحدثا عن قياس المعرب في ضوء كلام العرب، وتناولا أبنية العرب وأوزانه واشتقاق الأسماء منه وكذلك الأفعال.

رابعاً: التصحيف والتحريف في ألفاظ العربية:

التصحيف (لغة) مصدر صَحَّف يُصَحِّفُ: الخطأ في الصحيفة [٤٠٨]. والصَّحفي والمُصَحِّف: هو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصُّحف بأشبه الحروف [٤٠٩]. والتصحيف (اصطلاحاً): هو أن يُقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على خلاف ما اصطلحوا عليه [٤١٠]. والتصحيف ناتج من عدم توخي الدقة فيما تكتب الصحائف، وفيما يروى؛ لأن العلم لا يؤخذ إلا من أهل الدراية الموثوق بهم، فإذا لم يكن ذلك وقع التصحيف.

وذكر الأصفهاني: "إنَّ أصله فيما زعموا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصُّحفِ من غير أن يَلْقَوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يرونه التغيير، فيقال عندها: قد صحفوا فيه، أي: رَوَوْه عن الصحف"[٤١١]. وقال أيضاً: "إنَّ الاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بمعرفة اللغة وعلم مقدمات الكلام، ومعرفة ما يصلح أن يأتي بعدها مما يشاكلها وما يستحيل مضافة لها"[٤١٢]. فبيّن الأصفهاني كيفية الوقوع فيه، وسُبل الخروج منه وتجنبه.

وقد ذكر أبو عليٍّ هذه الظاهرة، وأشار إليها، وتتبع الألفاظ التي يقع فيها التصحيف سواء عند الشعراء أو عند اللغويين والنحاة. ومن ذلك ما رواه ابن جنيٍّ عنه في كلمة تَخْصِي، قال ابن جنيٍّ: "قرأت على أبي عليٍّ لحُميد بن ثور:

جِلِبَّانةُ ورهاءُ تَخْصِي حِمَارَها
بغى من بَغَى خيراً إليها الجَلاَمِدُ

---

(٤٠٧) المنصف، ١٤٨/١.

(٤٠٨) الجوهري: إسماعيل بن حداد (ت ٤٠٠هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (صحف)، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنا، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(٤٠٩) العين، ١٢٠/٣.

(٤١٠) التعريفات، ص ٣٨.

(٤١١) الأصفهاني: حمزة بن حسن (ت ٣٦٠هـ)، التنبيه على حدوث التصحيف، ص ٧١، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، مطبعة المعارف، ١٣٨٧هـ.

(٤١٢) السابق، ص ٨١.

قال أبو عليّ: هذا البيت يقع فيه تصحيف من الناس. يقول قوم مكان: (تخصي حمارها): (تخطي خمارها) وهو مشتبه مشكل، يظنونه من قولهم: العوان لا تُعلَّم الخِمْرة. قال: وقد قال ابن الأعرابي: يقال: جاءك خاصي العير: إذا وُصِفَ بِقِلّة الحياء. فعلى هذا لا يجوز في البيت غير: (تخصي حمارها)، ويدل على أنَّ (جِلَبَّانة) و (جربانة) أصلان غير مبدل أحدهما من صاحبه وجودك لكل واحد منها أصلاً متصرفاً، واشتِقاقاً صحيحاً، فأما جلبانة فمن الجَلَبة والصياح؛ لأنها الصَّخّابة، وأمَّا جِربَّانة، فَمِنْ جَرَّب الأمور وتصرّف فيها. ألا تراه قال: تخصي حمارها، وإذا بلغت المرأة في البذْلة والحُنْكةِ إلى خصاء حمارها، فناهيك بها في التجريب والدربة. وهذا وَفْقُ الصَّخب؛ لأنه ضد الحياء والخَضَر"[٤١٣].

فربط أبو عليّ بين الدربة والصخب من جهة وبين الابتذال والحنكة؛ لأن الصخب والابتذال ضد الحياء الذي هو الهدوء والدعة. وإخفاء الحمار له علاقة مع الصخب والصياح من المرأة المبتذلة التي لا تكترث للحياء، وهذا دليل على أنه (تخصي) وليس (تخطي) كما يصحفه الناس. ومما صححه أبو عليّ لتلميذه ابن جنيّ، قول الشاعر (يُسْقي) في بيته:

فأبعده الإله ولا يؤَبَّى

ولا يُسْقى من المرض الشِفايا

فقال ابن جنيّ: وقرأته على أبي عليّ: ولا يشفى [٤١٤].

وقد رصد أبو عليّ التحريف – أيضاً – في شعر العرب، وقد عدَّ كلمة (عطاء) في بيت البعيث الذي أنشده هاجياً الشاعر جرير هو (عطية)؛ لأن عطية اسم أبي جرير، قال ابن جنيّ: "أنشدنا أبو عليّ:

أبوك عطاء أَلأَمَ النّاسِ كلّهم

يريد: عطية بن الخطي"[٤١٥].

وعليه، فقد تنبه أبو عليّ لظاهرة التصحيف وتبعه في ذلك ونقل عنه تلميذه ابن جنيّ، ووافقه فيما ذكره من مسائل هذه الظاهرة.

خاتمة البحث

تناول البحث مجموعة كبيرة من القضايا اللغوية بين ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي وقد حُلِّلَت هذه القضايا تحليلاً علمياً، للوقوف على مواطن الاتفاق وكذلك مواطن الاختلاف بين الأستاذ وتلميذه. ويمكن القول: إنَّ ابن جني رأى في أبي علي الفارسي عالماً فذًّا، له آراؤه المستقلة، التي لا تقل قيمة عن آراء سابقيه من النحاة الأفذاذ، وقد عَلَّل الفارسي لآرائه في المسائل اللغوية المتنوعة تعليلاً قبله ابن جني في كثير من الأحيان، واختلف معه ورفض رأيه في أحيان أُخَر، وقد

(٤١٣) سر صناعة الإعراب، ١٩١١/١.

(٤١٤) الخصائص، ١٩١/١.

(٤١٥) السابق، ٤٣٧/٢.

بدت شخصية أبي علي الفارسي جلية في مؤلفات ابن جني، كما كان لمذهبه اللغوي المتفرد وآرائه السديدة، ونظريته اللغوية المتجذرة ذات الأسس والقواعد – كان لذلك كله – أكبر الأثر في تكوين الشخصية العلمية الفذَّة لابن جني. وقد يعجب قارئ البحث من العرض لمسائل الاتفاق بين الأستاذ وتلميذه، إذ إن من المسلم به أن الاتفاق بينهما أولى من الاختلاف، لكن هذا العجب يزول إذا علمنا أنَّ البحث يتناول هذه القضايا عند العالمين الجليلين في ضوء آراء غيرهما من النحاة، مثل: سيبويه والخليل، والفراء، والأخفش، وغيرهم.

ويمكن للباحث رصد مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- لم يكن ابن جني مؤيداً لرأي أستاذه في كل ما نقل عنه، بل كانت له شخصيته العلمية المنفردة التي مكنته من تلقي آراء أستاذه وتفسيرها، فما وافق رأيه وما عنده من علم أيّده وسار عليه وهو كثير، وما خالف رأيه نقضه وأبان عن حجته في مخالفته.
- أظهر البحث الصلة الكبيرة لابن جني بتراث أبي علي وغزارة ما نقله عنه في كتبه واهتمامه بالتعليق على أقواله.
- تعددت قضايا الاتفاق اللغوية بين ابن جني وأبي علي فشملت القضايا الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية.
- لم تكن شخصية ابن جني محصورة في النقل عن أستاذه وتقديم آرائه ونقله، وتدوينها في كتبه المختلفة، بل تناول كثيراً من هذه النقول بالتحليل، والتعليل والمطابقة بينها وبين أقول النحاة، الأمر الذي يمكن القول معه: إنَّ شخصية ابن جني الفذة كان لها دور بارز في التعقيد النحوي وإدخال الجديد عليه.
- الجديد عن ابن جني لم يكن مقصوراً على باب من الأبواب اللغوية وإنما شمل مسائل كثيرة صوتية وصرفية ونحوية، ودلالية.
- استطاع ابن جني بتمثله لآراء أستاذه أن يؤثر في خالفيه حتى يومنا هذا.
- كان ابن جني دائم النظر فيما يصدر عن أبي علي من آراء، الأمر الذي مكَّنه من الحكم على أقول أبي علي صحة أو ضعفاً، وفي ذلك ما يشعر باتباع المعرفة وثراء الفكر.
- اهتم ابن جني بتراث أبي علي شرحاً وتحليلاً وتعليلاً مما سهَّل له أن يذهب مذهبه ويتفق معه في كثير من المسائل اللغوية التي عرض أبو علي لها.

- شَغَل أبو علي بآرائه الفريدة حيزاً غير قليل في كتب ابن جني وفي آرائه، فهو صاحب عقلية فذة أثرت في جميع خالفيه وخصوصاً تلميذه الملازم له طوال أربعة عقود من الزمن.
- بعد هذه الدراسة يمكنني القول: إن ابن جني أقام بنيانه اللغوي على أساس متين من تراث أبي علي وآرائه.

مصادر البحث

- **إبراهيم أنيس (دكتور)**، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، مصر، ط٥، ١٩٧٥م.
- **الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)**، معاني القرآن، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق، ط٢، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.
- **الأصفهاني: حمزة بن حسن (ت ٣٦٠هـ)**، التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، مطبعة المعارف، ١٣٨٧هـ.
- **الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)**،
  - إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين رمضان، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١م.
  - الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت.
- **الأنصاري: أبوزيد سعيد بن أوس بن ثابت**، النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- **ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى**، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعرفة، مصر.
- **الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي(ت:٨١٦هـ)**، التعريفات، دار الشون الثقافية، بغداد، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **الجرجاني: عبدالقاهر (ت٤٧١هـ)**، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- **ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)**
  - تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع، تحقيق: محمد بهجة الأثري، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٦هـ.
  - التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، دراسة وتحقيق: د. حسن محمود الهنداوي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.
  - الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان.
  - سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حس هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- علل التثنية، تحقيق: عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، عدد٢ ١٩٦٥م.
- الفسر (شرح ابن جني لديوان المتنبي)، تحقيق: د. صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢م.
- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار البيان، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣هـ.

- **الجوهري: إسماعيل بن حداد (ت ٤٠٠هـ)**، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنا، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)**، ليس في كلام العرب، تحقيق د. أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- **الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)**، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، الكويت.
- **ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل (ت: ٣١٦ هـ)**، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)**،
  - الإبدال، تحقيق: د. حسين محمد شرف، مراجعة أ. علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.
  - إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٠م.
- **السيرافي: أبو سعيد بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ)**، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- **السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين (ت: ٩١١هـ)**:

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تصحيح: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- **سيبويه**، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- **الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن، (ت ٤٦٠هـ)**، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب قصير، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- **د. عبد الصبور شاهين**، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)**: ضرائر الشعر، ص ٨٥، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٠م.
- **العكبري: أبو القاسم عبد الواحد بن علي (ت٤٥٦هـ)**، شرح اللمع، ١/٥٨-٥٩، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- **الفارسي: أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت:٣٧٧هـ)**
  - التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ -١٩٨٠م.
  - المسائل الشيرازيات، ١/١٤٥، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٦م.
  - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله، إحياء التراث الإسلامي، ومطبعة العالي، بغداد، ١٩٨٣.
- **ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت:٣٩٥هـ)**
  - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
  - مقاييس اللغة، وضع حواشيه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م.
- **الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠ هـ)**، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للطباعة، ودار

الحرية للطباعة، بغداد، (١٩٨٠-١٩٨٥م / ١٤٠٠هـ -١٤٠٥هـ).

- **د. كمال بشر**، علم اللغة العام (الأصوات)، ص ٨٠، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٧٥م.
- **المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت:٢٨٥هـ)**، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- **د. محمد حسين آل ياسين**، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ٤١٨، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **د. محمد المبارك**، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٧٨، دار الفكر، بيروت، ط٤، ١٩٧٠م.
- **النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨)**، إعراب القرآن، ٣٩٢١٢، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٩م.
- **ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ)**،
  - قطر الندى وبل الصدى، ص ١٣٣، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط١١، ١٩٩٢.
  - مغني اللبيب، تحقيق: د. مازن المبارك ود. محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت.
- **ابن الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ)**، علل النحو، ص ٢٧٢، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم درويش، بيت الحكمة، ٢٠٠٢م.

ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة